جامعة حماه

كلية الاقتصاد

ماجستير التمويل والمصارف

الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

Economic Importance of Small and Medium Enterprises in Syria

بحث علمي مقدم لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف

إعداد الطالب

علي أحمد الخاني

إشراف

د. عثمان نقار

أستاذ مساعد في قسم التمويل والمصارف

أ. د محمد جمال طقطق

أستاذ في قسم التمويل والمصارف

2020- 1441

قـــرار لجنـــــة الحكـــــم والمناقشـــــة

استناداً إلى قرار مجلس الشؤون العلمية بجامعة حماة رقم / 49 / المتخذ بالجلسة رقم /7 / للعام الدراسي 2020/2019 المنعقدة بتاريخ 27/ ربيع الثاني / 1441 هـ الموافق 2019/12/24 القاضي بتشكيل لجنة الحكم والمناقشة لرسالة الماجستير التي قدمها الطالب علي الخاني في قسم التمويل والمصارف اختصاص التمويل والمصارف بعنوان:

"الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في سورية"

وبعد عرض الرسالة وسردها ومناقشتها اجتمعت لجنة الحكم والمناقشة بتاريخ 2020/3/17 م وبعد المداولة قررت اللجنة ترشيح طالب الدراسات العليا **علي أحمد الخاني** لنيل درجة الماجستير في اختصاص التمويل والمصارف

وبتقدير عام لدرجة الماجستير: جيد جداً بمعدل:/ 75.19 / خمس و سبعون درجة و تسع عشرة من المئة من الدرجة.

وتوصي اللجنة بصرف تكاليف طباعة الأطروحة على نفقة الجامعة نظراً للجهد الذي بذله الطالب والتكاليف التي تكبدها إضافة إلى تناوله موضوعاً حساساً من الناحية الاقتصادية.

أعضـــاء اللجنـــة **التوقيـــــع**

الدكتور محمد جمال طقطق
أستاذ في قسم الاقتصاد

الدكتور حسن مشرقي
أستاذ في قسم ادارة الأعمال

الدكتور فراس الأشقر
مدرس في قسم الادارة

SYRIAN ARAB REPUBLIC
HAMA- UNIVERSITY
Faculty of Economics

الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية الاقتصاد

السيدة الدكتورة عميدة كلية الاقتصاد

بعد الاطلاع على الرسالة المعدّلة من رسالة الماجستير المقدّمة من قبل الطالب علي أحمد الخاني المرشّح لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف وهي بعنوان:

الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

Economic Importance of Small and Medium Enterprises in Syria

نحيطكم علماً أن الرسالة بشكلها الحالي قد استوفت التعديلات التي أشارت إليها لجنة الحكم والمناقشة التي عقدت بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٧ونعتبر أن الرسالة جاهزة للطباعة بشكلٍ نهائي.

رئيس لجنة الحكم	عضو لجنة الحكم	عضو لجنة الحكم
أ.د. محمد جمال طعطق	أ. د. حسن مشرقي	د. فراس الأشقر

YRIAN ARAB REPUBLIC
Hama University
Faculty of Economics

الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية الاقتصاد

No: .....
Date: .....

الرقم: ٩/١٠٧٨
التاريخ: ٢٠١٩/٨/١٧

الى عمادة كلية الاقتصاد

تصريح

مقدّمه: مدرّس اللغة العربية الأستاذ فيصل جيجكلي.

لقد قمتُ وعلى مسؤوليتي الشخصية بالتدقيق اللغوي والنحوي لكامل محتوى هذا البحث المقدّم لنيل درجة الماجستير في قسم التمويل والمصارف والموسوم بـ:

الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

والذي تمّ إعداده من قبل طالب الدراسات العليا علي أحمد الخاني.

الثلاثاء ٢٠١٩/١٠/١

أ. فيصل جيجكلي

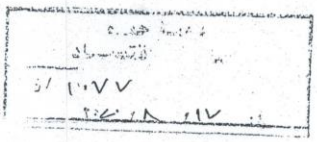

تصريح

أصرح بأن هذه الدراسة التي بين أيديكم والموسومة بعنوان:

الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

Economic Importance of Small and Medium Enterprises in Syria

هي نتيجة بحث علمي قمت به لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف وأن هذا البحث لم يسبق أن قدم لأي شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على أي شهادة، وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

٢٠٢٠ / ٣ / ١٧

الطالب

علي احمد الخاني

شـــــهادة

نشهد بأن العمل المقدم بهذه الرسالة وهو بعنوان:

الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

Economic Importance of Small and Medium Enterprises in Syria

هو نتيجة بحث علمي قام به الطالب علي أحمد الخاني لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف بإشراف:

المشرف الرئيس	المشرف المشارك
الأستاذ الدكتور محمد جمال طقطق	الدكتور عثمان نقار
أستاذ في قسم التمويل والمصارف - جامعة حماة	أستاذ مساعد في قسم التمويل والمصارف - جامعة حماة

وأن أي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

المشرف الرئيس	المشرف المشارك
الأستاذ الدكتور محمد جمال طقطق	الدكتور عثمان نقار

الاهداء

الى ذلك النور الذي لايزال يُهديني الى الطريق الصحيح ويمنحني الأمل بالاستمرار..

أبي .. رحمه الله وأسكنه فسيح جناته..

الى الشمعة التي تحرق نفسها لتنير لي دربي وتقف بقربي في جميع الأزمات والأوقات ..

أمي .. أطال الله بعمرك وزاد في صحتك ..

الى رفيقة دربي وأغلى الهدايا التي رُزقت بها من الله لتشاركني كل اللحظات ..

زوجتي .. وهبك الله السعادة الدائمة ..

الى اخوتي واخواتي ، أصدقاء الحياة وسند الأيام ، وفرحة العمر ..

ربى ، لمى ، فطمة ، هيا ، محمد ، قصي ..

الى ذلك الشاب الذي يفني عمره في ادخال الفرح والسعادة لقلوب أخوتي..

وضاح ، خالد ..

الى أغلى الأحفاد الذين رزقنا الله بهم .. جود ، راف ..

الى العائلة التي رزقني الله بها ، وجعلني أفتخر بقربهم ومحبتهم .. آل المصري ، آل زلف

فهمي ، لينة ، يزن ، ليث ، يعقوب ..

الى الأساتذة الذين رسموا لي طريق النجاح ومنحوني أفضل تعليم ..

الأستاذ الدكتور محمد جمال طقطق ، الدكتور عثمان نقار ، الدكتور جميل الشيخ عثمان ، الدكتورة أسمهان خلف ، الدكتورة ايام ياسين ، الدكتور فراس الأشقر ، الأستاذ الدكتور هزاع مفلح ، الأستاذ الدكتور كنجو كنجو..

الى الأسرة التي كانت ومازالت تدعمني وتساندني للوصول لأعلى المراتب ..

شركة الرفادة للمواد الغذائية .. حسام ، أحمد ، ملهم السقا ..

الى الأصدقاء الذين كان وجودهم سبباً في استمراري ونجاحي .. أصدقاء العلم

ورد كوجك ، علاء المحمد ، فداء السرميني ، قمر المللي ، ديالا المصياتي..

وفي الختام ، الى جميع الأشخاص الذين كانوا سبباً في وصولي الى هذه المرحلة ، واستمروا في تشجيعي وتقديم جميع ما أمكنهم لمساعدتي وحصولي على هذه الشهادة .. شكراً لكم جميعاً

الباحث علي احمد الخاني

فهرس البحث:

الموضوع	رقم الصفحة
الاهداء	II
فهرس البحث	IV
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	IX
الملخص	X
الإطار العام للدارسة	1
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
فرضيات الدراسة	5
منهجية الدراسة	5
مجتمع وعينة الدراسة	5
متغيرات البحث	6
الدراسات السابقة	6
الفصل الأول: الإطار النظري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	11
المبحث الأول: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	12
1- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	12
2- معوقات تحديد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	17
3- المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	18

المبحث الثاني: خصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	22
1- خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	22
2- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	24
المبحث الثالث: تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشكلات التي تعاني منها.	30
1-تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	30
2-المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	34
الفصل الثاني دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.	41
المبحث الأول: أهمية المشروعات في معالجة البطالة ومحاربة الفقر.	42
1- البطالة مفهومها وأنوعها.	42
2- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الانتاج.	47
3- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محاربة الفقر.	52
المبحث الثاني: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج المحلي والادخار.	54
1- الناتج المحلي مفهومه أهميته وطرق قياسه.	54
2- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي.	57
3- الادخار مفهومه وأنواعه.	59
4- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الادخار.	60
المبحث الثالث: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار والتأثير في الصادرات والواردات	62
1- الاستثمار مفهومه وأنواعه.	62
2- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار.	64
3- الصادرات والواردات السورية.	65

4- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات والواردات.	69
الفصل الثالث: الدراسة العملية والاحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	74
المبحث الأول: تجارب دولية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	74
1- تجربة الصين الشعبية.	74
2- تجربة كوريا الجنوبية.	76
3- تجربة اليابان.	79
4- التجربة المصرية.	80
5- التجربة السورية.	83
المبحث الثاني: هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.	86
1- لمحة عن هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	86
2- دور الحكومة السورية في مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	89
المبحث الثالث: الدراسة الاحصائية.	91
1- اختبار فرضيات الدراسة	91
النتائج والتوصيات.	110
أولا : النتائج	110
ثانيا : التوصيات	114
قائمة المراجع.	116
الملحق.	124

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجداول	رقم الصفحة
(1-1)	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي	13
(2-1)	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي	13
(3-1)	تعريف الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية	15
(4-1)	مؤشرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القرار/ 666 / في سورية	16
(5-1)	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية	16
(6-1)	مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي في الدول العربية	27
(8-2)	اعداد المتعطلين حسب الجنس واجمالي قوة العمل	47
(9-2)	مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل	49
(10-2)	توزع المشتغلين في القطاع الخاص عام 2009 في سورية	50
(11-2)	مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي عام 2009 في سورية	58
(12-3)	عدد العمال وحجم مبيعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالوون الكوري	78
(13-3)	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	79
(14-3)	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع فرص العمل التي حققتها ومعدل البطالة	92
(15-3)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الأولى	93

(3-16)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الأولى	93
(3-17)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الأولى	94
(3-18)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الأولى	94
(3-19)	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الاجمالي	96
(3-20)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الثانية	97
(3-21)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الثانية	98
(3-22)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الثانية	98
(3-23)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الثانية	99
(3-24)	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الصادرات والواردات	102
(3-25)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الثالثة	103
(3-26)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الثالثة	104
(3-27)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الثالثة	104
(3-28)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الثالثة	105
(3-29)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الثالثة	105
(3-30)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الثالثة	106
(3-31)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الثالثة	106
(3-32)	جدول البرنامج الاحصائي المتعلق بالفرضية الثالثة	107

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة	21
(2-1)	أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	33
(3-1)	المشاكل والعقبات التي تعرضت لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة	40
(4-2)	طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي	56
(5-2)	الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو والابتكار	61
(6-2)	الصادرات والواردات السورية 2001 -2008	66
(7-2)	عجز الميزان التجاري 2008-2011	67
(8-2)	الصادرات السورية 2012 -2016	68
(9-2)	الصادرات السورية 2012 -2016	68
(10-3)	حجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة 2008-2011	84
(11-3)	خسائر الناتج المحلي الاجمالي 2010 -2015	101
(12-3)	عجز الميزان التجاري في الفترة 2012-2016	108

الأهميـة الاقتصاديـة
للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

الملخص

تُعدُّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة نقطة انطلاق لعملية التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتعرض لها البلاد، وتساهم في تحريك عجلة الاقتصاد حيث تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع المشاريع الاقتصادية، هدفت الدراسة إلى البحث في أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على المشكلات التي تتعرض لها وتعيق نموها وتطورها، والتعرف على دورها في التخفيف من ظاهرة البطالة والفقر بالإضافة إلى دورها في تخفيف العجز في الميزان التجاري.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، بعد عرض الإطار النظري، قام الباحث بدراسة أثر عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي spss للتوصل الى نتائج الدراسة.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج وكان من أهم هذه النتائج: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع معدل دوران المنتجات والمبيعات، وتُعدُّ قناة إضافية لجذب المدخرات وتساهم في تمويل الاستثمار، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين معدلات البطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة أن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات لم تفلح بشكلها الجديد بمتابعة عمل هيئة مكافحة البطالة وكانت النتائج غير متوقعة، ان أكبر مشكلة تتعرض لها المشروعات هي عدم اهتمام القطاع المصرفي بها، الأمر الذي أدى الى انخفاض كبير في الاستفادة من هذه المشروعات.

Economic Importance
of Small and Medium Enterprises in Syria

Abstract

Small and medium enterprises are considered a starting point for the process of economic development, especially in light of the current conditions that the country is exposed to, and contribute to moving the economy wheel as it acquires the highest percentage of all economic projects, The study aimed to research the importance of small and medium projects, and identify the problems that It is exposed to it and hinders its growth and development, and to know its role in alleviating the phenomenon of unemployment and poverty, in addition to its role in alleviating the deficit in the trade balance, In order to achieve the goals of the study, after presenting the theoretical framework, the researcher studied the effect of the number of small and medium projects on the variables of the study, using the statistical program spss to reach the results of the study.

The study concluded with a set of results and one of the most important of these results: Small and medium projects are characterized by high turnover of products and sales, and is an additional channel to attract savings and contribute to investment financing, and the results showed a relationship between unemployment rates and small and medium projects, in addition to this the study showed that the authority The General Authority for Employment and Projects Development did not succeed in its new form by following up the work of the Unemployment Prevention Authority and the results were not expected, that the biggest problem the projects are exposed to is the lack of interest of the banking sector, which led to a significant decrease in the benefit from this Projects.

الإطار العام للدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

فرضيات الدراسة

منهج الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

متغيرات الدراسة

الدراسات السابقة

مقدمـة:

تُعدُّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية حيث تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وتشكل نسبة كبيرة من المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية، وتعمل على خلق الملايين من فرص العمل، وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد، وإحداث طاقة إنتاجية جديدة، وتساهم في ولادة مشاريع جديدة كبيرة رأسمالها منخفض، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، ذلك نظرا لاعتمادها على كثافة عنصر العمل وانخفاض ما تحتاجه من رأس مال، وتُعدُّ هذه المشروعات هامة في سورية التي تتميز بنمو عالي للسكان، ويجعلها تساعد في تخفيض نسبة البطالة، كما و تساهم بفعالية في الحد من ظاهرة الفقر، من خلال المساهمة في زيادة الدخل على المستوى الفردي والقومي، وتحسين مستوى المعيشة لأصحابها والعاملين فيها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وبالتالي تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، وتعطي فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، وساهمت بشكل كبير في دعم دور المرأة ومشاركتها في العمل، وتنتشر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة القطاعات الاقتصادية، وتعمل على علاج الاختلال الذي يعانيه المجتمع بين ادخار الاموال وتجميدها، او استثمارها ودعم الاقتصاد، كما تساهم في زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، وذلك من خلال تعزيز الصادرات، وإحلال الواردات، والحصول على القطع الأجنبي، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وقد أدركت مجتمعات اليوم أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الأنشطة التنموية، بما توفره من فرص للعمل والإسهام في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والإبداع التكنولوجي، هذا علاوة على تكاملها مع المنشآت الصناعية الكبيرة في مجالات الإنتاج والتسويق المختلفة، ولما لها من دور كبير في تكوين قيمة مضافة لأي اقتصاد في الدول النامية والمتقدمة، ويمكن أن تساهم حالياً بشكل كبير في حل الكثير من القضايا، وتشكل انطلاقه لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

ان هذا النمط من المشروعات يشكل حجر الأساس للاقتصاد الوطني، ويساهم بشكل عام في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي نظرا لما تمثله من فرص وإمكانات إنتاجية وتشغيلية وتصديرية مقارنة بالشركات ذات الأحجام الكبيرة القائمة على مبدأ وفورات الحجم، والذي يمثل انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة التي حصلت عليها الشركة من خلال زيادة كمية الإنتاج.

ومن هنا برزت فكرة تدخل السلطات الحكومية لدعم هذا النوع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لمواجهة عدم كفاءة السوق في توزيع الموارد وتقاسم الأعباء والمخاطر، الأمر الذي تواجهه الشركات الكبيرة وحدها.

ومن خلال البحث سوف نقوم بعرض أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية عن طريق إظهار دورها في تخفيض معدلات البطالة السورية، وأيضاً سوف يقوم الباحث بتقديم مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي السوري والتأكيد على دورها في دعم عملية التنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

ومع الأهمية المتزايدة والكبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن تطورها ونموها تعترضه مجموعة من المشاكل والمعوقات، والتي حالت دون أن تصل الى مستويات أعلى مما عليه اليوم، ولعل من أهم هذه المشكلات مشكلة التمويل، حيث تحتاج هذه المشروعات إلى مصادر تمويلية سواء عند البدء بنشاطها، عند التوسع، أو التجديد في الآلات والمعدات، ولن تستطيع هذه المشروعات تحقيق أهدافها دون وجود رؤوس أموال تكفي لتلبية احتياجاتها، حيث لازالت تعاني من مشاكل وقيود في التمويل بسبب شروط و مبادئ التمويل التقليدي , وصعوبة توظيف المدخرات لدى متوسطي الدخل، إذ تبقى بنظر البنوك عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، وغير قادرة على تقديم الضمانات الكافية، كما أن قلة مواردها تقف هي الأخرى عائقا لدخولها السوق المالي.

وقد قامت هيئة مكافحة البطالة سابقاً بدور رائد في هذا المجال، إلا أن المشاكل الإدارية والتابعة أعاقت ذلك، لذا وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشروعات أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فيجب على الدول توفير أساليب التمويل المناسبة والملائمة وبفوائد مقبولة من أجل تشجيعها على الاستمرار والنمو بشكل يخدم مصالحها، ويساهم في زيادة كفاءة وفعالية هذه المشروعات في العملية الإنتاجية والتنموية في هذه البلاد.

مشكلة البحث:

المشكلة الرئيسية للبحث، ما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية وللإجابة عن هذا السؤال كان لابدّ للباحث طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لمعالجة مشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد السوري؟
- هل يمكن استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لمعالجة عجز الميزان التجاري من خلال الصادرات والواردات؟

أهمية البحث:

- الأهمية العلمية: الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من ظاهرة البطالة، ومعرفة دورها في الناتج المحلي، في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات التنمية بسبب الزيادة السكانية، ثم التعرف على السياسات النقدية التي أثرت بشكل مباشر او غير مباشر على هذه المشروعات.
- الأهمية العملية: يكتسب البحث اهميته من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تعد نقطة انطلاق لعملية التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل الظروف الراهنة، وتساهم في تحريك عجلة الاقتصاد، وتساهم أيضا بشكل كبير في خلق القيمة المضافة، والتأثير على الصادرات والواردات في اقتصاد البلاد، بالإضافة الى دورها في توفير فرص التشغيل، ويساهم البحث في معرفة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وإغناء الاقتصاد بشكل عام.

أهداف البحث:

1- بيان الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة ظاهرة البطالة.

2-التعرف على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في الناتج المحلي.

3-بيان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف العجز في الميزان التجاري عن طريق بيان دورها في الصادرات والواردات.

4-معرفة أهم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تعوق نموها.

5-بيان دور الحكومة السورية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فرضيات البحث:

1- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعدل البطالة.
2- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي.
3- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصادرات والواردات.

منهج البحث:

سوف يعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي عند التعرف على مؤشرات التنمية الاقتصادية، تعريف ظاهرة البطالة، الناتج المحلي الاجمالي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعند تحليل وتفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمتغيرات الاقتصادية.

مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث: المشروعات السورية.
عينة البحث: المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب المكتب المركزي للإحصاء وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

حدود البحث:

الحدود المكانية: المشروعات في سورية.
الحدود الزمانية: 2001 – 2016.

متغيرات البحث:

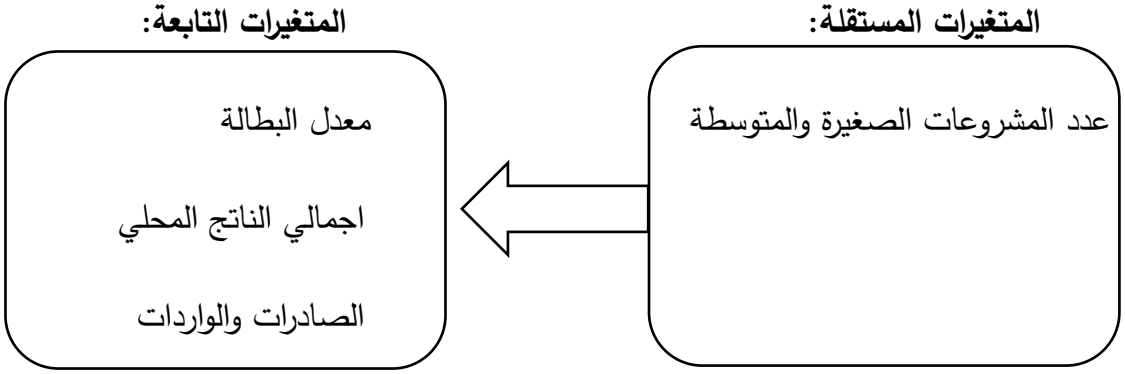

الدراسات السابقة:

اولاً : الدراسات العربية:

1- <u>دراسة (رامي زيدان 2005)</u> بعنوان (تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية):

نفذت هذه الدراسة على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من 1970 – 2001، وبحثت في أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أن الفائض الاقتصادي المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأعظم من الفائض المتحقق في القطاع الصناعي الخاص، على الرغم من أن هذا الفائض دون المستوى المأمول.

كذلك تبين مدى ملاءمتها للاقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة، كما أن كثيراً من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة وأن جزءاً منها مهددٌ بالانهيار في ظل العولمة واقتصاد السوق، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية بل النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية.

وهنا يرى الباحث أن هذه الدراسة بحثت في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية فقط، دون باقي أنواع المشروعات الأخرى، وأن الدراسة اعتمدت فترة زمنية (1970 – 2001) وهي الفترة التي سبقت إحداث هيئة مكافحة البطالة.

2- **دراسة (بيان حرب 2006) بعنوان: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية(التجربة السورية)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحسين واقع المشروعات الصغيرة من خلال التركيز على إيجاد اسلوب ملاءم لإدارتها ورعايتها، والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد توصلت إلى عدد من النتائج من أهمها وجود مجموعة من المعوقات والصعوبات من الناحية القانونية والادارية والمالية والتنظيمية والتسويقية، التي تحول أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أداء دورها التنموي كما هو متوقع ومطلوب منها، وقد خرجت ببعض التوصيات أبرزها ضرورة وجود هيئة تنظيم للإشراف على المشروعات الصغيرة، ووضع برامج تدريبية للقائمين على المنشآت الصغيرة، والمساهمة في ايجاد قنوات لتوزيع منتجات المشروعات الصغيرة.

3- **دراسة ميساء حبيب، سلمان (2009) بعنوان (الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية) دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية:**

تناولت الباحثة في دراستها تقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل استراتيجية تنموية داعمة، تلك المشروعات التي نشأت بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة استراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أظهرت النتائج لهذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة بالإضافة إلى فرص العمل الموسمية، وتحسين مستوى الدخل وبالتالي التخفيف من الفقر، كما أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تمكين المرأة.

4- دراسة عبد الرزاق خليل ، عادل نقموش (2011) بعنوان (دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية) :

أكّد الباحث على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة باتجاه عملية التصنيع، وهو ما يأتي تزامنا مع الاهتمام في توفير فرص العمل للأفراد وتوسيع نطاق التنمية الصناعية في الاقتصاد ليشمل كافة المجالات، وقد توصل الباحث إلى إن دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحظى

باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم، وكان توجه الدولة الجزائرية نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، وخلق مصادر متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو، و المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

ثانياً : الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Decarlo and Lyons (1980): بعنوان: Occupational Health and Safety for SMEs:

نُفذت هذه الدراسة على مجموعة من المشروعات الصناعية الصغيرة في بريطانيا، حيث بينت الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من الفشل في المشروعات الصغيرة، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى افتقارها للتخطيط الاستراتيجي بشكل عام، وأن نجاح هذه المشروعات يعتمد على قدرتها على التحليل البيئي وبناء الاستراتيجيات، والأهداف والخطط التي تسهم في تحقيق فرص أكبر لنموها وبقائها ضمن المشروعات، وأن ذلك يتم من خلال تحقيق الانسجام بين عوامل المنافسة، والمزودين (أو الموردين)، والمستهلكين، والتغير التكنولوجي، وقرارات الإدارة الاستراتيجية لهذه المشروعات.

2- دراسة JUNSOK YANG (2009) بعنوان: small and medium Enterprises adjustment to information technology in trade facilition

تحدثت هذه الدراسة عن كيفية استخدام التكنولوجيا في منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات قد خفضت تكاليف هذه المشروعات وزادت أرباحها، وأنه يتوجب على هذه المشروعات الاستفادة من التكنولوجيا.

3- دراسة Ryan Banerjee لعام (2014) بعنوان :

: SMEs, financial constraints and growth

اشارت هذه الدراسة الى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك للنمو الاقتصادي، وتساهم في زيادة أرباح المساهمين من خلال عمر هذه المشروعات، وخلصت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية المشروعات الصغيرة في زيادة فرص العمل، ودعم الاقتصاد، كما بينت الصعوبات التمويلية لهذه المشروعات وأن توفير التمويل قد يساعدها في النمو.

4- دراسة Sheela Bhargava(2019) بعنوان :

: The Growth and Challenges of MSME Sector in India

أشارت الدراسة إلى أهمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الهند ومساهمتها في الناتج المحلي والصادرات، وهدفت إلى معرفة دور المشروعات في التشغيل، وبينت أن أكثر المشاكل التي تتعرض لها هذه المشروعات هي شروط الحصول على الائتمان الكافي للقيام بعملها، وخلصت الدراسة إلى أهمية دعم المشروعات عن طريق الحكومة وزيادة عمليات الترويج لهم، وبأن هذه المشروعات هي أفضل من أي وقت مضى لدعم السوق الهندي في مختلف القطاعات.

الاختلاف عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على:

- دراسة أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، بالإضافة إلى تحسين واقع المشروعات الصغيرة من خلال التركيز على إيجاد اسلوب ملاءم لإدارتها ورعايتها، والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- كما تناولت الدراسات السابقة تقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل استراتيجية تنموية داعمة، وتحدثت عن دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة باتجاه عملية التصنيع.
- وتحدثت عن كيفية استخدام التكنولوجيا في منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا ، ومدى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك للنمو الاقتصادي، وعن مساهمتها في زيادة أرباح المساهمين من خلال عمر هذه المشروعات، وأشارت إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند ومساهمتها في الناتج المحلي والصادرات، ومعرفة دورها في التشغيل.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- بأنها تبين دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الظروف الراهنة، وستساهم في التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية وتعيق تقدمها، وأنها ستظهر أهم خصائص المشروعات وميزاتها في سورية، وأثرها على النمو والتنمية الاقتصادية.
- وستعرض الدراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل القومي، والناتج المحلي، ودورها في التأثير على الميزان التجاري من صادرات و واردات في البلاد.
- وسوف تبحث الدراسة في موضوع البطالة، ومعرفة أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من هذه الظاهرة، كما ستتحدث الدراسة عن دور هذه المشروعات في مواجهة الفقر، ورفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة دخولهم، مما قد يساعد في رسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وانعكاس ذلك على تطوير الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول

الإطار النظري المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة:

تُعدُّ الأعمال الصغيرة الوحدة الأساسية التي قام عليها الاقتصاد العالمي في جميع الحضارات والمجتمعات حتى القرن السابع عشر فكل مجتمع كان يعتمد على الحرف والمزارع وأسلوب المقايضة للسلع والخدمات التي تحتاجها الجماعة كل هذه الأعمال كانت صغيرة الحجم وأسرية الطابع تقيمها الأسرة كمصدر رئيسي للدخل حيث تنتج ما تحتاجه، وتقايض أو تبيع الفائض لسكان القرية أو المدينة كما أن السفر من اجل الاستيراد والتصدير كان يتم بين عدد محدود من الشركاء ويهدف إلى تنفيذ صفقة تجارية واحدة.

سوف نقوم من خلال هذا الفصل بإعطاء نظرة عامة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع، وهو ما سيتم مناقشته على النحو الآتي:

المبحث الأول :تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني :خصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث :تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشكلات التي تعاني منها.

المبحث الأول

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

شكّل تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المشروعات إضافة إلى تحديد الأهداف والخصائص التي تميزها عن المشروعات الكبيرة الحجم.

يعد تحديد تعريف شامل ودقيق لهذه المشروعات خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع، حيث يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذه المشروعات وذلك باعتراف العديد من الباحثين و المؤلفين، وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعود ذلك إلى الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مشروع لأخر، وكذلك الاختلاف الموجود بين درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المشروعات في السياسات التنموية من دولة لأخرى، ومن ثم وجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين والدول وبين الهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المشروعات في المحيط الاقتصادي .

1- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا لاختلاف المعايير والخصائص التي تساعد على تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن الدول على اختلافها وكذلك المنظمات الدولية المهتمة بهذا القطاع أصدرت مجموعة من التعاريف ندرج من بينها:

- **تعريف البنك الدولي:**[1]

تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات، وتتألف غالباً من مُنتجين مستقلّين يعملون في البلدان النامية والمتقدمة، بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضها يستأجر عمالاً وحرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت يعتمد على عائد

[1] سحنون سمير، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر،2005.

منخفض، وعادة ما تكسب دخولاً غير منتظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة، ويميز التعريف بين ثلاثة أنواع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (1-1)

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

نوع المشروع	العمالة الموظفة (عامل)	الموجودات	حجم المبيعات
مشروعات صغرى	9	100000	100000
مشروعات صغيرة	49	3000000	3000000
مشروعات متوسطة	299	15000000	15000000

المصدر: سحنون سمير، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر،2005

- **تعريف الاتحاد الأوربي:**[2]

وحد معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مرتكزين على معيارين، أولهما عدد العمال، ثم المعيار الآخر رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، بالإضافة إلى معيار الاستقلالية أي ألا تزيد مساهمة مشروع في رأس المال على % 25 كحدٍّ أقصى، وقد تلخص التعريف في الجدول التالي:

جدول رقم (1-2)

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي

نوع المشروع	العمالة الموظفة (عامل)	حجم المبيعات (مليون يورو)	الحد الأقصى للميزانية السنوية (مليون يورو)
مشروعات صغرى	9	-	-
مشروعات صغيرة	49	7	5
مشروعات متوسطة	299	40	27

المصدر: منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت 2009.

[2] منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت 2009.

- **تعريف مجلس التعاون الخليجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

حددت منظمة الخليج للاستثمارات عام 1994 المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار العمالة وهي تلك المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 60 عامل، أما رأس المال لا يتجاوز مليون دولار، والمشروعات التي لا يزيد فيها الاستثمار عن خمسة مليون ونصف دولار هي مشروعات متوسطة الحجم [3] .

- **تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية:**

أ- قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم 71 لعام 2001 :

القانون رقم 71 لعام 2001 أول قانون صدر في سورية وتوجه نحو المشاريع الصغيرة، وبموجب هذا القانون تم إنشاء هيئة مكافحة البطالة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، حيث عرفها القانون

المشروعات الصغيرة: هي المشروعات التي رأسمالها من(100-3000) ألف ليرة سورية.

المشروعات المتوسطة : هي المشروعات التي رأسمالها يزد عن(3000-25000) ألف ليرة سورية والتي كانت في خطة عمل الهيئة ضمن مشروعات التوسعة وضيقة للغاية.

ب-**التعريف المنبثق عن المرسوم التشريعي رقم 39 ل عام2006:**

المتضمن إحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات حيث تم تعريف المشروعات على أساس معيار مزدوج مؤلف من رأس المال المستثمر وعدد العمال كما يلي:

- المشروع الصغير :هو كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدميا أو تجاريا ولا يتجاوز رأس ماله خمسة ملايين ليرة سورية ولا يقل عن مليون وخمسمئة ألف ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين عن ستة.

[3] لوكريز، سمية، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2008 ، ص8

- المشروع المتوسط :هو كل مشروع لا يتجاوز رأس ماله خمسة عشر مليون ليرة سورية، ولا يقل عن خمسة ملايين ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عشر عاملاً.

جدول رقم (1-3)

تعريف الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

البيان	عدد العمال	رأس المال
المشروعات الصغيرة	لا يقل عن 6	من 1.5 مليون الى 5 مليون
المشروعات المتوسطة	لا يقل عن 16	من 5 مليون الى 15 مليون

المصدر :إعداد الباحث بناء على المرسوم التشريعي، رقم 39 لعام2006 ، الخاص بإحداث الهيئة العامة للتشغيل.

ت-التعريف الصادر عن مجلس النقد والتسليف حسب القرار 666 لعام 2011:[4]

- المشروعات الصغيرة :هي المشروعات التي لا يزيد عدد عمالها عن 50 ولا يقل عن 20 عاملاً مسجلين أصولا ، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن 50 مليون ليرة سورية ولا تقل عن 20 مليون ليرة سورية.
- المشروعات المتوسطة :هي المشروعات التي لا يزيد عدد عمالها عن 250 ولا يقل عن 50عاملاً مسجلين أصولا ، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن 250 مليون ليرة سورية ولا تقل عن 50 مليون ليرة سورية.

ويوضح الجدول التالي مؤشرات تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب القرار666:

[4] القرار رقم 666 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في سورية، دمشق، 2011

جدول رقم (1-4)

مؤشرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القرار / 666 /في سورية

المشروع	عدد العمال	اجمال الموجودات بالملايين
صغير	من 10 الى 50	من 10 الى 50
متوسط	من 50 الى 250	من 50 الى 250

المصدر :القرار رقم 666 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في سورية، دمشق، 2011

ث-تعريف هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 2 لعام 2016:

هي المشاريع التي تمارس نشاطها في قطاع الزراعة، الصناعة، الحرف التقليدية، التجارة، الخدمات أو النشاط الفكري، ويبين الجدول التالي تعريفها حسب القطاعات الاقتصادية:

جدول رقم (1-5)

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية

	المعيار	مشاريع صغيرة	مشاريع متوسطة
القطاع الزراعي	عدد العمال	6-20 عامل	21-100
	المبيعات السنوية	من 5 الى اقل من 50 مليون ليرة سورية.	من 50 الى اقل من 100
	أو الموجودات	من 5 الى اقل من 50 مليون ليرة سورية.	من 50 الى اقل من 100
القطاع الصناعي	عدد العمال	6-25 عامل	26-150
	المبيعات السنوية	من 5 الى اقل من 50 مليون ليرة سورية	من 50 الى اقل من 250
	أو الموجودات	من 5 الى اقل من 50 مليون ليرة سورية	من 50 الى اقل من 250
القطاع التجاري	عدد العمال	6-10 عامل	11-30
	المبيعات السنوية	من 20 الى اقل من 100 مليون ليرة سورية	من 100 الى اقل من 300
	أو الموجودات	من 15 الى اقل من 75 مليون ليرة سورية	من 75 الى اقل من 225
القطاع الخدمي	عدد العمال	11-25 عامل	26-75
	المبيعات السنوية	من 15 الى اقل من 50 مليون ليرة سورية	من 50 الى اقل من150
	أو الموجودات	من 7.5 الى اقل من 25 مليون ليرة سورية	من 25 الى اقل من 75

المصدر: وزارة الاقتصاد، دليل تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دمشق، ص6

وفي رأي الباحث، يمكن القول إنه من الصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن القانون الصادر بتاريخ 2016 كان أفضل تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث اعتمد على معيارين في تعريفها وأخذ بعين الاعتبار وضع كل قطاع على حدى.

2- معوقات تحديد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1-2 **العوامل الاقتصادية** :وتتمثل فيما يلي:

2-1-1 اختلاف درجة النمو الاقتصادي :[5]

يُعدُّ معيار النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي يأخذها الباحثون والمحللون في الحكم على مدى التقدم والتخلف الاقتصادي لأي دولة، فمن خلاله يمكن تقسيم دول العالم إلى مجموعة من الدول المتقدمة اقتصادياً وصناعياً وتكنولوجياً، ودول متخلفة أو سائرة في طريق النمو، لذا فإن درجة النمو الاقتصادي تعكس مستوى التطور الصناعي والتكنولوجي للوحدات الاقتصادية والصناعية بصفة خاصة والاقتصاد ككل بصفة عامة، الشيء الذي يوثر على اختلاف النظرة إلى المشروع الصغير والمتوسط ما بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، فمثلاً المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أي بلد متقدم كاليابان أو فرنسا يمكن اعتبارها مشروعات كبيرة بالنسبة إلى بلدٍ نامٍ كالجزائر وتونس مثلاً وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر لديها وعدد العمال .

2-1-2 تعدد فروع النشاط الاقتصادي :[6]

يختلف التنظيم الداخلي والهيكل المالي للمشروعات، وذلك تبعاً للنشاط الاقتصادي المتبع، فالمؤسسات التابعة للقطاع الصناعي التي تعمل في ميدان التحويل وإنتاج السلع تحتاج إلى استثمارات كبيرة وتستخدم عدداً كبيراً من العمال نظراً لتعدد الوظائف، بينما الميدان الخدمي كالنقل والتأمين يحتاج إلى عناصر متداولة وعدد قليل من العمال، بينما النشاط

[5] غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة2007 ، ص7

[6] هواري يرمقران، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية، الجزائر، جامعة تلمسان، رسالة ماجستير ، 2015.

الزراعي يحتاج إلى إمكانية مالية متوسطة وعدد كبير من العمال، لذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تختلف من حيث حجم استثماراتها، وعدد عمالها.

2-2 العوامل التقنية :[7]

يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين مراحل العملية الانتاجية، فحينما تكون هذه العملية أكثر اندماجاً يؤدي هذا إلى توحيد عملية الانتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما تكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند تجزئة هذه العملية.

2-3 العوامل السياسية :[8]

تعكس هذه العوامل مدى اهتمام سلطات البلد بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي ينتظر أن تقوم به في إطار برامجها التنموية والذي يحدده واضعو السياسات والاستراتيجيات التنموية وكل المهتمين بالقطاع، وعلى اساس هذا الدور والاهتمام السياسي يتم وضع وتحديد تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحدود التي تميزها عن المشروعات الكبيرة، وبذلك يتسنى تشخيص الوضعية الحقيقية لمشروعات كل قطاع وبناء التدابير والسياسات التي تسمح بالوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الوحدات الاقتصادية.

3 - المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

حاول الكثير من المختصين والباحثين تقديم تعريف دقيق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه في كل دول العالم لم يطرح تعريفاً واضحاً موحداً لهذا النوع من المشروعات، ولقد اعتمد المختصون على معيارين في تعريف هذا النوع من المشروعات، المعايير النظرية أو النوعية كما يراها البعض من جهة والمعايير المادية العددية أو الكمية من جهة أخرى، وهي تتمثل فيما يلي:

[7] حساني رقية، آفاق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، الجزائر ، 2003 ص894-895

[8] حساني رقية، مرجع سابق ص16

3-1 المعايير النوعية :

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز عن غيرها من المشروعات بالمعايير النوعية التالية:[9]

أ – **معيار الملكية** :يعتبر من المعايير النوعية الهامة حيث نجد ملكية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تعود في الغالب إلى القطاع الخاص في شكل شركات الأشخاص أو شركات الأموال.

ب– **معيار المسؤولية** :يتميز هذا المعيار أن المسؤولية المباشرة والنهائية هي للمالك الذي يكون في أغلب الحالات هو صاحب القرارات داخل المشروع وله تأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة.

ت– **معيار حصة المؤسسة من السوق** :على اعتبار أن السوق هو الهدف الذي تؤول إليها منتجات المشروعات، فهو بذلك يعتبر مؤشراً لتحديد حجم هذه المشروعات وذلك بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، الذي كلما كانت حصة المشروع فيه كبيرة وحظوظها وافرة، كلما أمكننا اعتبار هذا المشروع كبير، أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة.

ج – **محلية النشاط** :يقصد بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المشروع على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، بحيث تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة، وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.

[9] سمراء دومي، عطوي عبد القادر" :التجربة المغربية في الترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2004 ، ص270

3-2 المعايير الكمية:

إن صغر أو كبر المشروع يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية الإحصائية المحددة للحجم، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المشروعات كما يلي : [10]

أ – **معيار عدد العمال** :يُعدُّ هذا المعيار من أهم المعايير الأساسية والأكثر استخداماً في تمييز حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا نتيجة لسهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في هذه المشروعات حيث يعتمد على عدد العاملين في التفرقة بينها.

وفي رأي الباحث: على الرغم من سهولة ووفرة البيانات المتعلقة في هذا المعيار إلا أنه يجب توخي الحذر في استعماله لأنه قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمشروعات، حيث تعتبر على أساسه المشروعات ذات الكثافة العمالية كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية كما يجب الانتباه الى ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذلك اشتغال أفراد العائلة في المشروعات العائلية مع كونهم عمال في مشروعات أخرى .

ب – **معيار رأس المال المستثمر** :يتم اعتماد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر في المشروع كبيرا عُدت المشروعات كبيرة أما إذا كان صغيراً نسبياً اعتبرت المشروعات صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

ج –**معيار حجم المبيعات:**

يعتمد هذا المعيار على حجم المبيعات السنوية التي يحققها المشروع محدداً بحجمه وقد يساعد هذا المعيار على قياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية مقارنة مع المشاريع العاملة في نفس القطاع، ومن الدول التي استخدمت هذا المعيار الولايات المتحدة الأمريكية حيث اعتبرت مشاريع التجزئة والخدمات التي تقل مبيعاتها السنوية عن ثلاثة ونصف مليون دولار مشاريع صغيرة.

[10] بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة أفريل حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006

يرى الباحث، أنه من خلال عرض أهم المعايير لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فهي تطرح صعوبات كبيرة أهمها اختلاف طريقة العمل بها على مختلف الأنشطة الاقتصادية من بلد لآخر، لذلك يفضل عدم التقيد بمعيار محدد لتحديد حجم المشروع، وانما وضع مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تختار لتتناسب مع طبيعة اقتصاد كل دولة، حيث يجد الباحث أن معيار عدد العمال وموجودات المشروع من الممكن أن يكونوا الأفضل في التعريف بشكل واضح عن المشروع وذلك بالاعتماد على تصنيف كل قطاع، ومن ثم يتم متابعة هذه المشروعات والاهتمام بها والعمل على تمويلها وتنميتها.

ويوضح الشكل البياني (1-1) المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

الشكل البياني رقم (1-1)

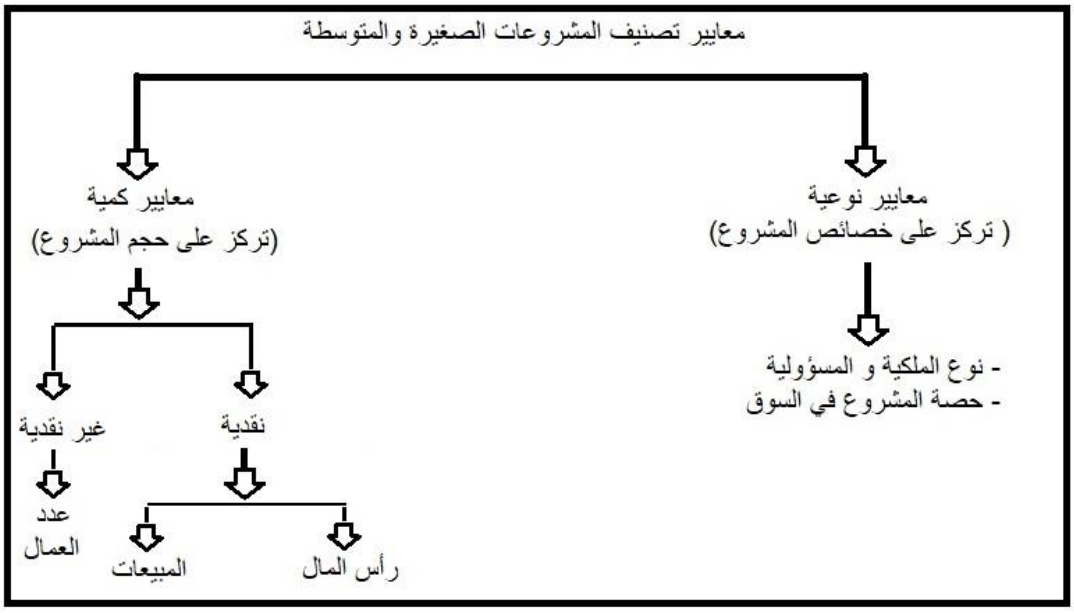

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

ويرى الباحث، أن التعريف الأخير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يقول بأنها :

هي المشاريع التي تمارس نشاطها في قطاع الزراعة، الصناعة، الحرف التقليدية، التجارة، الخدمات أو النشاط الفكري، هو التعريف الأفضل لوصف هذه المشروعات وأن معيار عدد العمال ومعيار رأس المال هما الطريقة الأفضل لتحديد نوع وحجم المشروع وذلك تبعاً لكل قطاع، كما ذكر القانون لعام 2016.

المبحث الثاني

خصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

مما لا شك فيه أن المشروع الصغير لا يشكل سوى خلية صغيرة في النسيج الاقتصادي للبلد إلا أنه الخلية الفعالة والمتممة للنسيج الاقتصادي في المجتمع، وتتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص والمميزات الأساسية التالية:

1- التأسيس:

تستمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها، والذي يعتمد على جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلبي حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.

2- الاستقلالية في الادارة:

تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المشروعات في شخصية مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المشروعات وتحديد الاهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، يتوقف نجاح المشروع على قدرة الشخص على التحكم به وإدارة أعماله.

3- مركز التدريب الذاتي:

تتميز بوجود مركز ذاتي للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم نشاطهم الإنتاجي باستمرار مما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية .[11]

[11] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة2003 ، ص 36 الي38

4- نظام معلومات داخلي قليل التعقيد:

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المشروع وعماله، وبين المشروع والسوق فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق.

5- توفير الخدمات للصناعات الكبرى:

توفير مستلزمات معينة للصناعات الكبيرة كالسلع الوسيطة، حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد من الباطن.

6- قصر فترة استرداد رأس المال:

وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار المشروع، التكاليف الاستثمارية، وذلك من واقع التدفقات النقدية، نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر وزيادة دورات البيع وقصر دورة الانتاج.[12]

ويمكن حساب فترة الاسترداد بنسبة حجم الاستثمارات على الربح السنوي بعد خصم الضريبة والاهتلاك وعادة لا يأخذ بالقيمة الحالية للنقود.

7- جودة الإنتاج :

تخصص المشروعات بصناعة معينة يعطيها الدافع القوي إلى تقديم منتج بمواصفات وجودة عالية.

8- القابلية للتجديد والابتكار:

فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تمتلك قدرة عالية من حيث تجديد وابتكار الأساليب بما يحقق رضا العملاء، ومن ثمة فهي تقيم بالجودة والتفوق في مجالات العمل، كذلك الاستفادة من تجارب الآخرين وذلك بتكرار التجارب الناجحة.

[12] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص15

9- سهولة الدخول والخروج من السوق:

بسبب قلة نسبة أصولها الثابتة مقارنة مع ممتلكاتها وأصولها فضلا عن زيادة نسبة رأسمالها الى مجموع خصومها.

10- استقطاب العنصر النسائي:

لعل أبرز ما يلاحظ في المنشآت الصغيرة عن غيرها من المنشآت الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملفتة من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى قطاع أو من إقليم إلى إقليم، إلا أنه يتضح أن طبيعة المشروعات الصغيرة تلائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الأكثر احتياجاً لذلك نجد أن المشروعات الصغيرة أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في استراتيجيات التنمية.[13]

ثانياً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ظهر في العقود الأخيرة اتجاهاً عالمياً يرى أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتحسنت نظرة الحكومات لهذا القطاع لاسيما في الدول النامية من خلال دورها الحيوي الذي لعبته في بلدان حديثة التصنيع ومزاياها في التصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة ومن جهة أخرى في تحقيق التكامل الصناعي [14] .

أ- الأهمية الاقتصادية:

تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل 90% من إجمالي عدد الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتسهم هذه المشروعات بما يقارب 46% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل

---

[13] A FAIR GLOBALIZATION , CREATING OPPORTUNITIES FOR ALL- ILO: 2004,p59-61

[14] محمد، عبد الله شامية، ورقة مقدمة للندوة العلمية حول :المشروعات الصغيرة والمتوسطة ف ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس ليبيا 2001، ص19

المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة 85% من إجمالي الناتج المحلي في انجلترا و51% في الولايات المتحدة الأمريكية.[15]

وتحتل الولايات المتحدة النصيب الأكبر من الاقتصاد العالمي، حيث يوجد بها أكثر من 24 مليون مشروع صغير، يساهم في توليد 52% من فرص العمل لدى القطاع الخاص، وأكثر من نصف الدخل القومي، كما تمثل 80% من كل الإبداعات والابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي، وتمد 67% من العاملين بفرص العمل والتدريب .[16]

أما في اليابان، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساس الاقتصاد الياباني حيث تمثل 99.4% من عدد المشروعات بها، وتستخدم أكثر من 84.4% من إجمالي العمالة في اليابان .[17]

ونوضح فيما يلي أهم النقاط التي تبين أهمية هذه المشروعات:

أ-1 تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى:

تعتمد المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدرجة كبيرة على البحث عن احتياجات المشروعات الكبيرة، وتركيزها في مختلف القطاعات جعل منها مصدراً أساسيا لتقديم خدمات كثيرة للمشروعات الكبيرة، فمثلا بالنسبة للمشروعات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات والأجهزة المنزلية أو التي تقوم بإنتاج المعدات الأساسية كالآلات الصناعية و الزراعية ، فهي تعتمد أكثر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تزويدها بالقطع والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي، وغياب هذه المشروعات يؤثر سلباً على المكاسب التي تحققها الكيانات الكبرى، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى جذب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى جانبها.

---

[15] Latha & Murthy, 2009

[16] م.عبد الكريم، إيهاب، سوق الأفكار، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر: 2005.ص1، www.sfdegypt.org

[17] PUBLICATION OF SMES CORPORATION IN JAPIN, JICA, SYRIA:2006

أ- **2 القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار**[18]:

تسطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجميع رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار أفراد ، العائلات، الهيئات غير الحكومية) ومن ثم استغلال هذه الموارد مالية التي كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج والاستفادة منها.

أ-3 تساهم في الناتج المحلي:[19]

الناتج الوطني هو قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية والسوقية، التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ، ونلاحظ من الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات الصناعية الزراعية والخدماتية أنها تساهم بشكل مباشر وبنسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما تساهم به المشروعات الكبيرة في الدول النامية سواء عن طريق السلع الوسيطة التي تقدمها للصناعات الكبيرة او عن طريق السلع التي تقدمها للمستهلك مباشرة.

أ-4 **ترقية الصادرات:** [20]

أثبتت هذه المشروعات قدرة كبيرة على الدخول في الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات، وتوفير النقد الأجنبي، حيث يمكن لهذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بفعالية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات المحلية وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات قابلة للتصدير، وذلك بتقديم التوجيهات والمساعدات للمشروعات الصناعية .

كما تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة ليست قليلة من إجمالي المشروعات الموجودة في الوطن العربي، حيث تمثل بين % 80 و % 90 من إجمالي المشروعات

[18] ليلى لولاشي , "التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص نقود وتمويل ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة , الجزائر 2004-2005

[19] ليلى لولاشي، مرجع سابق

[20] ليلى لولاشي، مرجع سابق

كما يوضح لنا الجدول رقم (1-6) ويتراوح متوسط مساهمتها في الناتج المحلي بين 30 و 99 بالمائة كما يأتي:[21]

جدول رقم (1-6)

مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي في بعض الدول العربية2012

الدولة	%
الامارات	30
السعودية	30
الجزائر	35
الاردن	40
تونس	73
مصر	80
لبنان	99

المصدر :قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية،2012

ويتضح من الجدول السابق التباين في مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، حيث تنخفض تلك المساهمة في الدول المصدرة للنفط وترتفع في الدول العربية ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً.

1-2 الأهمية الاجتماعية:

إن الهدف الأساسي من تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يقف فقط عند إحداث تنمية اقتصادية مستقلة ، ولكن الهدف من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو تحقيق التنمية الشاملة ، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر الوعي الصناعي والتحرر من أساليب الإنتاج التقليدية والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة.

وفي هذا الصدد نسوق أهمية المشرعات الصغيرة والمتوسطة اجتماعياً من خلال إيضاح بعض الأمور:

[21] صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تقرير السنوي لعام 2013، الفصل العاشر، ص 223

أ- دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية:

إن المشروعات الصغيرة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء، وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظاً في النمو أو الأكثر احتياجاً للتنمية، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع، فضلاً عن احتوائها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول، خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينيات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية. [22]

ب- توفير فرص عمل:[23]

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة ، سواء كان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة ، مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا بالرغم من صغر حجمها.

إن من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية هي البطالة، وإن هذه الدول تتميز بنمو سريع للسكان وقوة للعمل، وندرة رؤوس الأموال ويمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بدور إيجابي في خلق فرص عمل، وقد أثبتت مختلف الدراسات أن هذه المشروعات تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المشروعات الضخمة، لهذا نجد أن معظم الدول المتقدمة منها أو النامية تركز على تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في توفير حافز قوي لخلق فرص العمل، **<u>وذلك من خلال</u>**:[24]

- قدرة المشروعات الصغيرة بتنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية، وبتكلفة منخفضة نسبياً لفرصة العمل إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقابل نسبة قليلة من القوى العاملة.

---

[22] د. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مصر: 2003

[23] سيد علي بلحمدي ,"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة" مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة سعد دحلب , البليدة2006

[24] د.بدوي، محمد وجيه، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الاسكندرية، مصر: 2004، ص16

- قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية، والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توطين اليد العاملة وتثبيت السكان في أماكن إقامتهن الأصلية، وتخفف من حدة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

ت- تساهم المشروعات الصغيرة في تدعيم دور المرأة:

وخصوصا المرأة الريفية في النشاط الاقتصادي، حيث تستوعب عمالة نسائية في أعمال كثيرة منها صناعة الملابس الجاهزة، التطريز وصناعة التريكو أو المشروعات التي تمارس بمعرفة الأسر المنتجة، الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء، ويدعم مشاركتهم في النشاط الاقتصادي وبالتالي يحد من بطالة النساء[25] .

ث- تنمية القدرات الذاتية للأفراد:

(حرفيين وصناعيين) على تسويق المنتجات داخليا وخارجيا والتكامل مع البنوك والجهات المختصة بالمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى التشجيع على القيام بخدمات وأنشطة صناعية جديدة تتناسب مع احتياجات الاقتصاد الحديث[26].

يتضح من العرض السابق الدور الفعال الذي تساهم فيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة وكذلك التنمية الاجتماعية وهذا بدوره يدعم الاقتصاد الوطني ويزيد من معدل دخل الفرد.

وبرأي الباحث، على الصعيد الاجتماعي إن أهم تأثير لهذه المشروعات هو توليد مصدر دخل إضافي للطبقات الاجتماعية المتدنية المستوى في المجتمع.

[25] عمر، أيمن، ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر 2008، ص120
[26] عمر، أيمن، ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق

المبحث الثالث

تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشكلات التي تعاني منها

1- تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تصنف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك وأهم هذه المعايير هي:

أولاً : تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها[27]:

يمكن أن تقسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها إلى ثلاث أنواع:

1- **المشروعات العائلية:**

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون إقامتها هو المنزل، حيث تعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوازنة وتنتشر في الريف ويغلب عليها الطابع العائلي.

2- **المشروعات التقليدية:**

تشبه النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية، وقد تستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة، وتعتبر هذه صفة مميزة لها بشكل واضح عن النوع الأول، كما أنها تتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة

3-**المشروعات المتطورة وشبه المتطورة:**

تتميز هذه المشروعات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وبالنسبة لهذه المشروعات ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

---

[27] قنيدرة سمية، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة" دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، 2010، ص- 62

- العمل على تحديث قطاع المشروعات الحرفية والمنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.
- إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من هذه المشروعات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة للتسيير. [28]

ثانياً : تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج:

يمكن لنا أن نصنف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال هذا المعيار إلى:

1- **مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية:**

ويرتكز نشاطها على:

- المنتجات الغذائية.
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتوجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكونها تعتمد على الموارد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

2- **مشروعات إنتاج السلع الوسيطة:**

يركز هذا النوع على مشروعات:

- تحويل المعادن.
- صناعة مواد البناء.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتوجات خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

[28] غالم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني،2013 ، ص 04 /05/06

3- **مشروعات إنتاج السلع الجاهزة:** [29]

إن أهم ما يميز هذه المشروعات عن المشروعات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف، وهو ما لا ينطبق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المشروعات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة، وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في البلدان النامية.

ثالثاً : تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل[30]:

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المشروعات وهي:

1- **المشروعات غير المصنعة:**

تجمع بين نظام الإنتاج العائلي والحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يحتفظ بأهمية في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة فردية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائماً نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعاً ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

2- **المشروعات المصنعة:**

يجمع صنف المشروعات المصنعة كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المشروعات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل، تعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

3- **التصنيف حسب الشكل القانوني**[31]:

هو الشكل الذي يأخذه العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على الشكل القانوني ترخيص لإقامته، وعند حصوله على وجود قانوني ورسمي، فهذا الشكل يحد من يملك

---

[29] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ص-14، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ، 2011

[30] لخلف عثمان، " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها " دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003

[31] سعاد نائف برنوطي، " إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية،2008 ، ص10

العمل من الناحية القانونية، وما هي حقوق وواجبات كل من المالكين والعمل والعلاقة بينهما، كما يلي:

أ- مشروعات فردية:

هي مشروعات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى، ويقدم هذا الشخص رأس المال الذي يعتبر المكون الأساسي لهذا المشروع، بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا، وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا.

ب-الشركات:

تعرف على أنها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة.

وفي رأي الباحث أنه يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة بما يتقاطع مع واقع التجربة والخبرة العملية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة لدى هيئة مكافحة البطالة، ومع ما ورد ذكره في الشكل البياني من حيث المجال ليصبح على الشكل التالي:

1- مشاريع زراعية وتربية الحيوان.
2- مشاريع صناعية وحرفية.
3- مشاريع تجارية (سلع أو خدمات) .

الشكل البياني رقم (1-2)

أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

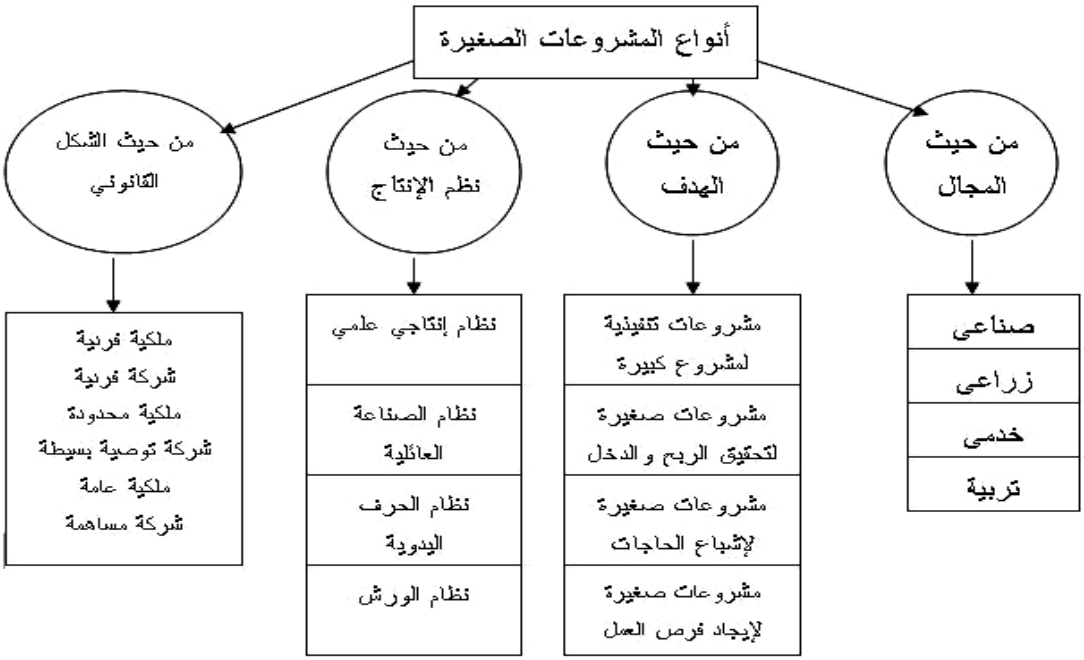

المصدر: يوسف عبد الرحيم، إدارة الإعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر، عمان الأردن،2002، ص20

ت- المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويمكن ذكر أبرز المشاكل والقضايا التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نقاط رئيسية وهي :المشكلات التمويلية، الإدارية، التسويقية، الفنية.

وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات والابحاث السابقة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة سوف نقوم بعرض بعض المشاكل التي تواجهها هذه المشروعات من وجهة نظر المصارف وأصحاب هذه المشروعات وهي كالتالي:

- **المشكلات من وجهة نظر المصارف:**[32]

1- افتقار عنصر الثقة في القائمين على هذه المنشآت.

2- عدم توفر أو كفاية الضمانات المطلوبة لمنح التمويل.

3- افتقار أصحاب المنشأة للخبرة في المعاملات المصرفية.

4- عدم دقة البيانات المالية والمحاسبية أو عدم توفرها أصلاً.

5- صعوبة إعداد دراسات جدوى للمنشآت المستهدفة.

6- ضعف قدرات المؤسسات التمويلية وعدم ملائمة نماذجها الإقراضية.

7- انخفاض القدرة على اقامة مشروعات تلبي احتياجات السوق.

- **الأسباب من وجهة نظر أصحاب المشروعات:**

1- ارتفاع تكلفة التمويل.

2- ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة مع موجودات المنشأة.

3- تدخل المصارف، وفرض اسلوب العمل على هذه المشاريع.

وهنا لا بد أن نشير إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي بحاجة إلى التمويل ليس في بداية نشأتها فحسب، ولكن في كل مراحل نمو وتطور هذه المشروعات في مرحلة التأسيس، وأثناء عملية التطوير، وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة للانطلاق نحو الأسواق الخارجية.

ويمكن حصر مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية عند الحاجة أو من البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي أو أية مصادر أخرى مثل مؤسسات الإقراض المدعومة غالباً من قبل الحكومة والجهات الرسمية.

ونبدأ بعرض المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يلي:

[32] Robert Rocha, subika frazil, RaniaKhouri and Douglaspearce (2011), the status of bank landing toSMEsin the Middle East and North Africa: Results of a joint survey of the Union of Arab Bank and the World Bank, World Bank police Research working paper No.5607.

2-1 المشكلات التسويقية: [33]

أ- ضعف اهتمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم وخدماتهم، وذلك لضعف امكانياتهم وعدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب على منتجات المشروع.

ب-عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إلزام التجار بأسعار معينة، مما يؤدي الى فرض الاسعار في السوق والتي تضر في النهاية بالمشروع.

ت-انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المشروعات، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى مشاكل ارتفاع تكاليف النقل، وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية وخاصة في بداية عملية التنمية.

ث-تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة، أو لاعتياده على استخدام هذه السلع الأجنبية، مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.

2-2 المشكلات الادارية: [34]

1- مشكلات مركزية في اتخاذ القرارات، حيث تكون المسؤولية تابعة لشخص واحد.

2- نقص المهارات والقدرات الادارية لدى القائمين على ادارة المشروع.

3- مشكلات تنشأ بسبب عدم اتباع الاساليب والاجراءات الادارية السليمة في تصريف امور المشروع.

4- عدم الاهتمام بتحليل وتصنيف الوظائف مما أدى الى عشوائية اختيار العاملين، بالإضافة الى عدم اتباع سياسات مقنعة في مجال الاجور والرواتب وتطوير الكفاءات الادارية.

5- مشكلة ضعف الثقة بين المدير والعاملين وما يترتب عليها من انخفاض في مستوى اداء العاملين في المشروع.

[33] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2003،ص36

[34] خبابة عبد الله، مرجع سابق،ص37

2-3 المشكلات الفنية:[35]

عادة ما تعتمد هذه المشاريع كما سبق القول على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المشروعات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية.

كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المشروعات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة، ولكنها تعتمد في أغلب الأحوال على خبرة أصحاب هذه المشروعات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المشروعات لأهدافها في بعض الأحيان.

2-4 المشكلات التمويلية:

التمويل هو روح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والكثير من الاقتراحات والأفكار المبدعة تُنسق لعدم الحصول على التمويل المناسب، فبدون المبالغ الضرورية لن ينجح أي مشروع في عمله وتحقيق أهدافه وخاصة في المراحل الأولية.

لذلك قامت عدة دول نامية بتأسيس صناديق عامة من أجل توفير التمويل، كما تم تشجيع المصارف التجارية على تقديم القروض للمنشآت الصغيرة من خلال حصص القروض، والاعانات، وتخفيضات الضرائب وتوفير الضمان مقابل عدم السداد.

ويمكن ذكر أهم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:[36]

أ- **حصص رأس المال** :من مدخرات شخصية وهي غالباً غير كافية بسبب انخفاض معدل الادخار في الدول النامية، كما يمكن اللجوء للاقتراض من العائلة والأقارب والأصدقاء وهذا أيضاً مصدر غير كاف إضافة إلى تدخل الممولون في شؤون

[35] سليمان ناصر،" أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، ص 724-732.

[36] كنجو، كنجو، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن، 4-5 تموز 2007.

المشروع، كما يمكن اللجوء إلى مشاركة الآخرين وفي هذه الحالة سيتم اقتسام الإدارة واقتسام الأرباح .

ب- **الاقتراض** :من البنوك ومن المؤسسات المالية الأخرى، والتي يمكن ألا ترغب في منح المشروع الصغير الائتمان بسبب المخاطر المرتفعة المصاحبة لهذا النوع من التمويل فكثيراً ما يتم إهمال طلبات التمويل المقدمة من صغار رجال الأعمال، إن هذا التمويل لا يزيد في أحسن حالاته عن 2% في البلدان النامية، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تمويل القرض الصغير.

ت- **الائتمان التجاري** :إن تكلفة هذا النوع من مصادر التمويل تصبح مرتفعة إذا لم يتمكن المشروع من الاستفادة من الخصم النقدي إضافة إلى أن المورد سوف يزيد من السعر في حال عدم الدفع النقدي.

ث- **التمويل التأجيري** :إن هذا النوع من التمويل يصبح محدود الأهمية نظراً لأنه لا يفيد إلا في استئجار الأُصول الثابتة.

ج- **السوق المالي** :وهذا المصدر محفوف بالعديد من المخاطر والمشاكل، ويصبح مرتفع التكلفة في حالة التمويل الصغير.

ويلاحظ الباحث، عدم اهتمام القطاع المصرفي في الدول النامية بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لأن حجم القروض المقدمة لها يعتبر صغيراً نسبياً، إضافة إلى الافتقار إلى الضمانات المادية وغياب المعلومات الدقيقة، مما يعني أن هناك مخاطر ائتمانية مرتبطة بإقراض هذه المنشآت، إضافة إلى افتقار هذه المنشآت إلى الخبرة اللازمة في عمليات التقييم لإمكانيات وقدرات المنشآت وبالتالي فإن قدرة هذه المنشآت على سداد القروض غير مضمونة.

واستطاع الباحث تلخيص بعض الصعوبات التمويلية التي تعاني منها المشروعات فيما يلي:

1- ارتفاع أسعار الفائدة بشكل غير ملائم لظروف هذا النوع من المشروعات التي تحتاج إلى عناية خاصة حتى تستطيع السداد.[37]

[37] علي بو عمامة، نصر الدين بوعمامة، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، 2008،ص28

2- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية، بالإضافة لارتفاع تكاليف الخدمات أو المعاملات المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب المبلغ الصغير للقرض.[38]

3- تعمل هذه المشروعات في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها حيث تعتمد في اغلب الاحيان على التمويل الذاتي.

4- عدم وضع مناهج لعملية تنمية هذه للمشروعات مثل الاعفاءات الضريبية لفترة معينة، او منحها مزايا تشغيلية لتحقيق مزيد من فرص العمل.

5- نظرا لأن الكيانات القانونية لهذه المشروعات تكون في الغالب مؤسسات فردية، فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض.

6- تردد بعض المصارف التجارية في منح هذه المشروعات قروضا ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل ما لم تقدم تلك المشروعات ضمانات كافية لاسترداد قيمة القرض.

7- إن التمويل المتاح لهذه المشروعات يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية نظرا لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته.

8- على الرغم من بدء البنوك لوضع برامج وخطط إقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، فإنها لا تزال تفضل منح قروض للشركات الكبيرة أو لتمويل العجز الحكومي.

كما ويوضح الباحث من خلال الشكل البياني رقم (1-3) المشاكل والعقبات التي تعرضت لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

[38] قاسم كريم، مريزق عدنان، دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2006،ص14

الشكل البياني رقم (1-3)

المشاكل والعقبات التي تعرضت لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة

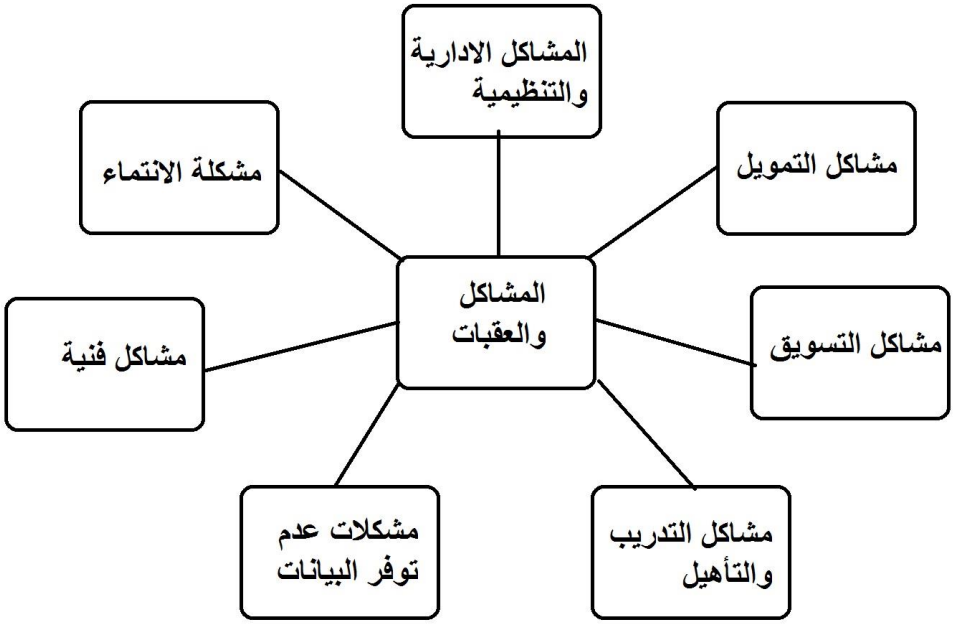

المصدر: من اعداد الباحث بعد الاطلاع على مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

خاتمة:

أعطى الباحث في الفصل الأول فكرة مفصلة عن مفهوم وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما وضح أهم المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لقيام الباحث بعرض الأهمية، الخصائص، الأنواع والمشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

مقدمة:

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالكثير من الخصائص التي جعلت منها أداة لدعم اقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية ، حيث شكلت نسبة كبيرة من المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية، وهي تعمل على خلق الملايين من فرص العمل، و زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد، وإحداث طاقة إنتاجية جديدة ، كما وتساهم بفعالية في الحدّ من ظاهرة الفقر، وتحسين مستوى المعيشة لأصحابها والعاملين فيها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، ومن جهة أخرى يساهم مستوى الدخل في تشجيع الاستثمار، وإقامة المشروعات من خلال الطلب على منتجاتها ، وبالتالي تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وسوف نعرض في هذا الفصل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة التنمية الاقتصادية من خلال التعرف على دورها في خلق فرص العمل والمساهمة في الناتج المحلي ، بالإضافة الى دورها في الادخار وزيادة الصادرات .

المبحث الأول

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة ومحاربة الفقر

مقدمة:

تعد ظاهرة البطالة من أكبر المشكلات التي تعترض سبيل التنمية على كافة الأصعدة، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وقد أصبحت اليوم أشد خطورة من أي وقت مضى، بل إنها باتت إحدى أبرز المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدم أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث أو النامي فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة أيضاً.

أولاً: البطالة:

- **تعريفها:** البطالة هي عملية اختلال للتوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل ويبحث عنه.

ويتم حساب نسبة البطالة باستخدام القانون: [39]

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

وحتى يُعد الشخص عاطل عن العمل يجب أن يتحقق فيه ثلاثة شروط وهي:[40]

- **توفر المقدرة على العمل** :أن يكون ضمن سن العمل وتتوفر لديه المقدرة الصحية
- **توفر الرغبة في العمل** :أن يكون الشخص جاهزا للعمل بالأجور السائدة.
- **البحث بشكل جدي عن عمل** :اتخذ عدة اجراءات في سبيل الحصول على عمل.

[39] زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1997 ، ص 17

[40] عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، مترجم، القاهرة : 1989 ص313

ثانياً: أنواع البطالة:

يمكن تحديد أنواع البطالة فيما يلي:

1- البطالة الاحتكاكية : [41]

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال.

ينشأ هذا النوع من البطالة عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلاً الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم.

ويمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

- الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.
- التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

2- البطالة الهيكلية : [42]

تعرف على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملـة وهيكل الطلب عليها، يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد، ويمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد.

---

[41] علي عبد الوهاب نجا،(2005) ، البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها :دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

[42] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الجزائر، 2001، ص 24.

3- البطالة الموسمية: [43]

ويقصد بها وجود فائض في العمالة في فترات محددة، ناجمة عن نقص الطلب الكلي في الاقتصاد، حيث يواجه الاقتصاد فترات ركود وكساد يصاحبها نقص في الطلب الكلي وارتفاع بمعدلات البطالة، إلا أن هذه المعدلات المرتفعة في البطالة ما تلبث أن تنخفض في موسم الانتاج حيث يزداد الطلب الكلي مع تزايد الإنتاج والتشغيل ، ويتوجب على الحكومة للقضاء على مثل هذه البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية، متمثلة في التوسع في الإنفاق العام وتخفيض الضرائب لتشجيع الأفراد على زيادة الاستهلاك وبالتالي يتحسن الطلب الكلي ويزداد الاستثمار والتوظيف وينخفض معدل البطالة .

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل.

- تصنيفات أخرى للبطالة:

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي التصنيفات التالية للبطالة:

1) البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: [44]

البطالة **الاختيارية** تتمثل بتوافر فرص العمل للأفراد القادرين عليه بمؤهلاتهم نفسها إلا أنهم يفضلون البطالة عليها، وهذا ما يحدث في الدول المتطورة بغية زيادة دخل الأفراد، أو بسبب ظروف الانتعاش الاقتصادي في تلك الدول.

أما البطالة **الإجبارية** فهي بطالة مفروضة على الأفراد على الرغم من تقبلهم العمل عند الأجور السائدة، ولكنهم لا يجدونه، وتشمل أنواع البطالة الثلاث التالية :البطالة الاحتكاكية، البطالة الهيكلية والدورية.

---

[43] الأمين، عبد الوهاب مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان :دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع .ص137، 2002

[44] قنطقجي، سامر مظهر، مشكلة البطالة، وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة 2005، ص 19

2) البطالة المقنعة والبطالة السافرة: [45]

تنشأ البطالة **المقنعة** في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض، وبالتالي يمكن الاستغناء عن العمال الفائضين نهائيا.

أما البطالة **السافرة** فهي تعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماماً عن العمل قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية.

3) بطالة الفقر: [46]

تسود هذه البطالة في الدول ضعيفة التنمية والتي يسودها الركود الاقتصادي لذلك يميل أفرادها إلى الهجرة الخارجية بحثاً عن فرصة عمل، وتحدث بسبب نقص التنمية لذلك أفرادها لا تتوفر لهم فرص عمل دائم ومستمر.

ثالثاً: أهم أسباب تفاقم ظاهرة البطالة:

تعود أسباب البطالة إلى عدة عوامل منها الاقتصادية ومنها السياسية والاجتماعية والمهنية والتقنية.

ونذكر ثلاثة أسباب رئيسية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة : [47]

أ- تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل الأيدي العاملة مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل، ومن المتوقع أن تقل مساهمة القطاع العام في التشغيل في المستقبل في ظل برامج الخصخصة التي تنفذها العديد من الدول العربية.

ب-محدودية حجم القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل ، حيث تشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار، وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة، مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه

---

[45] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، الجزائر، 2005، ص 119.

[46] عبد الكريم، البشير، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة من خلال عقد التسعينات، اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول سداسي الثاني، جامعة شلف،2005، ص147

[47] التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، منظمة العمل العربية، 2010، ص63

بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في أسواق العمل العربية.

ت-انخفاض جودة التعليم ونوعيته في الدول العربية بشكل عام، إذ تعاني هذه الدول من توجه غالبية الشبان والشابات إلى التعليم في المجالات الأكاديمية سعيًا للحصول على فرص عمل في القطاع العام الذي يقدم الحوافز الوظيفية كالاستقرار الوظيفي والتأمين الصحي والمخصصات التقاعدية، ويفتقر النظام التعليمي في الكثير من الدول العربية إلى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية والتي تعتبر من التخصصات التي تحتاجها أنشطة اقتصادية متعددة في أسواق العمل.

رابعاً: البطالة في سورية:

إن أهمية دراسة وتحليل مشكلة البطالة ترجع إلى كون العنصر البشري أساس التنمية، بالإضافة إلى الخطر الناجم عن تزايد أعداد العاطلين عن العمل وما يمثله من مضاعفات على اقتصاد أي بلد.

- **تحليل بيانات البطالة في سورية خلال فترة الدراسة:**

يبين الجدول رقم (2-8) ما يلي:

بلغ معدل البطالة 14.1% من قوة العمل عام 2011م، أي أنها ازدادت بما يقارب 5.5% نقطة عن معدلها عام 2010م، وعند التدقيق في معدلات البطالة نجد أنها نمت بشكل مرتفع وسريع في عام 2011 مقارنة مع الاعوام السابقة التي كان معدل نمو البطالة فيها بسيطاً ، ويمكن أن يرجع ذلك الى بداية الأزمة في البلاد وحدوث المشاكل في بعض المناطق وتوقف العمل فيها.

وإذا ما أردنا تحليل معدل البطالة على مستوى الجنس فنجد أنها تركزت بين الذكور أكثر من الإناث

حيث ارتفعت من 4.3% عام 2007 م الى 6.9% في عام 2008م حتى وصلت الى 8,6% في عام 2011 م أما من ناحية الاناث انخفضت النسبة بشكل قليل في عام2008م وعادت للارتفاع في عام 2011م حتى وصلت الى 5.5% وفي عام 2012 كان الارتفاع كبيراً جداً حيث بلغ معدل البطالة 34% ويمكن أن يرجع ذلك الى الازمة التي تعرضت لها البلاد وتعطل العديد من الشباب عن العمل وعلى الرغم من ارتفاع نسبة البطالة لدى الاناث الا انها بقيت أقل

من النسبة لدى الذكور حيث أن فرص العمل النسائي اصبحت أكثر وبشكل ملحوظ واستمر الارتفاع في عام 2013 ليبلغ 40% ويمكن تفسير ذلك أيضا بتفاقم الازمة وتدمير العديد من المشروعات التي كانت قيد العمل.

جدول رقم (2-8)

أعداد المتعطلين حسب الجنس وإجمالي قوة العمل (بالآلاف)

العام	حجم قوة العمل	ذكور		إناث		معدل البطالة
		المتعطلين	النسبة	المتعطلين	النسبة	
2004	4142	432	%71,1	176	%28,9	%12,3
2005	4318	255	%61,1	158	%38,3	%8,1
2006	4466	236	%54,4	197	%45,5	%8,2
2007	5400	237	%4,38	217	%4,01	%8,4
2008	5443	380	%6,98	215	%3,95	%10,9
2009	5442	264	%4,85	179	%3,28	%8,1
2010	5530	293	%5,29	183	%3,30	%8,6
2011	5815	504	%8,66	362	%5,50	%14,1
2012	3920	–	–	–	–	%34,9
2013	3804	186	%36,5	737	%56,5	%40,6

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، اعداد المتعطلين

- **مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الانتاج:**

بالإضافة إلى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يعد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص العمل ، حيث تمثل جزءاً كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة ، وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها، وتعد أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب و خريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر ، على سبيل المثال تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في جمهورية الهند وقد أولتها دعماً متميزاً حتى

أطلق عليها بالابن المدلّل للحكومة، ومن الممكن أن تكون مفتاحا للتنمية في سورية أيضاً ويعد هذا الصنف من المشروعات الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي تخفيف الضغط الاجتماعي.
إن هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقدم العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها بالآتي:[48]

1- توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة، حيث تعتمد على أسلوب إنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلاً عن انخفاض مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.

2- المشروعات الصغيرة قادرة على خلق القيمة المضافة في السلع والخدمات[49].

3- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلاً من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.

4- تعد هذه المشاريع صناعات رديفة لإنتاج الصناعات الكبيرة (سلع وسيطة) ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة.

5- لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.

6- توفر منتجات هذه المشاريع جزءاً هاماً من احتياجات السوق المحلي، مما يقلّل من الاستيراد.

7- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة مما يساهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

8- لا تنافس المشروعات الكبيرة من حيث الأسواق.[50]

9- تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيداً عن الروتين، حيث تتمتع بقدر من التكييف وفقاً لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

---

[48] فاطمة أحمد حسن عاشور، جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2439، 11 مايو 2009

[49] دراسة (بيان حرب 2006) بعنوان: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[50] دراسة (بيان حرب 2006) مرجع سابق

10-تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها، وذلك لضيق نطاق السوق المحلية، نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي، وخاصة في الدول النامية.

11-تساهم في القضاء على الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل السرقة وتعاطي المخدرات، كما يمكن أن تشكل نقطة انطلاق لعملية التنمية الاقتصادية.

وهناك عدّة عوامل تشجع على التوظيف بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه بالإضافة للسيولة الواجب توفيرها لتمويل مختلف الاحتياجات اللازمة، والمحيط الاقتصادي والقانوني الملائم بشكل عام، نجد عوامل أخرى يمكن حصرها في العناصر التالية:

- تراجع المؤسسات الكبيرة وتسريح العمال منها.
- تشجيع الحكومات لتأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة.
- معامل مقاومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأزمات جيد.[51]

جدول رقم (2-9)

مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وفي الانتاج الصناعي وسطيا للسنوات 2006,2007,2008

المنظمة/الدولة	نسبة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من اجمالي الصناعات	التشغيل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة من اجمالي اليد العاملة	المساهمة في الانتاج الصناعي
منظمة التعاون الاقتصادي	% 99.1	%61.2	% 49.4
امريكا	%92.3	%41.3	%27.8
الدول العربية	%82.7	%33	%33
الصين	%99	%73	%60
الهند	%95	%80	%40
كوريا الجنوبية	%99.7	%71	%47.5
البرازيل	%99.2	%66.8	%60.8
التشيلي	%99.1	%52.7	%73.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر، 2010.

[51] محمد عبد الجواد، "لقمان في مؤتمر صحفي: المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة قطاع التوظيف في البلاد العربية"، جريدة الشرق القطرية، 12-5-2011

- **مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العمالة في سورية:**

تظهر بيانات المكتب المركزي للإحصاء أن عدد المشتغلين في القطاع الخاص 3.5 مليون مشتغل يشكلون % 70.9من إجمالي عدد المشتغلين في البلاد، ويشكل قطاع الزراعة 21% وقطاع الصناعة 18% وقطاع البناء 21.3% والتجارة والفنادق 22.5% وقطاع النقل والتخزين8.4% وقطاع المال والتأمين 2.6% والخدمات الاخرى 6.2%

وفيما يتعلق بتوزيع العاملين حسب وضعهم الوظيفي فإن الإحصائيات تشير إلى أن أرباب العمل من القطاع الخاص الذين يعملون لحسابهم يشكلون ما نسبته % 5.6 من إجمالي عدد المشتغلين فوق عمر 15 سنة في سورية كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (2-10)

توزع المشتغلين في القطاع الخاص عام 2009 في سورية (شخص)

الوضع المهني	العدد			النسبة من إجمالي العاملين
	ذكور	إناث	المجموع	
صاحب العمل	194581	4846	199427	%5.6
يعمل لصالحه	1438673	59150	1497823	%42.2
يعمل بأجر	1528362	109358	1637720	%46.2
يعمل للغير بدون أجر	139995	71466	211461	%6
المجموع	3301611	244820	3546431	%100

المصدر :مسوح قوة العمل – 2009 المجموعة الإحصائية السورية لعام – 2010 المكتب المركزي للإحصاء

يظهر الجدول أعلاه أن الحصة الأقل من قوة العمل الخاصة هي لأرباب الأعمال التي لا تشكل أكثر من % 5.6 من إجمالي المشتغلين ثم حصة من يعمل لحسابه الخاص في أعمال فردية على الأغلب هي محلات ورشات صغيرة جداً وأعمال فكرية بنسبة % 42.2 تليها نسبة من يعمل بأجر والبالغة % 46.2 أما من يعمل لدى الغير (وغالباً ضمن العائلة) بدون أجر فالنسبة 6% من إجمالي العاملين ، وإذا جمعنا العاملين لحسابهم مع أصحاب الأعمال الخاصة فإن النسبة % 47.8 مقابل 46.2% ممن يعمل بأجر أي أنه في سورية مازالت ثقافة العمل الخاص ورغم جميع الجهود المبذولة من قبل الجهات الرسمية والأهلية غير منتشرة لأسباب مختلفة في مقدمتها مصاعب التمويل والصعوبات الإدارية التي تواجهها في مرحلة التأسيس والتشغيل مقابل سهولة العمل المأجور لدى مؤسسات القطاع العام والخاص على حدٍ سواء .

خامساً: الفقر:

- **مفهوم الفقر:**

يعد الفقر من المفاهيم الاجتماعية التي تتميز بوجود دلالات فلسفية ومعرفية ترتبط بالإنسان، والتي لم تلق إجماعاً تاماً حولها، اختلف تحديد المفكرون والخبراء لمفهوم الفقر، ويبدو هذا الاختلاف بيّناً بين علماء الاقتصاد الذين يعتمدون معايير كمية، وعلماء الاجتماع الذين يركزون أكثر على الأبعاد الاجتماعية .

ولهذا نلاحظ تنوعاً كبيراً في تحديد ظاهرة الفقر ، ومن بين التعاريف لهذه الظاهرة نذكر من الدارسين من يؤكد على أن الفقر ليس حالة مادية فقط، وإنما هو بالإضافة إلى ذلك يتوزع في جانبين من المواقف المجسدة للتبعية ونقص الاعتماد على الذات ، [52]ففي هذا الاتجاه يربط (Lomnitz) حالة الفقر بالوضع غير المناسب الذي يحتله الفقراء على مستوى سوق العمل، سواء من حيث فرص التعليم والتدريب المهني السيء أو الوضع الاجتماعي المتدني، وهذا ما يجعلهم يناضلون من أجل الاندماج في النظام ، من أجل الحصول على دخل وبأية طريقة كانت، وبالتالي المحافظة على بقائهم واستمرارهم دون مراعاة لحجم التضحيات .

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للفقر على أنه الحد الأدنى من الدخل أو الاستهلاك الذي يسمح للفرد بتحقيق حاجاته الأساسية والارتفاع فوق خط الفقر.

أظهرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنه يمكن تقديم الدعم المالي للفقراء، وأن تقديم الخدمات المصرفية لهم يمكن أن يكون مربحاً وقابلاً للاستمرار، حيث عملت المشروعات الصغيرة والمتوسطة على زيادة قدرة المجتمعات السكانية في الحصول على السلع والخدمات بشكل أكبر ، لذلك نجد أن تقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات من شأنه زيادة دخل الأسر المعيشية، وتخفيض معدلات البطالة، وخلق طلب على السلع والخدمات وبالأخص خدمات التغذية والتعليم والصحة، وبهذا نجد أن هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعبت دوراً هاماً في تخفيض حدة الفقر .

[52] إسماعيل قيرة وآخرون، عولمة الفقر :المجتمع الآخر مجتمع الفقراء والمحرومين .ط1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر،2003 ، ص17

- **مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محاربة ظاهرة الفقر:**

يمكن توضيح هذه المساهمة من خلال الإجابة عن السؤال التالي، لماذا مساعدة الفقراء على بناء مشروعات صغيرة ومتوسطة؟

ويمكن الإجابة عنه في نقاط رئيسية موجزة كالتالي:[53]

- توطين الوظائف والحد من هجرة العقول وأصحاب الحرف من الفقراء إلى الدول الأجنبية.
- إطلاق الطاقات الكامنة لدى الفقراء وتسخيرها لخدمة أنفسهم والمجتمع.
- زيادة التوظيف وإيجاد فرص عمل خاصة بهم، ووضع مبدأ الاعتماد على الذات، وبناء أسر متماسكة وقوية اقتصادياً واجتماعياً.
- زيادة دخولهم وتوفير حياة أفضل للخروج بهم من دائرة الفقر.
- إعادة تأهيل المجتمع المحلي بصيغ أفضل لتطوير حياة الفقراء وخاصة في المناطق الفقيرة.
- فوائد كبيرة من استثمارات صغيرة، وخاصة مع استخدام رأس المال العامل وإعادة تدويره في المؤسسة الصغيرة نفسها.
- المشاركة في المعلومات، والتبادل بين المؤسسات نفسها الأمر الذي يشكل حلقة قوية في الاستفادة من تجارب الآخرين.

- **عوامل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في مكافحة الفقر:**

من الشروط والمتطلبات الواجب توافرها لتشكيل قواعد أساسية لاستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة نسبة تمويلها وتفعيل دورها في مكافحة الفقر، وضمان نجاحها في تحقيق أهدافها، ما يلي[54] :

1- لا شك أن للحكومات دوراً مهماً في رسم سياسات الإقراض الصغيرة والمتناهي الصغر، والمساهمة في بناء الأطر التنظيمية والهياكل القانونية لهذه المشروعات، من واقع قناعتها بأن التمويل الصغير والمتناهي الصغر هو أحد الوسائل الفاعلة للحدّ من الفقر.

[53] زياد أبو فحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، ثقافة للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2009 ، ص40

2- أن تجد مؤسسات الإقراض التشجيع والاعتراف من الجهات الاقتصادية في الدولة، ممثلة في وزارات المالية والبنك المركزي، والدعم الكافي من حيث الإشراف على أداء تلك المؤسسات، والإسهام في تطوير بنائها المؤسسي.

3- سياسات الإقراض الناجحة هي التي تقوم على الاستثمار في الإنسان والمؤسسات، أكثر من الاعتماد على تقديم الدعم المالي الدائم للمقترضين أو للمؤسسات الإقراضية.

4- تعد المشاركة في مفاهيم أداء مؤسسات الإقراض، المبنية على المحاسبة والشفافية مفتاحاً رئيسياً لبناء دائم وإيجابي لتقديم الخدمات التمويلية والإقراضية لشريحة أفقر الفقراء.

5- على صانعي السياسات ومتخذي القرار في الدولة وقيادات مؤسسات الإقراض فيها أن تتفق على بناء العناصر الرئيسية لأطر سياسات الإقراض في الدولة .

6- الحرص على أن تكون القوانين والأنظمة مشجعة لسلسلة من الأطر والهياكل لتقديم خدمات مالية لشريحة الفقراء.

7- لا بد للمؤسسات العاملة في ميادين الإقراض الصغير ومتناهي الصغر أن تقوم بتطبيق أفضل التطبيقات في هذا المجال عن طريق اختيار الانظمة الاكثر فعالية مع السوق واختيار الايدي العاملة الخبيرة.

8- العمل على زيادة دعم الممولين والمانحين وفتح نوافذ تمويلية جديدة لدعم مشروعات الإقراض الصغير والمتناهي الصغر.[55]

وفي رأي الباحث،

إن تقديم المساعدة المالية للفقراء قد يكون من شأنه زيادة مساهمتهم في إقامة مشاريع مفيدة تؤدي إلى زيادة دخولهم وبالتالي زيادة استهلاكهم وتحريك الاقتصاد بشكل عام ومن الممكن أن يؤدي ذلك في مرحلة من المراحل إلى تخفيف حالات الفقر الكثيرة في المجتمع.

[55] زياد أبو فحم، مرجع سابق

المبحث الثاني

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج المحلي والادخار

1- الناتج المحلي:

يُعدُّ الناتج المحليّ مؤشراً اقتصادياً يُظهر القيمة الإجمالية للسلع والخدمات، التي تمّ إنتاجها داخل الحدود الجغرافية لدولة معيّنة، خلال فترة زمنية محدّدة عادة خلال 12 شهراً، ولا يدل الناتج المحلّي على مستوى غنى أو رفاهية الدولة أو أفرادها، فقد يكون الناتج المحلي ضخماً في ظل وجود عدد سكان كبير جداً، وبالتالي يكون متوسط دخل الأفراد متدنياً، في المقابل قد يكون مستوى الإنتاج في دولة

معيّنة عالياً، في حين تسبب المصانع والمعامل ووسائل النقل تلوثاً بيئياً خطراً، ولكن يبقى الناتج المحلي المؤشر الأهم والأسهل لقياس درجة تطور الدول إضافة إلى المؤشرات الاخرى.

ونلاحظ من الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أنها تساهم في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدماتية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر وبنسب عالية، أكثر مما تساهم به المشروعات الكبيرة في الدول النامية، بالإضافة أنها تعمل على علاج الاختلال الذي يعانيه المجتمع بين ادخار الاموال وتجميدها، او استثمارها وتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

1-1 **تعريفه:** يقصد بالناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وفي فترة زمنية معينة، ويجب على هذه القيمة أن تكون أكبر من تكاليف الانتاج لكي يتسنى للمنتج أن يحقق أرباحاً تساعده على مواصلة الإنتاج والاستمرار بالاستثمار.

1-2 أهمية الناتج المحلي الإجمالي:

1- يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة.

2- يلخص مجموع ما حصلت عليه عناصر الانتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الانتاج المحلي.

3- يُعدُّ مؤشراً هاماً يمكن استخدامه في التحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.

4- يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.

5- يمكن استخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.

1-3 طرق قياس الناتج المحلي:

يقاس الناتج المحلّي من خلال الدخل أو من خلال الإنتاج أو الإنفاق.

1-3-1 الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل:

يعرّف بأنه إجمالي دخول عناصر الانتاج (العمل، رأس المال، الاستحداث) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الانتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.
يتم جمع كل المداخيل، أي أجور الموظفين في القطاع العام والخاص، وأرباح الشركات الخاصة، وإيرادات الدولة من الضرائب والرسوم.

1-3-2 الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج:

يعرّف بأنه إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

يُلجأ لجمع القيم المضافة من كل الأنشطة الإنتاجية، ويمكن التمييز بين الناتج المحلّي الاسمي والناتج المحلّي الحقيقي، حيث يتم احتساب الناتج المحلّي الاسمي وفقاً للأسعار الجارية الحالية في المدّة الزمنية المعنية، أما الناتج المحلي الحقيقي فيحسب بالأسعار الثابتة.

3-3-1 الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق:

يعرّف بأنه إجمالي قيمة السلع الموجهة الى تلبية الطلب الكلي في المجتمع ويشمل الانفاق الاستهلاكي الخاص والانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

يتم جمع إجمالي استهلاك الأسر والشركات، واستثمارات القطاع الخاص، إضافة للاستثمارات الحكومية، والفرق بين الصادرات والواردات.

الشكل البياني رقم (2-4)

طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي

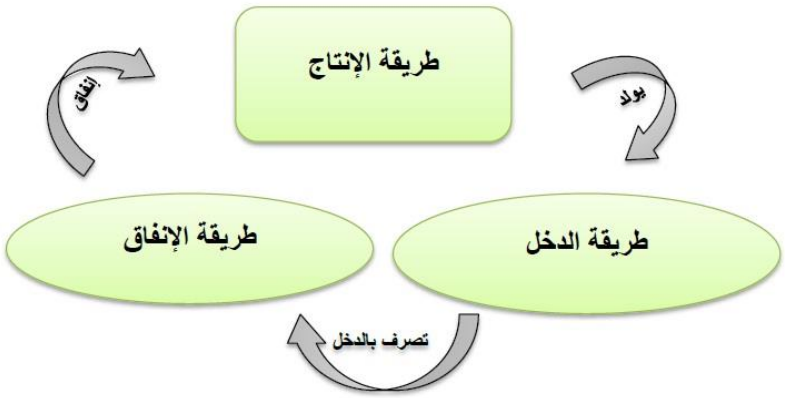

الناتج بطريقة الإنتاج = الناتج بطريقة الدخل = الناتج بطريقة الإنفاق

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المراجع النظرية للناتج المحلي الاجمالي.

من هذا الرسم البياني يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي تم الحصول عليه عن طريق عناصر إنتاجية والتي تحصل بمجملها على الدخل ثم تنفق العناصر الإنتاجية الدخل الذي تحصلت عليه من خلال الإنفاق وعليه نستخلص بأنها حلقة تدفق دائري، أي أن المفاهيم الثلاثة يجب أن تكون نواتجها الحسابية متساوية.

4-1 مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي:

يرجع الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لكونها تؤدي دوراً هاماً في عملية التنمية ، وتحقق بعض المزايا للاقتصاد، لان احتياجاتها قليلة وتأثيرها الاقتصادي مهم ، حيث تمثل أكثر من 90 % من المشروعات في معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية ، على سبيل المثال [56] توضح الاحصاءات المتاحة عن بعض الدول ان عدد المنشآت الصناعية التي تشغل اقل من عشرة عمال بالنسبة لإجمالي عدد المنشآت تمثل 95% في مصر، وفي تونس 42% ، و88% في لبنان ، وتصل هذه النسبة الى نحو 90% في القطاع الصناعي في الولايات المتحدة ، و76% في اليابان ، و97% في الهند ، تؤثر هذه المشروعات في ثلاثة اتجاهات:

1- تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.

2- تحقق ارتفاعاً في المعدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها، مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما انها تمثل مناخاً مناسباً للتجديد والابتكار، مما يرفع من انتاجية العامل باستمرار.

3- تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع في الموارد والطاقات على المستوى الوطني واستغلال القدرات والافكار الوطنية لدعم اقتصاد البلاد.

وفي سورية، تظهر أرقام الجدول (2-11) أن نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 هي % 49.8 حيث تشكل هذه المشروعات في قطاع الزراعة نسبة 50% في حين تشكل باقي المشروعات النسبة المتبقية، وتساهم هذه المشروعات بنسبة 9% من اجمالي مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي والذي يمثل 18%، اما بالنسبة لقطاع الصناعة تشكل هذه المشروعات نسبة 30% من المشروعات الصناعية وتساهم بنسبة قدرها 11% من اجمالي مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي والتي تشكل 37% كما هو موضح في الجدول رقم 12[57]

وقد ذكر حاكم البنك المركزي حازم قرفول في مؤتمر صحفي أن البيانات الحالية تشير إلى نمو إجمالي موجودات مشروعات التمويل الصغير في سورية خلال الفترة ما بين 2011-2017

[56] الدكتور نبيل جواد، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر ، 2006، ص74

[57] https://www.sana.sy/?p=432488

بمعدل سنوي 42% وسطياً، لتصل إلى ما يقارب 12 مليار ليرة في عام 2017 مقارنة بـ 1.5 مليار ليرة في عام 2011.

وبلغت قيمة محفظة القروض في نهاية 2017 ما يقارب 8.2 مليارات ليرة توزعت بين العديد من القطاعات، وشكلت التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات الحصة الأكبر من إجمالي التسهيلات بنسبة 35%، يليها قطاع تجارة الجملة والمفرق بنسبة 31.%

وفي جانب الودائع، ارتفع إجمالي ودائع مشروعات التمويل الصغير خلال الفترة 2011-2017 وفقاً لمعدل نمو سنوي بلغ وسطياً 59% ليصل إلى ما يزيد على 10 مليارات ليرة في العام 2017 مقارنة مع 0.5 مليار ليرة في العام 2011.[58]

جدول رقم (2-11)

مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي عام 2009 في سورية

القطاع	مساهمته في اجمالي الناتج المحلي	نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع	نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي
الزراعة	%18	%50	%9
الصناعة	% 37	%30	%11
البناء والتشييد	%5	%50	%2.5
التجارة	%18	%80	%14.4
النقل والمواصلات	%8	%20	%1.6
المال والتأمين	%14	%80	%11.2
المجموع	%100	-	%49.8

المصدر: عامر خربوطلي/ المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010

[58] http://alwatan.sy/archives/196332

2- الادخار:

2-1 **تعريفه:** لقد تعددت تعاريف الاقتصاديين للادخار، فيقصد به:
هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات وإنما يخصص للاكتناز ويُعدُّ فائضاً في الدخل، يتمّ الاحتفاظ به بعيدا عن الاستهلاك والاستثمار إما في صورة نقود سائلة او ما شابه ذلك من اصول اخرى على درجة كبيرة من السيولة، وبعبارة أخرى هو الفرق بين الدخل والانفاق الجاري.[59]

2-2 أنواع الادخار:

يمكن تقسيم الادخار في الاقتصاد الحديث إلى قسمين: الادخار الاختياري والادخار الإجباري.[60]

2-1-2 الادخار الاختياري:

هو عبارة عن ذلك النوع من الادخار الذي ينتج عن الافراد دون اية ضغوط من أي طرف وبحريّة تامّة، حيث تقوم الدولة بتحفيز الافراد من خلال رفع سعر الفائدة من أجل دفعهم للادخار وتوجيه المدخرات إلى القطاع الإنتاجي مثل مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال الخاص.

يقوم به الافراد طوعاً واستجابة لإرادتهم ورغبتهم نتيجة لموازنتهم بين وضعين: وضع إقدامهم على إنفاق دخلهم ووضع إمساكهم عن هذا الإنفاق.

وتسهم الإجراءات والسياسات في زيادة حجم الادخار عن طريق إيجاد الوعي الادخاري لدى المواطنين وتنميته، ودعم الضمانة والثقة بالادخار، وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها.

ولا تزال المؤسسات الادخارية في البلدان النامية محدودة العدد وقاصرة على تقديم الخدمات الضرورية للمدخر نتيجة لأسباب إدارية وفنية، إضافة إلى أن الادخارات الفردية مقصورة في الغالب على المدخرين في المدن، ويكاد الادخار أن يكون معدوماً في المناطق الريفية لعدم وجود فروع للمؤسسات الادخارية كالمصارف وصناديق توفير البريد.

---

[59] بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، اطروحة دكتورة ،2005، ص173
[60] سلامي احمد، شيخي محمد، اختبار العلاقة السببية والتكامل بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري، جامعة ورقلة 2013

3-1-2 الادخار الإجباري:

وهو ادخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو قرارات الشركات. ويكون بعكس الاول حيث تنعدم فيه حرية الفرد حيث يفرض على الافراد او المشاريع بمقتضى قوانين ولوائح لا يستطيعون مخالفتها لاحتجاز جزء من دخلهم.

3-2 مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جذب المدخرات:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، فهي تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كذلك تمتص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين وتقوم بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها ، أي أن هذه المشروعات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني ، مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج، لتساهم ايضا في توفير فرص عمل جديدة ، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المشروعات ، بدلا من ترك هذه الاموال عاطلة وعرضة للإنفاق او حتى ايداعها في البنوك، وهكذا فان انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه المشروعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم.[61]

تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي، حيث تستغل هذه المشروعات المزايا التي تتمتع بها من خلال معرفتها بالمنتج والتخصص به، وتعمل على زيادة تطويره وإنتاجه بالجودة المثلى، الأمر الذي إلى يؤدي تفضيل منتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية وبالتالي زيادة أرباحها، كما وأن هذه المشروعات تعمل على خلق فرص عمل جديدة تؤدي لزيادة في دخل الأفراد، وبالتالي زيادة في استهلاكهم، ومن ثم زيادة في دخل هذه المشروعات،

[61] أ.د. عبد الرزاق خليل، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، الجزائر ، 2005

وبالنتيجة زيادة أرباحها وقدرتها على التوسع وانشاء مشاريع أخرى، كما يوضح الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (2-5)

الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي والابتكار

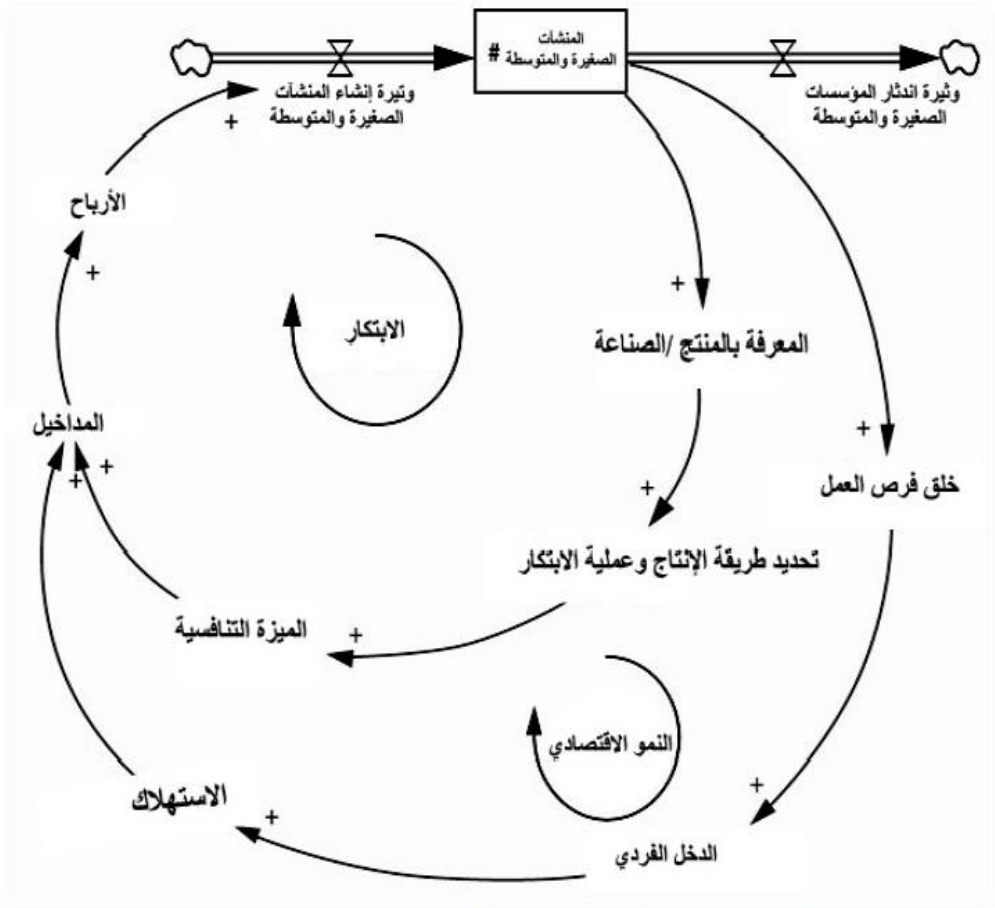

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تنمية المعلومات في آسيا والمحيط الهادئ

المبحث الثالث

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار والصادرات والواردات

1- الاستثمار :

1-1 **تعريفه:** يمكن ان نميز تعرفين للاستثمار:[62]

الأول: الاستثمار هو عبارة عن مجموع التجهيزات من الآلات والمعدات المختلفة والمصانع الجديدة باستثناء ما يتعلق براس المال العامل وهذا التعريف بحسب المعنى الضيق.

الثاني: العملية الانتاجية التي تمكن المؤسسة من الحصول على حاجاتها من السلع والمواد الاولية والخدمات الانتاجية التي تكون ضرورية سواء من أجل نشاطها المعتاد او القيام بعملية التوسع، وهذا بحسب المعنى الواسع للاستثمار.

من خلال هذين التعرفين يمكن أن نعرّف وبصفة عامة **الاستثمار** بانه:

العملية التي يتمّ من خلالها التضحية أي التنازل بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاكي حالي، بهدف الحصول على منفعة مستقبلية من خلال استهلاك مستقبلي أكبر

1-2 أنواع الاستثمار:

1-2-1 **حسب الوظيفة:**[63]

أ- الاستثمارات المنتجة:

هي الاستثمارات التي تساهم بشكل مباشر في زيادة الانتاج، وتسمح بزيادة فرص العمل ونذكر منها:

- استثمارات الطاقة الانتاجية.
- استثمارات الاحلال او كما تعرف ايضا استثمارات التجديد

[62] عادل العنزي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع ادارة اعمال، جامعة الجزائر، 2006 ص12-13

[63] سيدي عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، كلية التجارة، **جامعة** الاسكندرية، ص 68

ب- **الاستثمارات غير المنتجة:**

وتكون بصفة عامة مرتبطة بالاستثمار الانتاجي، أي انها تساهم فيه من خلال عملية تكوين العمال، شراء المعدات والآلات الحديثة أي مواكبة التطور التكنولوجي هذا ما يؤدي الي زيادة في الانتاج بشكل غير مباشر، كالاستثمار في الاوراق المالية.

ت-**الاستثمارات الإنتاجية:**

وتكون من اجل تحسين وترقية الظروف الاجتماعية للمواطنين، حيث لا يمكن قياسها وتتكفل الدولة بهذا النوع من الاستثمارات.

1-2-2حسب طبيعتها:[64]

أ- **استثمارات مالية:**

وتتمثل هذه الاستثمارات في الاستثمارات في الاسواق المالية بصفة عامة من سندات وأسهم بحيث يترتب عن حيازة هذه الأصول المالية ايراداً ثابتاً بالنسبة لسندات أو متغير بحسب سوق الاوراق المالية كالأسهم.

ب-**الاستثمارات الصناعية التجارية:**

ويتمثل في حيازة الأصول المادية (الآلات، الأراضي، المباني) أي كل أصل يؤدي إلى تكثيف ذمتها المالية سواءً كان صناعياً أو تجارياً فهو يوفر لها الإمكانية اللازمة للقيام بالنشاط المنتظر منها.

ت-**الاستثمارات المعنوية:**

وهي تشمل كل الاستثمارات الغير ملموسة كالشهرة، العلامات التجارية، براءات الاختراعات، برامج إدماج أو تكوين العمال والبحوث العلمية التي تلعب دوراً فعالاً في تنمية المؤسسة واكتسابها شهرة في الوسط كما تضمن لها تسويق منتجاتها وكذلك قدرة على المنافسة من أجل الحصص السوقية.

[64] سيدي عبد العزيز عثمان، مرجع سابق

3-1 مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة حجم الاستثمار:

تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تكوين جيل جديد من المستثمرين الصغار الذين لا يملكون رؤوس أموال كبيرة خاصة الشباب ، وهذا ما اثبتته معظم الدراسات التي تهتم بمسألة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من طرف صغار المستثمرين يعود أساساً لقدرتها على توظيف المدخرات الفردية بطريقة تقل فيها المخاطر ، نتيجة لقصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر ، إذ تتميز هذه المشروعات بارتفاع معدل دوران المنتجات والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على فترة الاسترداد فيها، ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي ، وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية السريعة وعدم استقرار قيمة العملة ، ومن المعروف أن العاملين في مثل هذه المشروعات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بمشروعات الأعمال الكبيرة، وحيث أن الميل الحدي للاستهلاك "وهو مقدار الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الناجم عن زيادة الدخل النقدي بمقدار وحدة نقدية واحدة"، يكون مرتفعا عند أصحاب الدخول المنخفضة، فإنه يترتب على هذا الوضع زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع ، ويترتب عليه توسع دورة الإنفاق والإنتاج والاستثمار وبالتالي توسع في دورة النشاط الاقتصادي في المجتمع ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية.

كما تتميز هذه المشروعات بسهولة وحرية الدخول والخروج من السوق، وذلك لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وبالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول او الانسحاب، وهذا نتيجة لسهولة تحويل المشروع الصغير أو المتوسط إلى سيولة، دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة، هذه المشروعات تملك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المشروعات الكبيرة. [65]

[65] حاجي عبد القادر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج،2011 ، ص57

2- الصادرات والواردات السورية:

2-1 هيكل التجارة السورية:

بناءً على تصنيف الاونكتاد (UNCTAD)، تم تقسيم الصادرات السلعية السورية لخمس مجموعات "مجموعة السلع الغذائية، مجموعة صناعة الوقود المعدني، مجموعة السلع الكيميائية، مجموعة الآلات والنقل، مجموعة السلع المُصنعَّة"

ونتيجة استمرار تداعيات الحرب على سورية والتأثير السلبي للعقوبات الاقتصادية المتصاعدة المفروضة لاسيما من قبل الاتحاد الأوروبي وأمريكا والدول العربية، إضافة إلى الخراب والدمار الذي لحق بالعديد من الشركات والبنى التحتية حدث تراجع كبير في هذه المجموعات الخمس.

وبالنسبة للمواد المستوردة، تشكل المواد المعدنية والحاجات المصنوعة منها الحصة الأكبر، والآلات والأجهزة، والمواد الكيماوية ومنتجاتها، والأخشاب والورق ومصنوعاتها، والمواد النسيجية ومصنوعاتها، والمحروقات والسكر (مكرر – خام)، ووسائل النقل، وثمار وخضروات وحيوانات ولحوم.

وفي ظل تداعيات الأزمة السورية، اقتصرت المستوردات السورية على السلع الأساسية للمواطنين من مواد غذائية واستهلاكية ضرورية، بسبب توقف العديد من الشركات والمصانع السورية عن العمل والإنتاج.

وبالنسبة لكفاءة تجارة المنتجات السورية، تشير إحصاءات صندوق النقد العربي عام 2012، إلى امتلاك سورية ميزة تنافسية في مؤشر كفاءة تجارة المنسوجات والغزول، كما احتلت مركزاً متقدماً في مؤشر كفاءة تجارة الملابس الجاهزة.

وقد تم إحداث هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم 6 ل عام2009 وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية وترتبط بوزير التجارة والاقتصاد.

وحلت "هيئة تنمية وترويج الصادرات" محل مركز التجارة الخارجية الذي أحدث عام 1978 وكان الهدف الرئيسي منه مراقبة الصادرات السورية، وكان من المفروض أن يتحول هدفه من مراقبة الصادرات إلى مساعدة الصادرات.

2-2 تحليل بيانات التجارة السورية (الصادرات والواردات):

تظهر بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام 2005 -2010 ان الميزان التجاري الاجمالي أصبح سالباً منذ عام 2004 متأثراً بانخفاض الصادرات النفطية للقطاع العام وارتفاع واردات القطاع الخاص الذي ومنذ عام 2000 كان ميزانه التجاري سالباً ليبلغ ادناه عام 2010 وبالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية فقد حقق الميزان التجاري فائضاً منذ عام 2000 الى عام 2004 الا انه تحول إلى عجز في عام 2005

الشكل البياني رقم (2-6)

الصادرات والواردات السورية 2001 -2008

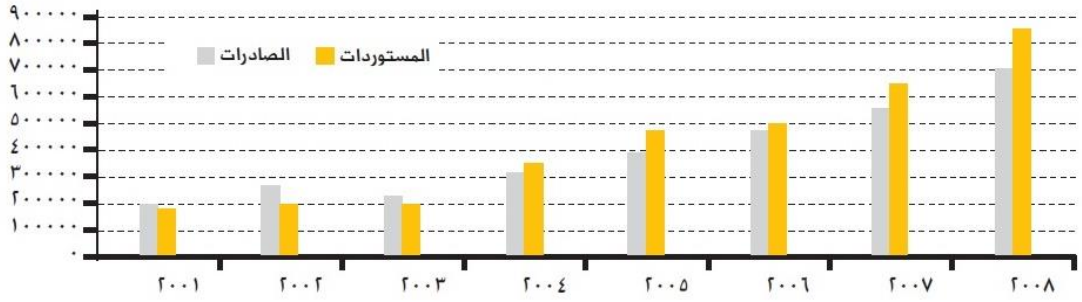

المصدر: الصادرات والواردات، المكتب المركزي للإحصاء عام 2008

اشارت البيانات للأعوام (2000- 2010) الى استقرار نسبي في هيكل الواردات حسب طبيعة المواد في العقد الاخير لصالح زيادة طفيفة في استيراد المواد المصنوعة على حساب المواد غير المصنوعة خلال الاعوام (2005- 2010) الا ان نسبة الصادرات المصنعة ونصف المصنعة الى اجمالي الصادرات ازداد بشكل واضح منذ عام 2004 الامر الذي يمكن ان يعكس تحسناً في قطاع الصناعة التحويلية وزيادة قدرته التنافسية كما يعزى في جزء منه الى تراجع نسبة الصادرات من المواد الخام بسبب تراجع انتاج المواد النفطية وضعف الانتاج الزراعي الموجه للتصدير متأثراً بالجفاف .

الشكل البياني رقم (2-7)

عجز الميزان التجاري 2008-2011

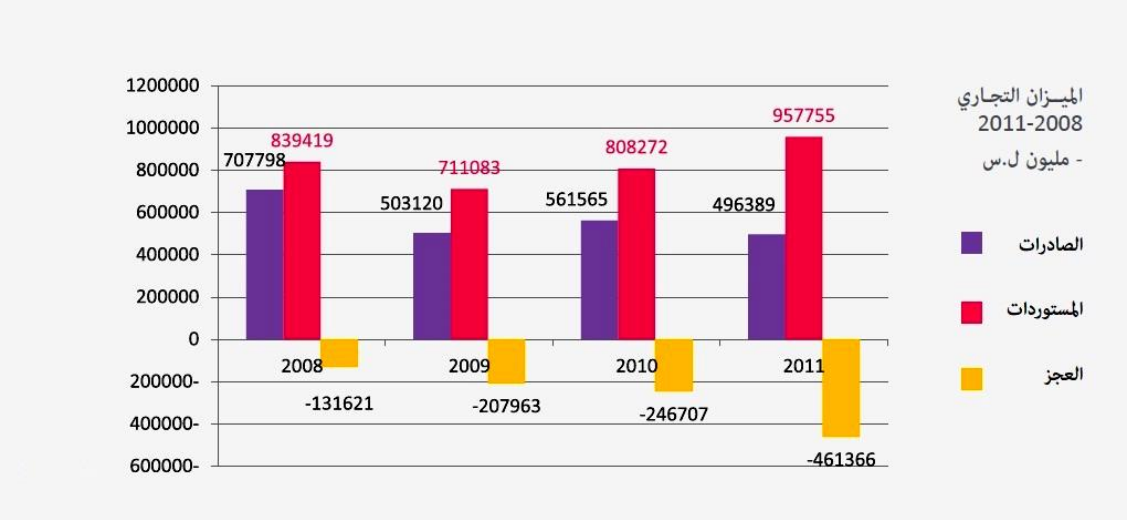

المصدر: عجز الميزان التجاري، المكتب المركزي للإحصاء عام2011

شهدت قيمة الصادرات السورية ارتفاعاً ملحوظاً عام 2010 حيث بلغت 8.8 مليارات ليرة بارتفاع نسبته 17.12% عن عام 2009، كما أثرت الأزمة في سورية والعقوبات الاقتصادية بوضوح عليها، ففي عام 2011 كانت الصادرات السورية 7,94 مليارات دولار وانخفضت عام 2012 بنسبة 37.6% لتصل قيمتها إلى حوالي 2,1 مليار دولار جراء العقوبات الاقتصادية، التي أثرت على تمويل التجارة الخارجية، والمتمثلة بتشدد المصارف بتقديم التمويل للتجارة الخارجية عبر اشتراط الضمانات المصرفية من المتعاملين لتمويل الصفقات التجارية وتقليص الفترات المتاحة لهذا التمويل وزيادة تكاليف تمويل التجارة.

وشهدت المستوردات ارتفاعاً ملحوظاً عام 2010 حيث بلغت قيمتها 17,73 مليار دولار بارتفاع نسبته 13.7% عن عام 2009، كما أظهرت الإحصاءات انخفاضاً في قيمة المستوردات عام 2011 بعد أن بلغت قيمتها 17.15 مليار دولار بنسبة انخفاض بلغت 3.2% عن عام 2010 لكن هذه النسبة تبقى قليلة مقارنة مع نسبة انخفاض الصادرات في نفس الفترة والتي بلغت 9,4% ويفسر ذلك بسعي القطاع الخاص إلى زيادة المخزون لمواجهة توقعات امتداد آثار الأزمة، وتالياً زيادة فجوة العجز في الميزان التجاري ، وفي عام 2012 تراجعت مستورداتنا كثيراً بنسبة انخفاض بلغت 56,3% عن عام 2011 بسبب العقوبات الاقتصادية وانخفاض الطلب المحلي خاصة على

السلع نصف المصنعة والخام، كما استمر تراجع المستوردات عام 2013 لتصل إلى 5.86 مليارات دولار بنسبة انخفاض بلغت 21,9% عن عام 2012 .

الشكل البياني رقم (2-8)

الصادرات السورية 2012-2016

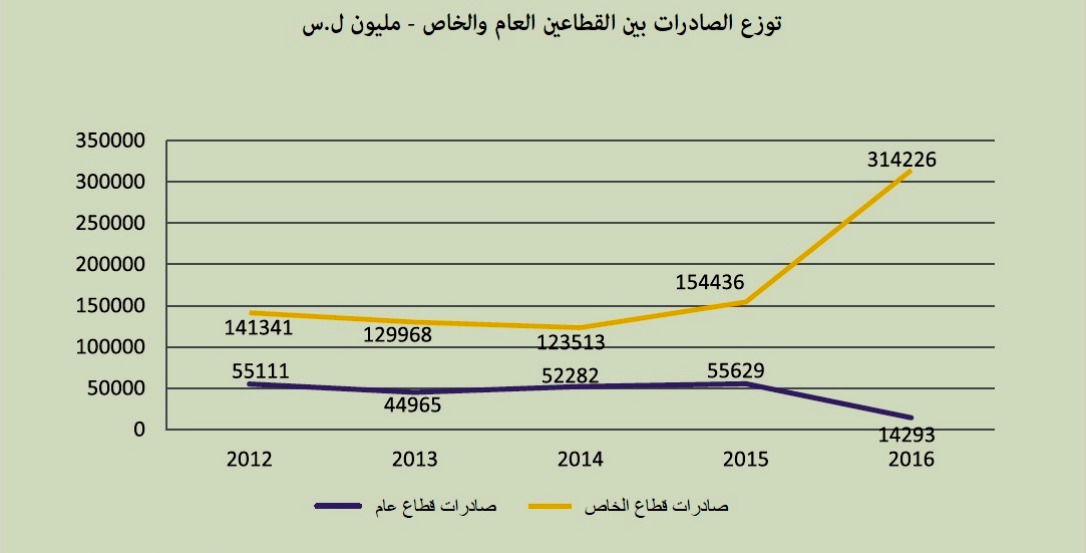

المصدر: الصادرات السورية، المكتب المركزي للإحصاء عام 2016

الشكل البياني رقم (2-9)

الواردات السورية 2012-2016

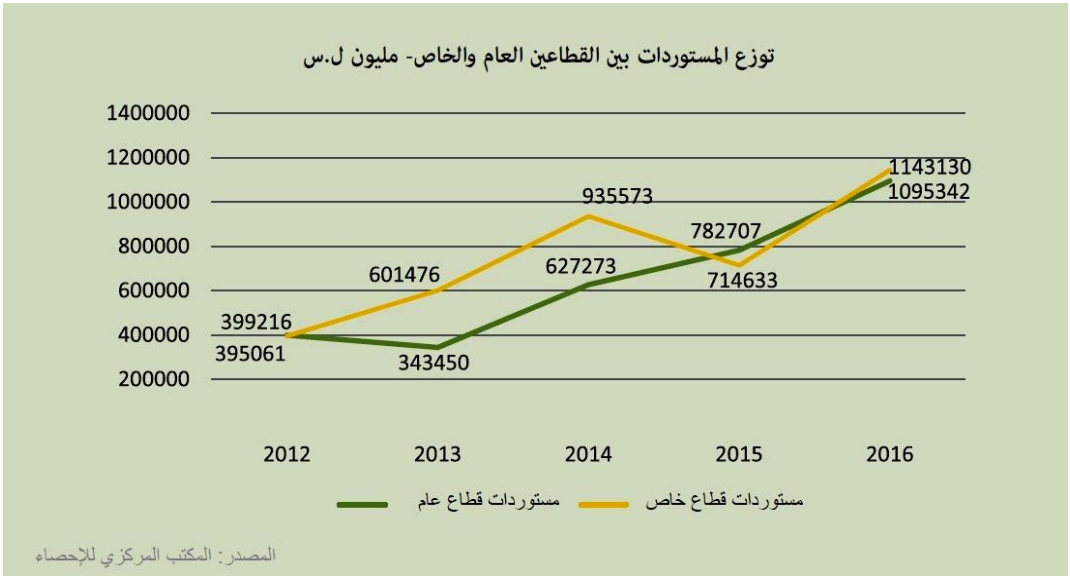

المصدر: الواردات السورية، المكتب المركزي للإحصاء عام 2016

تراجعت الصادرات السورية الإجمالية في عام 2013 لتصل إلى 1.18 مليار ليرة بنسبة تراجع 42.9% عن عام 2012 بينما قدرت الصادرات السورية عام 2014 بحوالي 1.3 مليار ليرة بنمو طفيف بلغ 8% عن عام 2013، وهو أول نمو للصادرات السورية بعد دخول البلاد في أزمتها، إذ لعب تحسن المناخ الأمني في أماكن عديدة وعودة الإنتاج إلى بعض المدن والمناطق الصناعية دورا في ذلك.

وأشارت دراسة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أعدتها هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إلى تغير درجة أهمية الصادرات السورية بشكل كبير حيث انخفضت إلى 3,9% عام 2014 وذلك نتيجة انخفاض قيمة الصادرات السورية وتراجع الطلب المحلي وسياسة ترشيد الاستيراد بشكل كبير خلال الأزمة، واستندت الوزارة في ذلك إلى المقارنة بين حجم الصادرات السورية والناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، في حين أن الصادرات في العام 2015 شهدت تحسناً طفيفاً في درجة أهميتها مستفيدة من أثر التغيرات في مستويات الأسعار العالمية.

وحيث أن حركة الصادرات والمستوردات السورية تعد عصب التجارة وجلب القطع الأجنبي إلى سورية وقد تأثرت سلبياً كغيرها من القطاعات الاقتصادية بسبب الحرب، صدر في العام 2016 القانون 3 القاضي بإحداث "هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات" مقرها دمشق تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، على أن تحل الهيئة المحدثة محل "هيئة تنمية وترويج الصادرات" المحدثة بموجب المرسوم رقم 6 لعام 2009 بما لها من حقوق وما عليها من التزامات وتؤول إليها جميع أموالها المنقولة وغير المنقولة.

2-3 مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تُعدُّ تنمية الصادرات أمر هام لمعظم الدول النامية التي تعاني عجزاً كبيراً ومتزايداً في موازين مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظلَّ التصدير حكراً لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جداً من الاسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عملياً الا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، الا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمشروعات يمتلك مزايا نوعية تساعد على

تنمية الصادرات سواءً من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، وذلك من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها ، حيث يمكن أن تعتمد عليها المشروعات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المشروعات الكبيرة، وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

ولتوضيح أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في التصدير سواء بشكل مباشر او غير مباشر سنشير الى تجارب بعض الدول في هذا المجال:[66]

ففي سويسرا تعتمد الصناعات الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الالكترونية والساعات والادوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات ان تغزو اسواق العالم، اما في هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مشروعات صغيرة 50 بالمئة من صادراتها، وفي كوريا ايضا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من إنتاج المشروعات الصغيرة 35 بالمئة من صادرات البلاد.

ويمكن عرض بعض من ميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تساعد على تنمية الصادرات:

1- القدرة على التكيف والمرونة، ان قدرة هياكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التكيف يمكنها ان تعدل من برامج إنتاجها لمواجهة احتياجات الاسواق الخارجية، نظراً لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات اسواقها وكسب أسواق خارجية للتصدير.

2- التخصص، يؤكد البعض بان التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل الخيار الافضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاسواق الدولية.

3- التجديد، ان مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكيف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق.

---

[66] REPORT ABOUT THE DEVELOPMENT IN THE MIDDLE EAST & NORTH AFRICA , THE -1 INTERNATIONAL ANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT ,THE WORLD BANK: 2003 .p 11-12

وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة إمكانية معالجة اختلال ميزان المدفوعات سواء كان بتصنيع السلع بدلاً من استيرادها أو تصدير سلعاً إنتاجية وسيطة أو نهائية للخارج، وهناك نسبة ضئيلة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي التي تشارك في الصادرات، ولكن مساهمتها في إجمالي الصادرات تُعدُّ على قدرٍ من الأهمية، وكثيراً ما تتجاوز 50 % من الصادرات الوطنية، ويعود انخفاض نسبة مساهمة المشروعات في الصادرات إلى الأسباب التالية:

أ- غياب قاعدة المعلومات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، فمعظم المعلومات تقديرية أو ناقصة

ب-غالباً لا يوجد الإدراك الكافي لأهمية آليات التسويق سواء المحلي أو الدولي، وكيفية التعامل مع قنوات التوزيع غير المباشرة مما يعيق اختراق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة أسواق الصادرات.

ت-الافتقار إلى المعلومات عن أسواق التصدير الممكنة، وتفاصيل ائتمان الصادرات، وخدمات التأمين

ونجدّ أن حركة الصادرات والواردات السورية مرتبطة بشكل وثيق بالإنتاج المحلي بالنسبة للصادرات، أما بالنسبة للواردات فإن معظمها يأتي عن طريق المرافئ البحرية والتي لا يمكن لها أن تغطي كامل احتياجات الاستيراد والتصدير.

وفي رأي الباحث، إن عودة الصادرات السورية للتألق يمكن أن يكون مرتبطاً بالنقاط التالية:

1. عودة حركة الإنتاج المحلي في سورية وخاصة المعامل والمصانع والزراعة.
2. عودة حركة المنافذ البرية إلى الخدمة كما كانت عليها سابقاً.
3. مكافحة التهريب وضبط الحدود ومنع دخول السلع بطرق غير شرعية.
4. إيجاد أسواق خارجية إضافية للسلع السورية، وإقامة مراكز تسويقية خارجية.

5. تشجيع الأموال المغتربة للعودة وخاصة أصحاب المعامل والمصانع التي تم نقلها إلى البلدان المجاورة، ومنح هؤلاء المستثمرين مزايا وحوافز تشجعهم للعودة، وخاصة بما يتعلق بالقروض المتعثرة التي قد تكون في ذمتهم .

الخاتمة:

تحدث الباحث عن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محاربة الفقر وتخفيض نسبة البطالة من خلال مساهمتها في التشغيل، كما تحدث عن دورها في تكوين الناتج المحلي وزيادة نسبة الادخار والاستثمار، بالإضافة الى أهمية هذه المشروعات في دعم وتنمية الصادرات وتأثيرها على الميزان التجاري.

الفصل الثالث:

الدراسة العملية والاحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المواضع الأكثر أهمية في الوقت الحاضر، ويعود ذلك الى دورها المميز في العديد من الامور الهامة على صعيد الاقتصاد الداخلي والخارجي.

وسوف نعرض في هذا الفصل لمحة عن هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى تجارب بعض الدول العربية والاجنبية في هذه المشروعات والعوامل التي ساعدت على نجاحها، ثم نتابع في الدراسة الاحصائية.

المبحث الأول: تجارب دولية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: الدراسة الاحصائية

المبحث الأول:

تجارب دولية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة:

تظهر أهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كونها المحرك الأساسي لعملية التنمية المستدامة للدول النامية، وظهرت هذه الأهمية جليه في دول آسيا حيث قامت نهضتها الصناعية التي تشهدها الآن على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، التي بات اعتمادها عليها الآن من أهم أسباب تنامي معدلات النمو لديها.

يستعرض هذا التحليل عدداً من الدول التي أحدثت نهضة اقتصادية كبيرة، مرتكزة على المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ورغم اختلاف فلسفة كل دولة في الاعتماد على هذه المشروعات إلا أنها تتقاطع جميعها في دعمها وتشجيعها لتحقيق أهداف زيادة معدلات التشغيل والإنتاج للاستهلاك المحلي والتصدير، والإحلال محل الواردات لتضييق العجز في ميزات المدفوعات، حتى باتت تلك المشروعات مكوناً رئيسياً من الدخل المحلي لتلك الدول، وتساهم منتجاتها في أكثر من 70% من

اجمالي صادراتها.

1- تجربة الصين الشعبية في تحقيق التنمية الاقتصادية: [67]

عانت الصين كغيرها من دول العالم الثالث من الجهل والتخلف بسبب الاستعمار، وظلت الصين تصنف كدولة فقيرة اقتصادياً حتى عام 1978، ولم يكن الاستثمار الأجنبي له وجود قبل ذلك، وكذلك إسهامها في مجمل التجارة العالمية كان لا يتناسب مع حجمها.

بدأت الصين أولى خطواتها على طريق التنمية الاقتصادية الشاملة، واتبعت مجموعة من الخطط الخمسية التي وصلت إلى 12 خطة خمسية على مدى 60 عام، وكانت تعدل من استراتيجياتها الاقتصادية المستخدمة في خططها الخمسية ثم نفذت الخطة الخمسية 95/90 محققة معدلات نمو فاقت كل التوقعات، حيث بلغت أعلى معدل لها عام 1993 حينما قفز معدل النمو الاقتصادي فيها إلى 13%، بعدما كانت حتى الثلث الأخير من القرن العشرين تعاني من انتشار البطالة بسبب زياده عدد السكان والجهل وغيرها، لكن أصبحت الصين بفضل الاستغلال

[67] أبو دهب، فتوح (2002) نموذج التنمية في الصين حدود وإمكانيات التطبيق خليجيا، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص62-68

الأمثل للموارد البشرية مصنع العالم والقوة الاقتصادية الأولى عالمياً في التصدير، والثانية عالمياً في الاستيراد، وأضحت الصين تتميز بوجود فائض ضخم من العمالة الوطنية في ضوء حجم السكان البالغ 1.5 مليار نسمة وهو الأمر الذي يمثل ميزة نسبيه للصين تساعدها على تخفيض تكلفة منتجاتها وبالتالي رفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، حيث استطاعت الصين أن توظف العامل البشري توظيفاً جيداً من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، ومنح تسهيلات للقروض طويلة الأجل وتحولت المنازل إلى ورش عمل صغيرة لتشجيع الاسر المنتجة، وبالتالي انخفض العجز وقلت نسبة البطالة وزادت معدلات الإنتاج، ومن ثم ازدادت الصادرات الصينية، حيث شاركت ورشات الأسر المنتجة بطريقة أو بأخرى في عمليات الإنتاج، التسويق، الإعداد، والدعم للمشروعات الكبيرة وزودتها بسلع وقطع إنتاجية والعديد من الخدمات الصغيرة، وشجعت الصين "حاضنات الأعمال العملاقة " أي احتضان الشركات الكبرى للمشروعات الصغيرة وتبنيها بالدعم والتمويل والدعاية والتشجيع، مقدمة في ذلك نموذجاً فريداً في النمو الاقتصادي وبرهنت أن عدد السكان ليس عائقاً أمام التقدم والنمو وأن الثروة البشرية هي أغلى ما تمتلكه الشعوب، وأظهرت التجربة الصينية الفريدة من نوعها أن الصين استطاعت تشغيل أياديها العاملة وفق خطط ذكية، وتؤكد الإحصائيات أن الصين نجحت في تخليص 700 مليون من سكانها من الفقر والتخلف على مدار الثلاثين سنه الماضية منذ بدء سياسات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح، حيث وصلت نسبة السكان تحت خط الفقر عام 1990 إلى 61%، وانخفضت بفضل سياسات الإصلاح إلى 4.2% عام 2014، أي أن نسبه السكان المتخلصين من الفقر 70% من إجمالي عدد السكان، وتتعهد الحكومة الصينية بالوصول

إلى معدلات فقر صفرية لفقراء الريف بحلول عام 2020.

ويعد من أهم عوامل نجاح تجربة التنمية في الصين، ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمار المحلي الصيني، وجرى التعامل معها وفق شروط وقواعد محدّدة، انفتحت الصين فيها على العالم من خلال خطط وطنية، وفي الوقت نفسه فهي تمتلك قاعدة إنتاجية قوية مكنتها من الاستفادة من هذه الاستثمارات، فالمنتجات الصينية تصل إلى كل أسواق العالم، وبذلك أصبحت الصين ثاني أكبر

مستقبل للاستثمارات في العالم بعد أمريكا.

نجحت الصين من خلال هذه التجربة في استغلال كل مواردها المتاحة، وكانت لها فلسفه واضحة لعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتخلص من البطالة والفقر وهذه الفلسفة تظهر من خلال الآتي:

أ–الاستفادة من العامل البشري الكبير، حيث حولت هذا العدد الضخم من السكان إلى أسر منتجة وشجعتهم على إقامة ورشهم ومشروعاتهم الخاصة.

ب–الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والصحة والتدريب.

ت–تعديل وتطوير الجهاز المصرفي لتيسير إجراءات حصول صغار المستثمرين على قروض ميسرة وطويلة الآجل وأيضاً توفير ضمانات وتأمينات لهم ضدّ مشكلات التعثر.

ث–تعديل السياسات المالية والنقدية لدعم المشروعات الصغيرة مثل منح إعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية للأسر المنتجة وصغار المستثمرين.

ج–لا يوجد تعريف ثابت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصين ويمكن تعريفها على حسب حجم رأس المال المستخدم وعدد العمال ولكن عرفت الصين المشروعات متناهية الصغر (الاسر المنتجة) على أنها هي تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد (رب الأسرة) ومن هذا التعريف أصبح من حق الفرد أو الأسرة إقامة ورشته أو مشروعه الخاص بدعم كامل من الدولة.

ح–احتضان الشركات الكبرى للمشروعات الصغيرة وتبنيها، حيث ساهم إنشاء هذه الحاضنات في توسع الشركات الكبيرة في الإنتاج وتوفير استيراد مكونات الانتاج الصغيرة وساهم أيضا بشكل كبير في تخفيض نسبة البطالة فلا يوجد فرد لا يعمل في الصين.

خ–العمل على تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية واستخدام الاستثمار الأجنبي كمبدأ استراتيجي للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وللوصول إلى حجم الاقتصاديات الكبير والنفاذ إلى الأسواق العالمية.

د–تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية، حيث تشارك بنسبة 60% من الإنتاج الصناعي للصين ويعمل فيها 75% من القوي العاملة.

2–تجربة كوريا الجنوبية: [68]

بدأت عمليات التنمية عام 1961، حيث عملت الحكومة على تشجيع الادخار والاستثمار، والتوجه إلى تأميم المصانع والوحدات الإنتاجية لتوجيهها إلى إنتاج ما تحتاجه الدولة وفقاً لرؤيتها، إضافة إلى تبني سياسات تسعى إلى تحفيز الصادرات، بهدف توفير العملات الخارجية التي تساعد على دعم ميزان المدفوعات، وتوفير الموارد المالية اللازمة لشراء احتياجات

[68] عوامل النجاح وتحديات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر 2013

الدولة من الأسلحة والتكنولوجيا اللازمة للإنتاج حيث اهتمت بالتوسع في قطاعات اقتصادية جديدة من شأنها زيادة حجم الاستثمارات مثل قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واهتمت بالتعليم والتدريب الفني للعمال، حيث أنشأت لها العديد من المدارس، والمعاهد التعليمية، ومراكز البحوث، حتى أصبحت تمثل تلك الصناعات 69% من الصادرات، وأصبحت من الدعائم الأساسية في عملية التنمية وتشارك بنسبه 90% من المنشآت العاملة في معظم القطاعات الاقتصادية ويعمل بها 87% من حجم القوى العاملة، وتبنت الحكومة مجموعه من السياسات التي تهدف إلى تنمية المشروعات الصغيرة، والمتوسطة لزيادة حجم المنشآت نفسها وزيادة حجم إنتاجها مثل:

أ-اتباع استراتيجيات الإحلال محلّ الواردات ثم التصنيع الموجه للتصدير.

ب-منحت الحكومة العديد من المزايا لتلك المشروعات مثل الإعفاءات الضريبية، وتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من منتجات لا تنافس الإنتاج المحلي.

ت-أنشأت كوريا الجنوبية بنكاً خاصاً لتلك المشروعات، لتوجيه القروض لها وتوجيه الدعم المالي بهدف تشجيع إنتاج تلك المشروعات.

ث-إنشاء هيئة لتشجيع تلك المشروعات تعمل على تقديم الدعم الفني، والإداري وتدريب العمال، وإنشاء مدن صناعية، وتدعيم التعاون بين المنشآت الصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة لإحداث نوع من التكامل في الإنتاج، حتى أصبحت المشروعات الصغيرة، والمتوسطة توجه 60% من إنتاجها للمشروعات الكبيرة

ج-العمل على تبني سياسات تدعيم الادخار المحلي وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي

ان كوريا الجنوبية دولة لا تتعدى مساحتها 140.290ألف كم^2، يعيش عليها 53-مليون مواطن وتصنف على أنها ذات كثافة سكانية كبيرة، ولها فلسفة خاصة في الاهتمام بهذا القطاع حيث أنها اتبعت الآتي:

1-وضعت تعريف خاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار حجم العمالة، رأس المال وحجم المبيعات السنوية، مع الأخذ بعين الاعتبار قطاع النشاط الاقتصادي الذي تنمي إليه المؤسسة، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3-12)

عدد العمال وحجم مبيعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالوون الكوري

قطاع النشاط	المؤسسات المتوسطة		المؤسسة الصغيرة	المؤسسة المتناهية الصغر
	عدد العمال	حجم المبيعات السنوية	عدد العمال	
الصناعات التحويلية	أكثر من300	اقل من 8 بليون	أكثر من50	أكثر من10
التعدين، البناء	أكثر من300	اقل من 8 بليون	أكثر من50	أكثر من10
تجارة التجزئة	أكثر من300	اقل من 30 بليون	أكثر من10	أكثر من5
المزارع والغابات	أكثر من 200	اقل من 20 بليون	أكثر من10	أكثر من5
باقي الخدمات	أكثر من 50	اقل من 50 بليون	أكثر من10	أكثر من5

المصدر:

Junsok Yank(2009), Small and Medium Entreprises(SME)Adjustements to information Technology(IT) in Trade Facilitation : The South Korean Expérience, Asia-Pasific Research and Training Network on Trade working paper Séries, No61, January, p 05.

2- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتدعيم إقامة المشروعات الكبيرة حيث أنها المكون الأساسي للصناعات الكبيرة.

3- ليس الهدف الأكبر من دعم هذا القطاع توفير مكونات الصناعات الكبيرة، بل أهميته الكبرى تعود لعلاج البطالة واستغلال الموارد الداخلية واتباع استراتيجية الإحلال محل الواردات ثم التوجه للتصدير.

4- عدلت من فكرها الاقتصادي، من الاعتماد على القطاع العام إلى التوجه نحو اقتصاد السوق الحر، وإعطاء الفرصة الأكبر للقطاع الخاص للمشاركة في عمليات التنمية مع إحكام الرقابة الحكومية.

5- تحديد أولويات المجتمع وأهدافه الاقتصادية من خلال إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي الذي كان مشرفاً رئيسياً على عمليات التنمية في الدولة وصياغة سياسات تنموية صحيحة.

6- العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع للدخل والأجور مع تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد

7- إنشاء مركز يهدف إلى تحسين جودة المنتجات الكورية

3- تجربة اليابان:[69]

تم تدمير أكثر من 80% من بنية اليابان التحتية وضربها بقنبلتين نوويتين، فبدأت اليابان من الصفر حتى أصبحت الآن من أكبر الدول في التصنيع والرفاهية كل ذلك بفضل الاعتماد على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البداية، حيث بنت اليابان نهضتها الصناعية والاقتصادية معتمدة بالدرجة الأولى على هذا القطاع، لتصبح التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية حتى أصبحت تلك المشاريع تمثل 99.7% من عدد المشاريع في اليابان ويعمل بها أكثر من 40 مليون عامل بنسبة 82% من إجمالي القوى العاملة، هذا

بالإضافة إلى مساهمتها بنسبة تصل لنحو 80% من إجمالي الناتج المحلي.

وعند الحديث عن رؤية وفلسفة اليابان في دعم وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فهي قامت بدعم هذه الصناعات لإنتاج السلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج الصناعات لتوفير استيرادها من الخارج وتوفير فرص عمل كثيرة.

وكانت أول خطوة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتعدى عدد العمال بها 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-13)

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاع	عدد العاملين	رأس المال
صناعة قطاعات أخرى	عامل أو أقل300	مليون ين أو أقل300
مبيعات بالجملة	عامل أو أقل100	مليون ين أو أقل100
مبيعات بالتجزئة	عامل أو أقل50	مليون ين أو أقل50
الخدمات	عامل أو أقل100	مليون ين أو أقل50

المصدر: الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف، الجزائر 2006

والخطوة الثانية هي منح اعفاءات جمركية وضريبية ووضع القوانين والنظم التي تمكن الدولة بموجبها من دعم صغار المستثمرين، إضافة لإنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة

[69] التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التدريبي لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، طوكيو ابراهيم بن صالح القرناس 2002

والمتوسطة عام 1999 كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع التي تهدف إلى توفير المساعدات لها عن طريق الآتي:

1- انشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

2- تسهيل الحصول على قروض مصرفية بشروط ميسرة والتأمين على المشروعات الصغيرة ضد مخاطر الإفلاس.

3- إعداد برامج تعليمية وتدريبية لصغار المستثمرين وإنشاء معاهد خاصة للمشاريع الصغيرة

4- دعم الدولة الكامل لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة للنفاذ إلى الأسواق عن طريق إقامة المعارض الدولية وتسويق منتجاتها.

5- يلزم القانون المنظمات الحكومية وغير الحكومية بإتاحة الفرصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على العقود والمناقصات الحكومية، كما يلزم الشركات الكبرى التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة ما لا يقل عن 30% من قيمه المناقصات.

6- منح الإعفاءات الضريبية والجمركية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع هذه الاستثمار على إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.

7- تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أطر مؤسسية واضحة تقدم لها التراخيص والدعم المادي والفني، وأيضا تعمل في ظل قانون "القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" الذي يعتبر بمثابة دستور للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي نص على القضاء على كافة العقبات التي تواجهها.

4- التجربة المصرية:

تعد التجربة المصرية في مجال تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أنجح التجارب العربية بالرغم من حداثتها نسبيا، وترجع نقطة البداية في برنامج الحكومة المصرية للاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى سنة1991 حينما أنشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويوجد في مصر العديد من التعاريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثرها يرتكز على معيار عدد العمال.

4-1 واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ومميزاتها: [70]

تشير إحصائيات وزارة الاقتصاد المصرية لسنة 2003 إلى أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل 90% من مجموع عدد المؤسسات ويغطي ما نسبة 66% من القوى العاملة فيها، كما تنتج 80% من القيمة الصناعية من الدخل الوطني ، مع العلم أن حجم المؤسسات الصناعية الخاصة غير المسجلة قدّر 54% من مجموع المؤسسات الصناعية الخاصة نتيجة للمعوقات والقيود المترتبة على التسجيل، وتبعا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005 فقد بلغ مجموع الإنتاج الصناعي في مصر 23734 مليون دولار بنسبة 24.8% من الناتج المحلي وبلغت نسبة مساهمة هذه المؤسسات في هذا الناتج40 % ، أما فيما يتعلق بالصادرات فقد قدّرت نسبة مساهمة هذه المؤسسات 40.6% من مجموع صادرات القطاع الصناعي، في حين قدّرت وارداتها 16% من إجمالي الواردات.

4-2 البرامج والمساعدات المقدمة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة:

تتعدد البرامج والمساعدات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر على النحو التالي:

- **المساعدات في مجال التمويل:** تقدم بعض الهيئات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عددا من المساعدات في مجال التمويل منها:
  - **بنك التنمية الصناعية**
  - **جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين**
  - **الصندوق الاجتماعي للتنمية:** أنشئ هذا الصندوق سنة 1991 بغرض تعبئة تنمية الموارد البشرية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية اضافة لدوره كشبكة أمان اجتماعية تعمل على تخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المصري والحد من مشكلة البطالة.

يقدم الصندوق مجموعة من الآليات المؤسسية الجديدة لتفعيل دوره الدائم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهمها: [71]

---

[70] محمد لبيب عنبه(2006)، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء في بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جمهورية مصر العربية، ص 220.

1-برنامج الحاضنات الصناعية، وحاضنات الأعمال، ويعمل على توفير المناخ الملائم لقيام نشاط صناعي وتقديم رعاية والتأهيل.

2-برنامج مركز لتنمية الأعمال الصغيرة، وبرنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة، مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها

3-برنامج المجمعات والأحياء الصناعية وذلك بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي

4-برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة، اضافة إلى برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.

- **جمعية رجال الأعمال : (اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال)** تتلخص أهداف اللجنة في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مداخيلها ، ومساندتها في التحول من القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي والمساهمة في حل مشاكل البطالة ، إضافة إلى تقديم التسهيلات المالية ومنح القروض قصيرة وطويلة الأجل ، ويجب عند منح القرض أن يكون حجمه متوافقا مع نوعية العمل، وأن يتم منحه في الوقت المناسب وبفائدة مناسبة وقد قدمت هذه اللجنة لغاية عام 2000 خدمات الى 60 ألف مشروع ،وقد قدر إجمالي القروض المقدمة125 مليون دولار أمريكي :[72]

- **المساعدات المقدمة في مجال التسويق والعمالة :** يلعب بنك التنمية الصناعية والصندوق الاجتماعي للتنمية دورا بارزا في مجال التسويق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يشتركان بجناح خاص في المعارض والأسواق الدولية والمحلية لعرض منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يقرضها البنك لتسويقها وفتح الأسواق الخارجية أمامها، وإتاحة الفرصة لأصحابها لحضور هذه المعارض وتبادل الخبرات والمعلومات والإحاطة بأحدث ما يقدمه العلم من تكنولوجيا، ويقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتقديم العون للمصدرين الجدد فيما يخص الإجراءات المطلوبة، وتعريفهم بالقواعد

---

[71] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم(2005)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية "بحوث ودراسات"، جمهورية مصر العربية، ص77.

[72] حسان خضر(2002)، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 10

الثانية والتدريب على أساليب العرض والبيع والتصدير، إلى جانب ما سبق ذكره يتولى الصندوق تدريب وتأهيل وإعداد الكوادر البشرية في ثلاثة محاور هي: [73]

أ- أصحاب المؤسسات الصغيرة والعاملون فيها والمروجون.

ب-الخبرات الفنية المسؤولة عن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات العامة والخاصة.

ت- المشرفون والمنظمون والمسؤولون عن المشروعات الصغيرة، إذ يتعامل الصندوق مع أكثر من 120 وكالة منفذة، وجهة وسيطة لتنفيذ مشروعاته.

والجدير بالذكر أن المساعدات المقدمة للعمالة في مصر لا تقتصر على التدريس فقط، وإنما تشمل المساعدات بمجال التأمين الاجتماعي الذي يغطي جميع أحجام المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5- التجربة السورية:

سعت الخطة الخمسية العاشرة إلى التنمية الشاملة للقطاع الخاص مع تركيز قليل التوجه على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بالرغم من أن القطاع الخاص السوري يتألف من عدد قليل من المشروعات الكبيرة الحجم، بينما يغلب عليه طابع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقدر نسبتها % 95 من إجمالي عدد المشروعات المسجلة في سورية[74] والبالغة 300 ألف منشأة مساهمة في تشغيل أكثر من % 90 من إجمالي العمالة واستثمارات القطاع الخاص السوري التي تختلف نسبتها حسب القطاعات والنشاطات الاقتصادية، [75]وقد بلغ إجمالي المبالغ التي قامت المصارف بتمويلها بضمانة الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات خلال الأعوام (2008-2011) مبلغ 87.351.600 ليرة سورية منها 61.5 مليون ليرة سورية حجم التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة بنسبة 70%، و25.8 مليون ليرة سورية حجم التمويل الموجه للمشروعات المتوسطة بنسبة 30% من اجمالي التمويل حيث ساهمت المصارف العامة بتمويلها بنسبة 89% والمصارف الخاصة بنسبة 11% .

---

[73] محمد لبيب عنبه(2006)، مرجع سابق ص75

[74] إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء,2013

[75] المللي، قمر، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015

الشكل رقم (3-10)

حجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة(2008-2011)

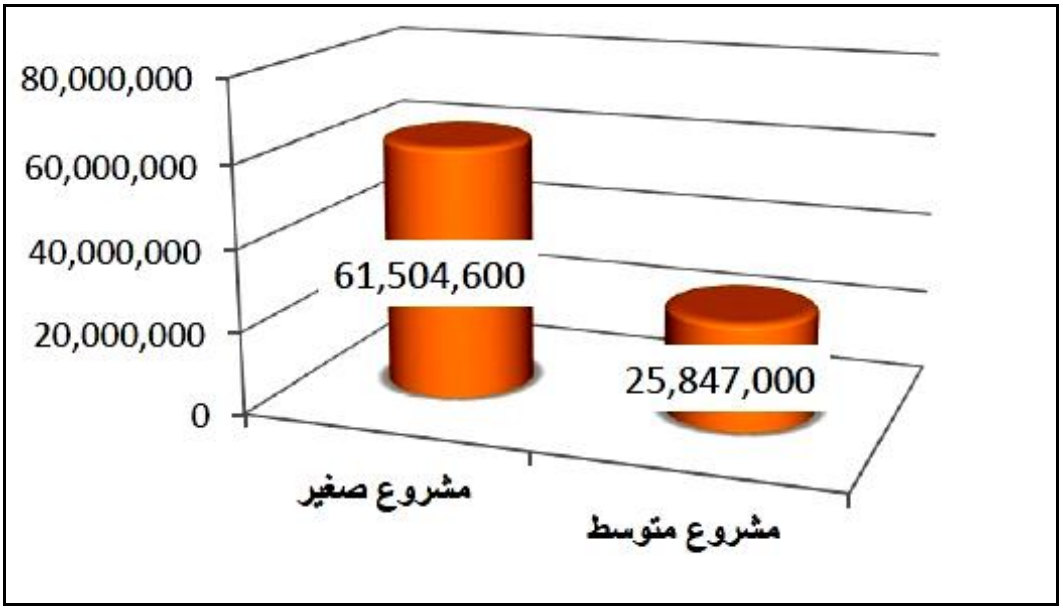

المصدر: الهيئة العامة للتنمية والتشغيل

وفي رأي الباحث، بعد استعراض التجارب السابقة للدول المتقدمة والنامية، نستطيع الاستفادة من خبرة هذه الدول في تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، يمكن الاستفادة من تجربة **الصين** في الاستغلال الأمثل للمورد البشرية ومنح تسهيلات للقروض طويلة الأجل، وتشجيع حاضنات الأعمال وهي عبارة عن هيئات مصممة لتقدم الدعم والتمويل والدعاية لهذه المشروعات، كما يمكن الاستفادة من تجربة **كوريا الجنوبية** في تقديم الحكومة الدعم والعمل على تشجيع الادخار والاستثمار إضافة إلى تبني سياسات تسعى إلى تحفيز الصادرات مثل الإعفاءات الضريبية، ومن **التجربة المصرية** يمكن الاستفادة من برامج المساعدات التي تقدمها الحكومة في مجال التمويل مثل خلق بنوك وجمعيات لدعم هذه المشروعات وتقديم المساعدة في مجال التسويق والعمالة من خلال تدريب وتأهيل الكوادر البشرية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تفوق تلك المكاسب التي تم الحصول عليها من المؤسسات الكبيرة، إذا ما حصلت على ما تستحقه من اهتمام ورعاية، ضمن خطط وبرامج النمو والتنمية الاقتصادية

ويلاحظ حالياً أن الدول الصناعية المتقدمة اعتمدت على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي أكثر من اعتمادها على المشروعات الكبيرة، الامر الذي ساعد هذه الدول بشكل كبير على القيام بالنهضة الاقتصادية بشكل عام وعلى تشغيل الكثير من الايدي العاملة وزيادة الصادرات ، وعلى الرغم من العديد من الخسائر التي لحقت بالاقتصاد السوري الا انه مازال يسعى الى المزيد من التقدم والعودة من جديد الى الازدهار والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي .

المبحث الثاني:

هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

1- لمحة عن هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

مقدمة:

من خلال البحث في طبيعة التغيرات التي مرّت على الهيئة منذ عام 2001 من حيث الإحداث، والغاية من الإحداث والارتباط بالإضافة الى التحولات في الأهداف المرتبطة بكل هيئة نجد ما يلي:

1-1 الهيئة العامة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة:

تم احداثها عام 2001 بالارتباط مع رئاسة مجلس الوزراء، وكانت الغاية من الإحداث هي دراسة وتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الانتاجية والخدمية، وإيجاد مجالات جديدة للعمل والانتاج واستيعاب قوة العمل المتوافرة والداخلة إلى سوق العمل.[76]

الاسباب التي أدت الى إنهاء عمل هذه الهيئة:

حدّد هيكل معدل الفائدة الذي اعتمدته هذه الهيئة الاستمرارية المالية لبرنامجها وادارتها، وان هامش الاقراض بالنسبة للمصارف الذي بلغ 2% لم يكن كافيا لتغطية تكاليف التشغيل، بالإضافة الى تكلفة التمويل وضياع القرض، مما تسبب في عدم وجود حافز للمصارف للاستمرار في العمل كوسيط في البرنامج، وقد وجد المتعاملون مع الهيئة صعوبة أنه من الصعب التعامل مع الفروع المحلية لبنوك الدولة، وأنها لا تملك خبرة في القروض الصغيرة الضرورية للبدء في هذه المشاريع.[77]

---

[76] قانون احداث الهيئة، رقم 71 عام

[77] رؤوف خلف، تقرير خيارات جديدة لتمويل الاستثمار الخاص في سورية، مصرف الاستثمار الاوروبي، دمشق 2006، ص15-20

1-2 الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات:

تمّ إحداثها عام 2006 بالارتباط مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وكانت الغاية من الإحداث هي تفعيل مناخ التشغيل لخلق فرص عمل جديدة، ونشر ثقافة المبادرة والعمل الحر، وتقديم الدعم لرواد الأعمال الراغبين والقادرين على العمل لحسابهم الخاص بتأسيس مشروعات جديدة أو دعم وتطوير المشروعات القائمة، والمساهمة في تدريب واعادة تدريب طالبي العمل للمواءمة بينهم وبين متطلبات الوظائف المعروضة في سوق العمل.

واختلفت طريقة عمل هذه الهيئة عن السابقة، حيث كان التمويل في هيئة مكافحة البطالة يتم عن طريق تخصيص مبلغ سنوي من قبل الحكومة يحول إلى الهيئة لتقوم الهيئة بتحويل المبلغ إلى المصارف المتعاقدة معها وبالتالي كانت الأموال موجودة لدى هيئة مكافحة البطالة، أمّا في هذه الهيئة فلم تخصص لها أموال واقتصرت مواردها على إعانات الدولة والمعونات والهبات ولم تخصص لها أية أموال للإقراض، وكانت مهمتها دراسة ملفات هذه المشروعات وتحويلها الى المصارف المتعاقدة معها على ضمانتها للحصول على التمويل اللازم مقابل ضمانة للقرض بنسبة 30% كحد أقصى.

1-3 هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تم إحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحل محل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات بموجب القانون رقم (2) لعام 2016 بالارتباط مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وكانت الغاية من الإحداث هي رسم السياسات والبرامج المعنية بتشجيع ريادة الاعمال ، وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة إنتاجيتها وتعزيز مركزها التنافسي ، وتسهيل نفاذها الى الخدمات المالية ، والمساهمة في ضبط وتوجيه سوق تمويل المشروعات وتمكينها من دخول الأسواق الخارجية ، وزيادة حجم الصادرات وتنويعها ، وتأهيل وتنمية قدرات الموارد البشرية العاملة في هذه المشروعات ، واعادة تدريب طالبي العمل والخريجين والمواءمة بينهم وبين متطلبات الوظائف في سوق العمل ، ونشر ثقافة ريادة الاعمال ودعم الابداع والابتكار واستثمارها في هذا المجال.

اقتصر عمل هذه الهيئة على تقديم الدورات التدريبية فقط ولم يكن لها دور فعال في مساعدة هذه المشروعات وتقديم الدعم المالي لها ولذلك لم يتمكن الباحث من الحصول على أي بيانات احصائية لعدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ تأسيس هذه الهيئة ولم تتوفر أي دراسة في المكتب المركزي للإحصاء، الا انه تم أثناء عقد جلسات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة موضوع الخطة الاستثمارية للدولة لعام 2017، وبعد عرض موضوع إدراج مشروع إجراء تعداد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظات الآمنة من خلال المكتب المركزي للإحصاء، وافق المجلس الأعلى للتخطيط على إدراج مشروع التعداد في الخطة الاستثمارية للهيئة لعام 2017 ورصد لها اعتماداً قدره (300) مليون ل.س في موازنة الهيئة الاستثمارية لعام 2017.

2-رؤية الهيئة :

مساعدة رواد الأعمال لإنشاء مشروعات خاصة بهم ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة قدرتها التنافسية.

3- رسالة الهيئة:

دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال بهدف زيادة المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبتغيرات الاقتصاد الكلي.

4- الأهداف الأساسية للهيئة: [78]

1. وضع دليل تعريفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعرف بهذه المشروعات وفق حجم النشاط والتوزع الجغرافي وبما يمثل دليلاً وطنياً لاستهدافها ببرامج الدعم والتسهيلات الإدارية والتمويلية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
2. رسم السياسات والبرامج اللازمة لتشجيع ريادة الأعمال وتطوير قطاع المشروعات الصغير والمتوسطة بما يعزز مساهمتها في الاقتصاد الوطني ويتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في سورية .
3. العمل على زيادة إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة وتحسين أدائها .

[78] قانون احداث الهيئة رقم 2 في 6\01\2016

4. المساهمة في زيادة حجم الصادرات الوطنية وتنويعها وتخفيض أعبائها وتعزيز المركز التنافسي لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة أمام السلع الأجنبية المماثلة وتمكينها من ولوج الأسواق الخارجية
5. المساهمة في تنظيم وضبط سوق تمويل المشروعات لكل من مؤسسات القطاع الحكومي والأهلي والخاص العاملة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي
6. العمل على التدريب والتأهيل وتنمية القدرات للموارد البشرية العاملة في قطاع المشروعات.

5- دور الحكومة السورية في مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

اتخذت الحكومة السورية العديد من الاجراءات والقدرات من منطلق وعيها بأهمية تلك المشروعات ودفعاً لتطورها وتجلى ذلك من خلال: [79]

1- إحداث مديرية مركزية متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وذلك في عام 2007.

2- القانون رقم 5 لعام 2010 القاضي بتأسيس مصرف الابداع للتمويل الصغير الذي لا يشترط دائماً على المستفيدين تقديم ضمانات.

3- إطلاق مصرف سوريا المركزي لحزمة من الاجراءات لدعم النمو وتشجيع الاستثمار تجلى أبرزها في خفض نسبة الاحتياطي الالزامي المفروضة على الودائع من قبل المصارف التي تقدم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والممولة لتلك المشروعات وفقاً للقرار رقم 5938 عام 2011 حيث عدّل نسب متطلبات الاحتياطي الالزامي على جزء الودائع الموجّهة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصبح على النحو التالي:

أ-تخفيض بمقدار **1** نقطة مئوية إذا كانت نسبة متوسط التسهيلات والتمويلات المستعملة لغاية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى متوسط إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة تتراوح بين 16-25 %.

[79] التقرير السنوي السابع للاستثمار في سورية، هيئة الاستثمار السورية 2012

ب–تخفيض بمقدار **2** نقطة مئوية إذا كانت نسبة متوسط التسهيلات والتمويلات المستعملة لغاية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى متوسط إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة تتراوح بين 26–35 %.

ت–تخفيض بمقدار 3 نقطة مئوية إذا كانت نسبة متوسط التسهيلات والتمويلات المستعملة لغاية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى متوسط إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة تتراوح بين 36–45 %.

ث–تخفيض بمقدار **5** نقطة مئوية إذا كانت نسبة متوسط التسهيلات والتمويلات المستعملة لغاية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى متوسط إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة أكبر من 45 %.

المبحث الثالث:

الدراسة الاحصائية

بهدف الوصول للنتائج الملائمة لهدف البحث قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية ليتم اختبارها وفق البرنامج الاحصائي spss 2016:

الفرضية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعدل البطالة.

الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الاجمالي.

الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصادرات والواردات السورية.

لدراسة العلاقة بين المتغيرات تم استخدام معامل ارتباط بيرسون والذي يستخدم لقياس الارتباط بين المتغيرات الكمية كما تم استخدام اسلوب (الانحدار الخطي البسيط) وهو يتضمن متغير تابع y يعتمد على متغير واحد مستقل x وكلمة خطي تشير الى أن العلاقة ين المتغيرين y وx هي علاقة خطية.

سوف يقوم الباحث بدراسة فرضيات البحث وذلك خلال الأعوام 2002-2015 وذلك بسبب عدم توفر بيانات احصائية لدى هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعام 2016 وعدم وجود دراسة من قبل المكتب المركزي للإحصاء لعدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1- الفرضية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعدل البطالة.

من أجل اختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام البرنامج الاحصائيspss، حيث تم اعتماد المتغير عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسنوات الدراسة كمتغير مستقل، واعتماد معدل البطالة متغير تابع

يظهر الجدول التالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة حسب سنوات الدراسة:

جدول رقم (3-14)

عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع فرص العمل التي حققتها ومعدل البطالة:

السنة	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة	معدل البطالة	فرص العمل المحققة (بالألف)
2002	134	%11.7	536
2003	7314	%10.8	29256
2004	4658	%12.3	38560
2005	7009	%8.1	27982
2006	4463	%8.2	13452
2007	3482	%8.4	12458
2008	2865	%10.9	10360
2009	2926	%8.1	12750
2010	3000	%8.6	13250
2011	94	%14.1	5640
2012	38	%34.9	1920
2013	23	%40.6	1080
2014	21	%44.5	930
2015	37	%48.4	1525

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء وهيئة تنمية المشروعات

في بداية عام 2003 استطاعت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تخفيض معدل البطالة بشكل واضح من خلال خلق فرص العمل المذكورة في الجدول رقم (3-14)، ونلاحظ أيضا تقارب معدلات البطالة في الأعوام2005 الى 2010، وعمل المشروعات بشكل كبير على دعم الاقتصاد وإغنائه بفرص العمل وتدريب الشباب وتهيئتهم للنهوض به والعمل على دعم دور المرأة وتقديم التدريب اللازم لها للمساهمة في زيادة الايدي العاملة.

وباستخدام البرنامج الاحصائي لدراسة العلاقة بين المتغيرين ظهرت لدينا النتائج التالية:

جدول رقم (3-15)

Correlations

		Number	unemployment
Number	Pearson Correlation	1	-.663**
	Sig. (2-tailed)		.010
	N	14	14
unemployment	Pearson Correlation	-.663**	1
	Sig. (2-tailed)	.010	
	N	14	14

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يظهر من الجدول رقم (3-15) أن الارتباط بين المتغيرين **عكسي** ويمثل 0.6 وهو ارتباط **متوسط**

جدول رقم (3-16) معامل الارتباط والتحديد

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.663[a]	.439	.393	.11911

a. Predictors: (Constant), Number

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يظهر في الجدول رقم (3-16) أن معامل الارتباط **R= %66**

وتبين قيمة معامل التحديد ان 43.9% من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة يفسرها عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (3-17)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.133	1	.133	9.403	.010[a]
	Residual	.170	12	.014		
	Total	.304	13			

a. Predictors: (Constant), Number

b. Dependent Variable: unemployment

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يظهر الجدول رقم(3-17) معنوية الانحدار حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.01 وهي أصغر من 0.05 وبالتالي فإن **الانحدار معنوي** وهنا نرفض فرضية العدم والتي تقول انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة

جدول رقم (3-18)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.287	.045		6.321	.000
	Number	-3.866E-5	.000	-.663-	-3.066-	.010

a. Dependent Variable: unemployment

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يتبين لنا من الجدول رقم (3-18) وجود تأثير **عكسي** لعدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معدل البطالة أي أن زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الى انخفاض في معدلات البطالة.

نتيجة الفرضية:

بناءً على ما سبق نرفض فرضية العدم والتي تقول انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعدل البطالة في المجتمع السوري عند مستوى دلالة 5%، ونقبل الفرضية البديلة ويفسر الباحث التراجع الكبير في عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الأخيرة إلى تراجع عمل هيئة المشروعات واختلاف طريقة تمويلها لهذه المشروعات وعدول المصارف عن القيام بالتمويل، والأمر الأكثر أهمية **حدوث الحرب** وفرض العقوبات الاقتصادية على البلاد وهروب أصحاب الاموال الى الخارج وانخفاض الأمن في بعض المناطق وتلاشي التمويل المصرفي ونزوح عدد كبير من العائلات وانخفاض الايدي العاملة بالإضافة الى الدمار الذي حل بكثير من المصانع كل ذلك وأكثر أدى الى زيادة معدلات البطالة بشكل واضح وكبير وتراجع في عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبينت ايضا هذه الفرضية أن العلاقة بين المتغيرات عكسية أي كلما زاد عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة كلما أدى ذلك الى انخفاض في معدلات البطالة.

2- **الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي.**

من أجل اختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي spss، حيث تم اعتماد المتغير عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسنوات الدراسة كمتغير مستقل، واعتماد الناتج المحلي متغير تابع

ويظهر الجدول التالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي حسب سنوات الدراسة:

جدول رقم (3-19)

عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي:

السنة	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة	الناتج المحلي (بملايين)
2002	134	1012726
2003	7314	1018708
2004	4658	1089027
2005	7009	1156714
2006	4463	1215082
2007	3482	1284035
2008	2865	1341516
2009	2926	1420833
2010	3000	1469703
2011	94	1537191
2012	38	1132310
2013	23	834511
2014	21	711896
2015	37	668234

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب الاحصائي وهيئة المشروعات

في عام 2004 استطاعت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بشكل واضح حيث استمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع متناسباً مع ازدياد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى عام 2010 وقد ذكر الباحث مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي لعام2009 في الجدول رقم (2-11) حيث بلغت مساهمتها 49.8% من اجمالي الناتج المحلي بالإضافة الى نمو هذه المشروعات حتى عام 2017 ويفسر ذلك قدرتها المتميزة على دعم الاقتصاد وزيادة النمو الاقتصادي ، الا انه مع تراجع هذه المشروعات في الاعوام اللاحقة لم تكن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي السوري بشكل جيد .

ومن أجل محاولة دراسة العلاقة بين المتغيرين قام الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي وظهرت لدينا النتائج التالية:

جدول رقم (3-20)

Correlations

		Number	G.N.P
Number	Pearson Correlation	1	.259
	Sig. (2-tailed)		.371
	N	14	14
G.N.P	Pearson Correlation	.259	1
	Sig. (2-tailed)	.371	
	N	14	14

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يظهر من الجدول رقم (3-20) أن الارتباط بين المتغيرين **طردي** حيث بلغ 0.25 وهو ارتباط **ضعيف**

جدول رقم (3-21) معامل الارتباط والتحديد

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.259[a]	.067	-.011-	271056.928

a. Predictors: (Constant), Number

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يظهر في الجدول رقم (3-21) أن معامل الارتباط **R=%25**

وتبين قيمة معامل التحديد ان 6.7% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي يفسرها عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (3-22)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.334E10	1	6.334E10	.862	.371[a]
	Residual	8.817E11	12	7.347E10		
	Total	9.450E11	13			

a. Predictors: (Constant), Number

b. Dependent Variable: G.N.P

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

ويظهر من الجدول رقم (3-22) أن القيمة الاحتمالية 0.3 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فإن **الانحدار غير معنوي** وهنا نقبل فرضية العدم والتي تقول انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي.

جدول رقم (3-23)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.067E6	103489.409		10.306	.000
	Number	26.639	28.690	.259	.929	.371

a. Dependent Variable: G.N.P

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

ومن الجدول رقم (3-23) يتبين لنا أن تأثير عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي غير دال احصائيا عند مستوى معنوية 5%.

نتيجة الفرضية:

بناءً على ما سبق نقبل فرضية العدم والتي تعني انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي عند مستوى دلالة 5%، وبينت الفرضية أن العلاقة طردية، ويفسر الباحث التراجع الكبير في عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب تراجع عمل هيئة المشروعات واختلاف طريقة تمويلها لهذه المشروعات وعدول المصارف عن التمويل وصعوبة الحصول على التراخيص، والأمر الأكثر أهمية **حدوث الحرب** وفرض العقوبات الاقتصادية على البلاد وارتفاع تكاليف المواد الاولية والنقل والطاقة وصعوبة الحصول على النفط وارتفاع اسعاره ، وانشغال الدولة عن الوضع الاقتصادي والتعامل مع الآثار الآنية للحرب، بالإضافة الى تدمير الكثير من المشروعات التي كانت فعالة بشكل واضح والمشروعات التي كانت قيد التخطيط ، وقد قدرت الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري بفعل الحرب حتى نهاية عام 2015 ب 4189 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام 2000 ومن أهم القطاعات الرئيسية التي ساهمت في خسائر الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية عام 2015 حسب المركز السوري للبحوث هي:[80]

[80] تقرير مواجهة التشظي، المركز السوري للبحوث والسياسات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015

1- التجارة الداخلية التي فقدت 967 مليار ليرة سورية والتي تمثل % 23.3 من إجمالي الخسائر المتراكمة للناتج المحلي الإجمالي.

2- بلغت خسائر قطاع الخدمات الحكومية 661 مليار ليرة سورية أي ما نسبته % 15.9 من إجمالي خسائر الناتج.

3- فقد قطاع الصناعات الاستخراجية 631 مليار ليرة سورية تشكل % 15.2 من إجمالي الخسارة في الناتج.

4- خسر قطاع النقل والاتصالات 585 مليار ليرة سورية أي ما نسبته % 14.1 من الخسارة.

5- فقد قطاع الزراعة 483 مليار ليرة سورية مشكلاً % 11.6 من الخسارة.

6- بلغت خسائر قطاع المال والعقارات 236 مليار ليرة سورية أو ما يعادل % 5.7 من الخسارة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي.

7- تراجع في الاستهلاك الخاص المحلي وتراجع كبير في الاستهلاك العام.

8- انخفاض الإنفاق الاستثماري العام والخاص.

9- ارتفاع عجز الموازنة الحكومية .

ويوضح الشكل البياني الشكل رقم (3-11) خسائر الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (3-11)

خسائر الناتج المحلي الإجمالي(2010-2015) بالأسعار الثابتة 2000 بمليارات الليرة السورية

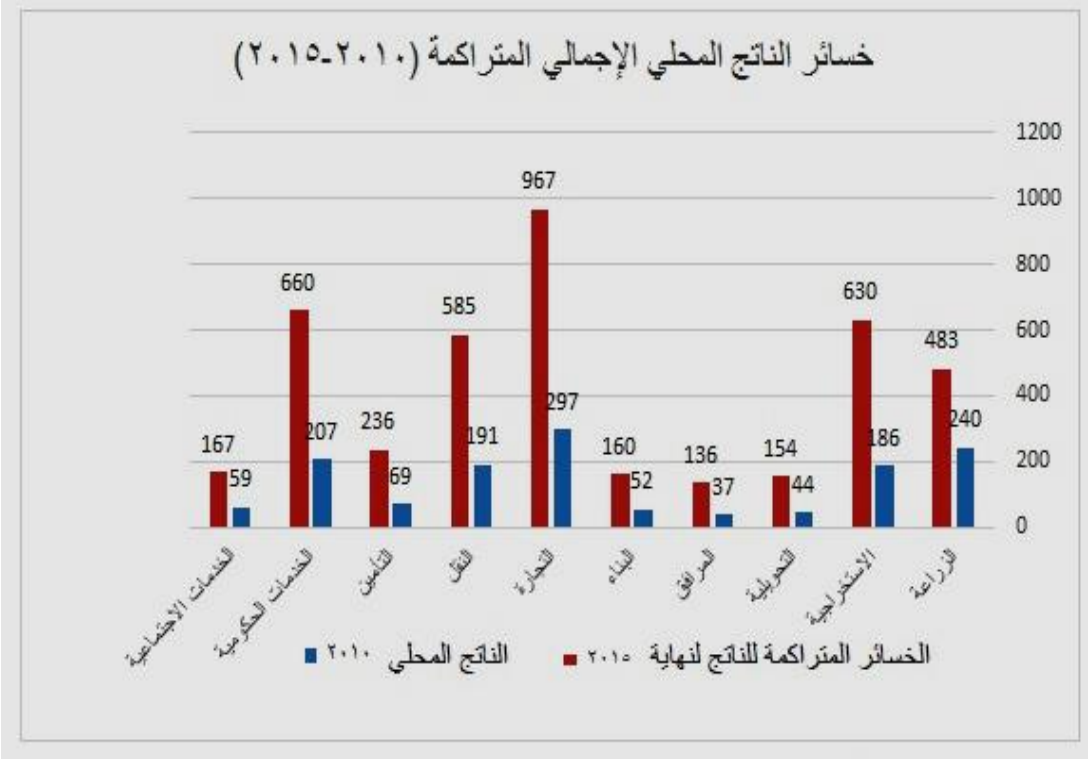

المصدر: تقديرات المركز السوري للبحوث والدراسات 2015

3- الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصادرات والواردات السورية.

3-1 الصادرات:

من أجل اختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي spss، حيث تم اعتماد المتغير عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسنوات الدراسة كمتغير مستقل، واعتماد الصادرات والواردات متغير تابع.

ويظهر الجدول التالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصادرات والواردات حسب سنوات الدراسة:

جدول رقم (3-24)

عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الصادرات والواردات:

السنة	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة	الصادرات (بالملايين)	الواردات (بالملايين)
2002	134	301553	235754
2003	7314	265039	236769
2004	4658	346166	389022
2005	7009	424300	502369
2006	4463	505012	531325
2007	3482	579034	684557
2008	2865	707798	839419
2009	2926	503120	711083
2010	3000	561565	808272
2011	94	496389	957755
2012	38	196452	794278
2013	23	174933	944926
2014	21	175795	1562846
2015	37	210065	1497340

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على بيانات المكتب الاحصائي وهيئة المشروعات

من خلال الجدول السابق، نلاحظ تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اجمالي الصادرات **ويفسر ذلك** قدرة هذه المشروعات على انتاج مواد جديدة وتصديرها الى البلدان الأخرى وبالتالي الحصول على قطع أجنبي يساهم بشكل كبير في النهوض بالاقتصاد ودعم البنية التحتية للبلاد.

ونلاحظ أن العلاقة **عكسية** بالنسبة للواردات، حيث استطاعت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تخفيض نسبة الواردات السورية وتأمين الكثير من المواد والتعويض عن استيرادها من الخارج، بالإضافة الى دعم المنتجات المحلية على حساب الأجنبية.

وباستخدام البرنامج الاحصائي لدراسة العلاقة بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصادرات ظهرت لدينا النتائج التالية:

جدول رقم (3-25)

Correlations

		Number	Exports
Number	Pearson Correlation	1	.348
	Sig. (2-tailed)		.223
	N	14	14
Exports	Pearson Correlation	.348	1
	Sig. (2-tailed)	.223	
	N	14	14

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يظهر من الجدول رقم (3-25) أن الارتباط بين المتغيرين طردي وكان الارتباط 0.34 وهو ارتباط **ضعيف** وغير معنوي.

جدول رقم (3-26) معامل الارتباط والتحديد

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.348[a]	.121	.048	169454.034

a. Predictors: (Constant), Number

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يظهر من الجدول رقم (3-26) أن معامل الارتباط **R=%34**

وتبين قيمة معامل التحديد أن 12% من التغيرات الحاصلة في الصادرات يفسرها عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (3-27)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.743E10	1	4.743E10	1.652	.223[a]
	Residual	3.446E11	12	2.871E10		
	Total	3.920E11	13			

a. Predictors: (Constant), Number

b. Dependent Variable: Exports

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يظهر من الجدول رقم (3-27) أن القيمة الاحتمالية 0.22 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فإن الانحدار **غير معنوي** وهنا نقبل فرضية العدم والتي تقول انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصادرات

جدول رقم (3-28)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	329706.707	64697.471		5.096	.000
	Number	23.051	17.936	.348	1.285	.223

a. Dependent Variable: Exports

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يتبين لنا من الجدول رقم (3-28) أن تأثير عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات **طردي** أي أن زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي الى زيادة في الصادرات كما بينت الدراسة النظرية إلا أن هذا التأثير ليس ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%.

3-2 الواردات:

جدول رقم (3-29)

Correlations

		Number	Imports
Number	Pearson Correlation	1	-.628*
	Sig. (2-tailed)		.016
	N	14	14
Imports	Pearson Correlation	-.628*	1
	Sig. (2-tailed)	.016	
	N	14	14

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يظهر من الجدول رقم(3-29) أن الارتباط بين المتغيرين عكسي وكان الارتباط 0.62 وهو ارتباط **متوسط** وذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (3-30) معامل الارتباط والتحديد

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.628[a]	.394	.343	324443.947

a. Predictors: (Constant), Number

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يظهر من الجدول رقم (3-30) أن معامل الارتباط **R=%62**

وتبين قيمة معامل التحديد أن 39% من التغيرات الحاصلة في الواردات يفسرها عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (3-31)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.209E11	1	8.209E11	7.799	.016[a]
	Residual	1.263E12	12	1.053E11		
	Total	2.084E12	13			

a. Predictors: (Constant), Number

b. Dependent Variable: Imports

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يظهر من الجدول رقم(3-31) معنوية الانحدار حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.01 وهي أصغر من 0.05 وبالتالي فإن **الانحدار معنوي** وهنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والواردات.

جدول رقم (3-32)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.011E6	123872.548		8.162	.000
	Number	-95.902-	34.341	-.628-	-2.793-	.016

a. Dependent Variable: Imports

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي spss

يتبين لنا من الجدول رقم (3-32) وجود تأثير **عكسي** لعدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الواردات أي أن زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الى انخفاض في الواردات.

نتيجة الفرضية:

بعد دراسة العلاقة بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصادرات السورية، بينت الفرضية أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد المشروعات والصادرات وبينت أن العلاقة بينهم طردية، كما بينت الفرضية أنه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد المشروعات والواردات وأن العلاقة بينهم عكسية، ويفسر الباحث عدم وجود علاقة احصائية بين عدد المشروعات والصادرات بسبب التراجع الكبير في عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناتج عن تراجع عمل هيئة المشروعات واختلاف طريقة تمويلها لهذه المشروعات، والأمر الأكثر أهمية **حدوث الحرب** وفرض العقوبات الاقتصادية على البلاد حيث أخذت الصادرات بالتراجع تزامنا مع بداية الازمة وتفاقم الاوضاع الأمنية والحصار الاقتصادي على سورية مما ادى الى ازدياد الواردات لتعويض النقص وعدم القدرة على انتاج السلع التي تحتاجها البلاد والتي كانت تغطيها هذه المشروعات التي خلقت فجوة جديدة وأزمة جديدة وقد أدى ذلك بالنتيجة الى خروج النقد الاجنبي لشراء المستلزمات الضرورية سواء كان على صعيد القطاع العام او الخاص الأمر الذي أدى بدوره الى ارتفاع العجز في الميزان التجاري كما يوضح الشكل البياني رقم (3-12).

الشكل رقم (3-12)

عجز الميزان التجاري في الفترة 2012-2016

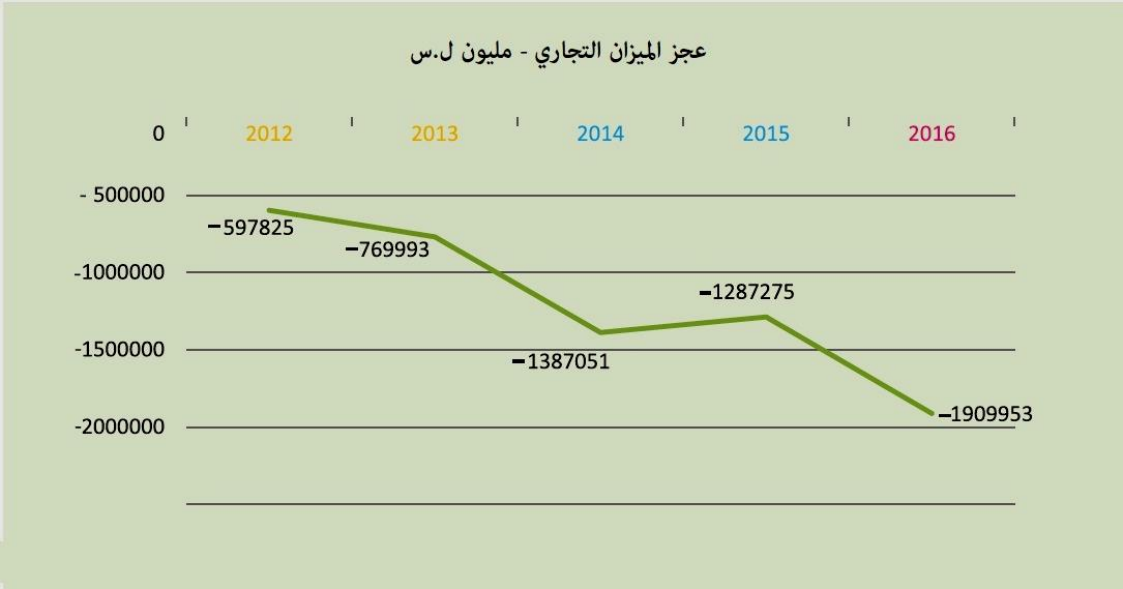

المصدر: هيئة الاستثمار التقرير الحادي عشر، 2018

حيث تراجع الميزان التجاري السوري خلال فترة الدارسة الممتدة بين 2012-2016 بسبب التراجع الكبير لحدي التبادل التجاري وتقلص التجارة الخارجية الكلية لسورية والترويج الخارجي وخروج الكثير من المصانع عن العمل وتدمير العديد من المناطق في البلاد وانحصار الانتاج على بعض المناطق الآمنة، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي استقر العجز عند حدود متماثلة تقريباً في سنوات السلسلة لكنه شهد تحسناً عام 2015 نجم عن زيادة بسيطة في الصادرات مع استمرار التراجع في الواردات.

ومن خلال الفرضية الثالثة نستطيع أن نستنتج قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المساهمة في الصادرات من خلال خلق منتجات قابلة للتصدير وبالتالي جذب القطع الاجنبي إذا تم الاعتناء بها وتقديم التمويل والترخيص اللازم لعملها ونلاحظ أيضاً قدرتها على التخفيض من كمية الواردات من خلال انتاج منتجات بديلة عن المنتجات المستوردة وبالتالي الحفاظ على القطع الاجنبي ومن خلال ذلك يمكن المساهمة وبشكل فعال في تخفيض العجز في الميزان التجاري.

الخاتمة

استطاع الباحث من خلال الفصل الثالث أن يعرض مراحل تطور هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ نشأتها كهيئة مكافحة البطالة ثم الى هيئة تنمية وتشغيل المشروعات واخيرا هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب القوانين والمراسيم التي تم اصدارها من رئيس الجمهورية العربية السورية، ولاحظ الباحث من خلال هذه الدراسة تراجع عمل الهيئة تدريجيا حتى اصبحت بالشكل الجديد غير قادرة على تقديم الدعم والتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واقتصر دورها على اجراء الدورات التدريبية لرواد الاعمال وخريجي الجامعات، وتمكنا ايضاً من التعرف على تجارب الدول الأخرى واختبار فرضيات الدراسة ومعرفة العلاقة بين المتغيرات والتعرف بشكل عملي على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج:

بعد دراسة وتحليل المعطيات توصل الباحث الى النتائج التالية:

1- تبين من الدراسة الاحصائية أنه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعدل البطالة خلال سنوات الدراسة وهذه العلاقة **عكسية** أي أنه كلما زاد عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة كلما أدى ذلك الى انخفاض في معدلات البطالة، ومن خلال ذلك نستطيع أن نستنتج دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة في المجتمع السوري وذلك من خلال قدرتها على تخفيض معدل البطالة وخلق فرص العمل.

2- تبين من الدراسة الاحصائية أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي خلال سنوات الدراسة، ويفسر الباحث هذه النتيجة بسبب التراجع الكبير في عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناتج عن تراجع عمل الهيئة واختلاف طريقة تمويلها لهذه المشروعات وعدول المصارف عن تقديم التمويل اللازم وصعوبة الحصول على التراخيص، والأمر الأكثر أهمية **حدوث الحرب** وفرض العقوبات الاقتصادية على البلاد.

3- تبين من الدراسة الاحصائية أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خلال سنوات الدراسة، ويفسر الباحث تراجع الصادرات وعدم قدرة المشروعات على سد العجز في السنوات الاخيرة من فترة الدراسة بسبب بداية الحرب وتفاقم الاوضاع الأمنية والحصار الاقتصادي على سورية مما ادى الى ازدياد الواردات لتعويض نقص الانتاج، وبينت الفرضية أنه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والواردات وأن هذه العلاقة **عكسية** أي أن زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الى انخفاض في الواردات.

ومن خلال هذه الفرضية نستطيع أن نستنتج دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة الميزان التجاري إذا ما تم الاهتمام بها ورعايتها وتقديم الاحتياجات اللازمة

لنموها وتطورها فإنها سوف تساهم من خلال قدرتها على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في حل مشكلة العجز في الميزان التجاري السوري.

4- على الرغم من اختلاف وتباين التعاريف المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات على إعطاء تعريف موحد لهذه المشروعات إلا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور التنموي الكبير الذي يؤديه على جميع الأصعدة.

5- الافتقار للمعلومات المتاحة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية بالإضافة الى غياب البيانات الإحصائية العامة والدقيقة اللازمة لفهم طبيعة هذه المشروعات مما يجعل من تحليل آلية عملها في سورية صعبا.

6- تتميز هذه المشروعات بارتفاع معدل دوران المنتجات والمبيعات مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد فيها.

7- يتمثل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاجتماعي في خلق فرص عمل جديدة، ورفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ومحاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية، حيث يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء، وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية.

8- إن أهم تأثير لهذه المشروعات هو توليد مصدر دخل للطبقات الاجتماعية المتدنية المستوى في المجتمع.

9- تعد هذه المشروعات قناة إضافية لجذب المدخرات وتساهم في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد، مما يؤدي الى خفض درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج.

10- تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويمكن ذكر أبرز المشاكل والقضايا التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نقاط رئيسية وهي :المشكلات التمويلية، الإدارية، التسويقية، الفنية.

11- ان أكبر مشكلة تتعرض لها المشروعات هي عدم اهتمام القطاع المصرفي بها، حيث يعد حجم القروض المقدمة لها صغيراً نسبياً، إضافة إلى الافتقار إلى الضمانات المادية وغياب المعلومات الدقيقة، وصعوبة الحصول على التراخيص مما يعني أن هناك مخاطر ائتمانية مرتبطة بإقراض هذه المنشآت، إضافة إلى افتقار هذه المنشآت إلى الخبرة اللازمة في عمليات التقييم لإمكانياتها وقدراتها وبالتالي فإن قدرة هذه المنشآت على سداد القروض غير مضمونة.

12- لم تفلح الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات بشكلها الجديد بمتابعة عمل هيئة مكافحة البطالة وكانت النتائج غير متوقعة، حيث تراجع عدد المشروعات بشكل كبير وضعفت قدرة الهيئة على المشاركة في دعم الاقتصاد وعملية التنمية الا أنها قامت بالتشابك مع بعض المصارف (مصرف إبداع للتمويل الصغير، المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير) من اجل منح التمويل اللازم للمشروعات.

13-كان للحرب التي تتعرض لها سورية انعكاسات وآثار سلبية على جميع الاصعدة وإن هذه المشروعات من المتوقع أن تكون المخرج الاقتصادي للأزمة وذلك للأسباب التالية:

أ- هي الأسهل في التأسيس والتنظيم والأقل حاجة لرأس المال.

ب-تماشيها مع بنية الاقتصاد السوري والقطاع الخاص تحديداً في إقامة المشروعات الفردية والعائلية والورش الصغيرة.

ت-قدرتها على توليد فرص عمل كبيرة للعمالة نصف الماهرة وغير الماهرة مقابل رؤوس أموال قليلة وانخفاض نسبة المخاطرة فيها ووجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل وهذا النوع من التدريب لا تتسم به المشروعات الكبيرة عادةً وهي ميزة استغلال الوقت الضيق في فترة التعافي واعادة الاعمار.

ث-المرونة الكبيرة التي تتمتع بها نتيجة صغر تكاليفها الثابتة مقارنةً بالمتغيرة وبالتالي قدرتها على التصدير وتغيير المنتجات والتعامل مع مستجدات مرحلة التعافي المبكر واعادة الاعمار بمرونة أكبر من المشاريع الكبيرة بالإضافة لقدرتها على الانتقال للأماكن الأكثر أمناً.

ج-رفع الطاقة المتاحة للصادرات السورية وتأمين المزيد من القطع الأجنبي من خلال تصدير منتجات هذه المشروعات مباشرة ومن خلال توفير منتجات نصف مصنعة مناسبة

للصناعات الكبيرة التي تقوم بتصدير منتجات بكميات كبيرة والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

ح- قدرتها على معالجة الاختلال في الميزان التجاري السوري الذي ازداد وتفاقم خلال مدة الأزمة من خلال تأمين سلع بديلة عن المستوردات وتخفيف الطلب على القطع الأجنبي للاستيراد.

التوصيات:

بناءً على ما تقدم من تحليل واقع ومعطيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة فان مسألة التمويل تعد جوهر اشكالية نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية وعلى هذا الاساس يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1 – دراسة امكانية تشجيع وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص عدد من المنتجات يكون حكراً عليها دون تدخل المشروعات الكبيرة، بالإضافة الى دعم هذه المشروعات للعمل في تعاون مع المنشآت الكبيرة وذلك لزيادة ربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع المنشآت الكبيرة ليتكامل انتاجها وتعمل بدور فاعل كوسيط بين المنشآت الكبيرة واحتياجات السوق والمستهلكين.

2 – المساهمة في ايجاد قنوات توزيع لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخطط والمشاريع التسويقية وتشجيع الصادرات بالاشتراك مع المعارض المحلية والدولية.

3 – انشاء هيئات متخصصة في تقديم الاستشارات والدراسات الادارية والمالية والاقتصادية لهذه المشروعات.

4 – وضع المصرف المركزي سياسات نقدية (نوعية) يوجه فيها المصارف التجارية لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمبادرة باتخاذ كل التدابير المالية من أجل مساعدة ودعم هذه المشروعات مهما كانت طبيعتها القانونية، سواء تعلق الأمر بمشروع إنتاج السلع أو تقديم الخدمات.

5 – تحفيز المصرف المركزي للمصارف المحلية، وحثها على القيام بتقديم دعم أكبر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إصدار التشريعات والإرشادات الملائمة التي تمكن هذه المصارف من إضفاء مرونة أكبر على شروط وفترة التمويل والضمانات المقدمة، وتخفيض الفوائد الممنوحة على القروض للمشروعات وخاصة في بداية سنوات تأسيس وعمل هذه المشروعات.

6 – وضع مشروع تمويل وإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية ضمن استراتيجية المصارف الرامية لتلبية احتياجات السوق، واتخاذ القرار المالي الذي يخدم المصرف ويسهم في تحسين مركزه.

7 – تفعيل دور الحكومة في تأهيل أصحاب المشروعات للتعامل مع المصارف، والمنافسة والتوسع في الأسواق الخارجية لترويج المنتجات وتوفير شرح تفصيلي للأوراق والمستندات المطلوبة، وشروط الحصول على التمويل وقيمته، وفترة السداد.

8 – اهتمام الحكومة بشكل أكبر بمعرفة أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات وذلك من أجل تقديم الدعم الاكبر لهذه المشروعات والاستفادة من ميزاتها.

9 – تقديم الحكومة حوافز لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال وضع سياسات مالية تساهم في انشاء وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها تقديم الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات الجمارك وتسويق المنتجات، ومشاركة وتكاتف كل مؤسسات الدولة لدعم هذه المشروعات وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

10 – التوسع في انتشار الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها، مثل شركات التأجير التمويلي، الاستعلام الائتماني، شركات ومؤسسات الضمان، والمشاركة في تحمل جانب من تكاليف برامج تحديث المشروعات الصغيرة والتوسع في إقامة المعارض المحلية والخارجية.

11 – التوسع في إنشاء صناديق استثمار مباشر وتوجيه تمويلها واستثماراتها إلى الأماكن الأقل نمواً بما يحقق قدراً من التنمية العادلة لهذه المناطق بمشاركة رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين والمحافظات والمصارف.

12 – دعم هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بعمل هذه المشروعات وتشجيع اقامة حاضنات الاعمال التي تعمل على دعم هذه المشروعات والاشراف على عملها.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- أبو فحم، زياد (2009)، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، ثقافة للنشر والتوزيع، أبو ظبي.

2- الأمين، عبد الوهاب(2002)، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان :دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع .ص137.

3- بدوي، محمد وجيه(2004)، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الاسكندرية، مصر، ص16

4- برنوطي، سعاد نائف(2008)، إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، ص10.

5- جواد، نبيل(2006)، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ص74

6- خبابة، عبد الله(2003)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص 36 الي38 .

7- سليمان ناصر،" أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، ص 724-732.

8- عبد الرحيم، يوسف(2002)، إدارة الإعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن،ص20.

9- عثمان، عبد العزيز، النظم الضريبية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ص 68

10- عمر، أيمن (2008)، ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ص120.

11- عبد الرزاق خليل(2005)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، الجزائر.

12- علي بو عمامة، نصر الدين بوعمامة (2008)، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر،ص28.

13-عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، مترجم، القاهرة :الكتاب للنشر ص313

14-غالم عبد الله، سبع حنان(2013)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، ص05/06/ 04

15-قاسم كريم، مريزق عدنان(2006)، دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي،ص14.

16-هيكل، محمد(2003)، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مصر

الرسائل الجامعية:

1- المللي، قمر(2015)، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

2- العنزي، عادل (2006)، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع ادارة اعمال، جامعة الجزائر، ص12-13.

3- أحمد، سليمة غدير(2007)، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، ص7

4- بلحمدي، سيد علي" (2006)المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة" مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة.

5- بطاهر، علي(2005)، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، اطروحة دكتورة، ص173

6- حبيب، ميساء (2009)،" الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة

7- زيدان، رامي (2005)، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

8- سلامي، احمد، شيخي محمد(2013)، اختبار العلاقة السببية والتكامل بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري، جامعة ورقلة

9- قنيدرة، سمية (2010)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، ص- 62

10- لولاشي، ليلى(2004-2005)، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل ,كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة بسكرة الجزائر

11- لوكريز، سمية (2008)، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص8

12- لخلف، عثمان (2003)، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها " دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

13- محمد الناصر، مشري (2011)، دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ص-14، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر

14- يرمقران، هواري(2015)، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية، الجزائر، جامعة تلمسان، رسالة ماجستير.

مجلات وأوراق عمل:

1- أبو دهب، فتوح (2002) نموذج التنمية في الصين حدود وإمكانيات التطبيق خليجيا، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص62-68

2- إسماعيل قيرة وآخرون (2003)، عولمة الفقر :المجتمع الآخر مجتمع الفقراء والمحرومين . ط1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص17

3- التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة(2002)، البرنامج التدريبي لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، طوكيو ابراهيم بن صالح القرناس

4- بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 22، العدد 2.

5- حاجى عبد القادر (2011)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج، ص57

6- حسان خضر(2002)، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 10

7- سمراء دومي (2004)، التجربة المغربية في الترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص270

8- عبد الكريم، البشير(2005)، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة من خلال عقد التسعينات، اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول سداسي الثاني، جامعة شلف، ص147

9- عوامل النجاح وتحديات المستقبل(2013)، مركز الجزيرة للدراسات

10- عبد العزيز جميل مخيمير، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم(2005)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية "بحوث ودراسات"، جمهورية مصر العربية، ص77.

11- فاطمة أحمد حسن عاشور (2009)، جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2439.

12- قنطقجي، سامر مظهر، مشكلة البطالة، وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة (2005)، ص19.

13- محمد عبد الجواد، "لقمان في مؤتمر صحفي: المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة قطاع التوظيف في البلاد العربية"، جريدة الشرق القطرية، 12-5-2011.

14- محمد لبيب عنبه(2006)، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء في بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جمهورية مصر العربية، ص 220.

15-هواري معراج، أحمد مجدل(2007)، إدراك واتجاهات مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الأكاديمية العربية للتعليم المفتوح في الدانمارك العدد 3 السنة الأولى، الدنمارك ص.42.

16-علي عبد الوهاب نجا،(2005) ، البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها : دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

الندوات:

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الجزائر، 2001، ص 24.

2-المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، الجزائر، 2005، ص 119.

3- الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف، الجزائر 2006

4- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر، 2010.

5- بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة أفريل، حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006

6- حساني رقية، آفاق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المغاربية، الجزائر ، 2003 ص894-895

7- زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والآداب،1997 ، ص 17

8- كنجو، كنجو، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن، 4-5 تموز 2007

9- منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت 2009.

10- محمد، عبد الله شامية، ورقة مقدمة للندوة العلمية حول :المشروعات الصغيرة والمتوسطة ف ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس ليبيا2001 ، ص19

التقارير والقرارات:

1- قانون إحداث الهيئة رقم 71 في عام 2001.

2- تقارير تم الحصول عليها من هيئة مكافحة البطالة سابقا عن طريق الانترنت للأعوام (2002-2006).

3- تعريف الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن وزارة التجارة والاقتصاد بتاريخ 2009/2/23

4- تقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، منظمة العمل العربية، 2010، ص63

5- تقارير تم الحصول عليها من هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأعوام (2008-2015).

6- وزارة الاقتصاد، دليل تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دمشق، ص6، 2016

7- تقرير السنوي السابع للاستثمار في سورية، هيئة الاستثمار السورية 2012

8- تقرير السنوي لعام 2013، تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الفصل العاشر، ص 223

9- تقرير مواجهة التشظي، المركز السوري للبحوث والسياسات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015

10- تقرير هيئة الاستثمار للأعوام (2015-2016-2017)

11- تقرير خيارات جديدة لتمويل الاستثمار الخاص في سورية، رؤوف خلف، مصرف الاستثمار الاوروبي، دمشق 2006، ص15-20

12- قرار رقم 666 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في سورية بتاريخ 2011

13- قانون إحداث الهيئة رقم 2 في 6\01\2016

14- مرسوم تشريعي رقم 39 لعام 2006 الخاص بإحداث الهيئة العامة للتشغيل.

المواقع الالكترونية:

1- م.عبد الكريم، إيهاب، سوق الأفكار، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر: 2005.ص1، www.sfdegypt.org

2- https://www.sana.sy/?p=432488

3- http://alwatan.sy/archives/196332

المقابلات الشخصية:

1- أحمد خليل، مدير مكتب المشروعات في هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقابلة شخصية، 16\6\2019

2 – شامل بدران، مدير الناتج القومي في المركزي للإحصاء، مكالمة هاتفية، 2019/6/17

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

1- A FAIR GLOBALIZATION 2004, CREATING OPPORTUNITIES FOR ALL- ILO: p59-61

2-BLICATION OF SMES CORPORATION IN JAPIN, JICA, SYRIA 2006

3 - Decarlo and Lyons, 1980, Occupational Health and Safety for SMEs

SMEs, financial constraints and growth ,(2014)Ryan Banerjee,4−

5-Sheela bhargava, (2019), the Growth and Challenges of Msme Sector in india

6-Junsok Yank (2009), Small and Medium Entreprises (SME) Adjustements to information Technology (IT) in Trade Facilitation: The South Korean Expérience, Asia-Pasific Research and Training Network on Trade working paper Séries, No61, January, p 05.

7- Latha & Murthy, 2009

8- Report About The Development in the middle east & North Africa, The International bank for reconstruction and development, The world bank : 2003 .p 11-12

9-Robert Rocha, subika frazil, Rania Khouri and Douglas Pearce (2011), the status of bank landing to SME sin the Middle East and North Africa: Results of a joint survey of the Union of Arab Bank and the World Bank, World Bank police Research working paper No.5607

الملحق

أولا: قانون احداث هيئة مكافحة البطالة رقم 71 لعام 2001

مادة 1

يقصد بالتعابير الواردة في هذا القانون المفاهيم التالية: أولاً . البرنامج: البرنامج الوطني لمكافحة البطالة. ثانياً . الهيئة: الهيئة العامة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة. ثالثاً . المجلس: مجلس إدارة الهيئة. رابعاً . الوزير: وزير الدولة لشؤون التخطيط. خامساً . المدير: المدير العام للهيئة.

مادة 2

تحدث الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير الدولة لشؤون التخطيط ويكون مقرها في دمشق ويحق لها تشكيل . مكاتب عمل فرعية . في المحافظات.

مادة 3

مدة هذا البرنامج خمس سنوات قابلة للتجديد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير.

مادة 8

يتولى إدارة الهيئة: 1 . المجلس. 2 . المدير.

مادة 24

تعفى الهيئة في جميع عقودها ومعاملاتها من الضرائب والرسوم المترتبة عليها بما في ذلك رسم الطابع أما المتعهدون المتعاملون مع الهيئة يخضعون للضرائب والرسوم ورسم الطابع وفق القوانين والأنظمة النافذة.

مادة 25

يصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير وفي إطار أحكام هذا القانون قرارا بتحديد مجالات عمل الهيئة وطرق تمويلها وأولويات المشاريع.

مادة 26

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية. دمشق في 1422/9/23 هـ 2001/12/8/ م

رئيس الجمهورية بشار الأسد

ثانيا: المرسوم التشريعي رقم 39 للعام 2006 احداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات

أصدر السيد الرئيس بشار الاسد المرسوم التشريعي رقم 39 للعام 2006 القاضي بإحداث هيئة عامة تدعى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وترتبط بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ونص المرسوم التشريعي على أن تحل الهيئة العامة المحدثة محل هيئة مكافحة البطالة بما لها من حقوق وما عليها من التزامات وتؤول اليها جميع أموالها المنقولة وغير المنقولة المستثمرة والمشغولة من قبلها ويحل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محل رئيس هيئة تخطيط الدولة ويحل المجلس والمدير العام محل مجلس ادارة هيئة مكافحة البطالة والمدير العام لهيئة مكافحة البطالة فى جميع التشريعات والانظمة النافذة اينما وردت ويقع المركز الرئيسي للهيئة فى مدينة دمشق ولها ان تحدث فروعا فى المحافظات ومراكز فى المناطق بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح المجلس ويتضمن المرسوم التشريعي رقم 39 فصولا تتناول التعاريف العامة والاهداف والمهام والاليات الاساسية للهيئة والتراخيص والتعامل مع الجهات المحلية والاجنبية والموارد والحسابات

كما يتضمن الانظمة الخاصة بالإقراض والادارة والمتابعة والتقويم والرقابة المالية وأحكاما عامة ونص المرسوم التشريعي رقم 39 على الغاء القانون رقم 71 للعام 2001 القاضي بإحداث هيئة مكافحة البطالة والانظمة الصادرة بالاستناد له وسينشر هذا المرسوم التشريعي فى الجريدة الرسمية وفيما يلي نص المرسوم التشريعي رقم 39 المرسوم التشريعي رقم 39 رئيس الجمهورية بناء على احكام الدستور يرسم ما يلي الفصل الاول التعاريف

الفصل الثاني الاحداث

المادة 2

أ / تحدث هيئة عامة تدعى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وترتبط بالوزير

ب / تحل الهيئة العامة المحدثة محل هيئة مكافحة البطالة بما لها من حقوق وما عليها من التزامات وتؤول اليها جميع اموالها المنقولة وغير المنقولة المستثمرة والمشغولة من قبلها ويحل الوزير محل رئيس هيئة تخطيط الدولة ويحل المجلس والمدير العام محل مجلس ادارة هيئة مكافحة البطالة والمدير العام لهيئة مكافحة البطالة فى جميع التشريعات والانظمة النافذة اينما وردت ج /يصدر الملاك العددي للهيئة بمرسوم

د / يقع المركز الرئيسي للهيئة فى مدينة دمشق ولها ان تحدث فروعا فى المحافظات ومراكز فى المناطق بقرار من الوزير بناء على اقتراح المجلس الفصل الثالث الاهداف والمهام والآليات

المادة 12

يتولى ادارة الهيئة المجلس المدير العام

المادة 13

أ / يتشكل المجلس من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رئيسا ومعاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل نائبا للرئيس وباقي الاعضاء هم معاون وزير الاقتصاد والتجارة ومعاون وزير المالية ومعاون وزير الزراعة والاصلاح الزراعي ومعاون وزير الصناعة ومعاون وزير الادارة المحلية والمدير العام وممثل هيئة تخطيط الدولة وممثل عن اتحاد غرف التجارة وممثل عن غرف الصناعة.

المادة 24

يلغى القانون رقم 71 لعام 2001 القاضي بإحداث هيئة مكافحة البطالة والانظمة الصادرة بالاستناد له المادة 25 ينشر هذا المرسوم التشريعي فى الجريدة الرسمية دمشق فى 21 8 1427 هـ الموافق 14 9 2006م رئيس الجمهورية بشار الاسد

ثالثا: القانون رقم 2 لعام 2016 القاضي بإحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد اليوم بناء على أحكام الدستور وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 18-3-1437هجري الموافق ل 29-12-2015 ميلادي القانون رقم 2 لعام 2016 وفيما يلي نص القانون بإحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحل محل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات بما لها من حقوق وما عليها من التزامات

الفصل الأول

المادة /1/

يقصد بالتعابير الآتية المعنى المبين إزاء كل منها في معرض تطبيق أحكام هذا القانون

الوزارة: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

الوزير: وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

الهيئة: هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المجلس: مجلس إدارة الهيئة

المدير العام: المدير العام للهيئة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المشروعات التي تمارس نشاطها في قطاعات الزراعة أو الصناعة أو الحرف التقليدية أو التجارة أو الخدمات أو المهن أو النشاط الفكري، ويتم وضع تعريف وتحديد الحدود الدنيا والقصوى لحجم كل نوع من أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقرار من مجلس الوزراء

الفصل الثاني

المادة / 2 / الاحداث

أ/تحدث هيئة تسمى هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقرها دمشق تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بالوزير

ب/تحل الهيئة المحدثة بموجب هذا القانون محل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات بما لها من حقوق وما عليها من التزامات وتؤول إليها جميع أموالها المنقولة وغير المنقولة المستثمرة والمشغولة من قبلها

ج/يجوز إحداث فروع للهيئة في المحافظات ومراكز في المناطق بقرار من الوزير بناء على موافقة المجلس

المادة / 4 / الإدارة

يتولى إدارة الهيئة أولا المجلس ثانيا المدير العام

المادة /14/

أ / تعفى الهيئة من تقديم الكفالات والضمانات للإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وجميع الهيئات والشركات العامة

ب / تعفى الهيئة من تقديم الكفالات القضائية في جميع الحالات التي يفرض فيها القانون هذا الالتزام المادة /15/

أ / يعتبر العاملون الدائمون في الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات منقولين إلى الهيئة المحدثة بموجب هذا القانون ويحتفظون بأجورهم ورواتبهم وقدمهم المكتسب للترفيع ووظائفهم أما العاملون المتعاقدون المؤقتون فيستمرون بالعمل إلى حين انتهاء عقود استخدامهم ما لم تجدد أو تمدد أصولا

ب / يعتبر الملاك العددي النافذ للهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات هو الملاك العددي للهيئة المحدثة بموجب هذا القانون وذلك إلى حين صدور ملاك جديد للهيئة بمرسوم

المادة/16/

يلغى المرسوم التشريعي رقم 39 لعام 2006

دمشق في 26-3-1437 هجري الموافق لـ 6-1-2016 ميلادي

Syrian Arab Republic
Hama University
Faculty of Economics
Finance and Banking
Department

Economic Importance
of Small and Medium Enterprises in Syria

Scientific Research Submitted to Obtain a Master's Degree in Finance and Banking

Prepared by
Ali Ahmad Alkhani

Supervised by

Dr. Othman Naqar
Assistant Professor
Department of Economic
Faculty of Economics
Hama University

Dr. Mohammad Jamal Taktak
Professor
Department of Economic
Faculty of Economics
Hama University

2020 – 1441